أمين معلوف



الهويات القاتلة





أمين معلوف

الهويات القاتلة

ترجمة: نهلة بيضون

دار الفارابي

AMIN MAALOUF

LES IDENTITIÉS MEURTRIÈRES

Bernard Grasset
Paris

الكتاب: الهويات القاتلة

المؤلف: أمين معلوف

الترجمة: نهلة بيضون

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: ٣٠١٤٦١(٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)

ص.ب: ٣١٨١/ ١١ - الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: ٢٠٠٤

الطبعة الثالثة: آب ٢٠١٥

ISBN: 978-9953-71-662-6

المحتويات

الى أندريه

إلى رشدي

إلى طارق

إلى زياد.

منذ أن غادرت لبنان عام ١٩٧٥ للاستقرار في فرنسا، كم من مرةٍ سألني بعضهم عن طيب نيةٍ عن شعوري هل أنا «فرنسي» أم «لبناني». وكنت أجيب سائلي على الدوام: «هذا وذاك!»، لا حرصاً مني على التوازن والعدل بل لأنني سأكون كاذباً لو قلت غير ذلك. فما يحدِّد كياني، وليس كيان شخص آخر، هو أنني أقف على مفترقٍ بين بلدين، ولغتين أو ثلاث لغات، ومجموعة من التقاليد الثقافية. وهذا بالضبط ما يحدِّد هويتي. فهل أكون أكثر أصالةً لو استأصلت جزءاً من كياني؟

إلى الذين يطرحون عليَّ هذا السؤال، أشرح بصبر وأناة أنني أبصرت النور في لبنان، وعشت فيه حتى سن السابعة والعشرين، وأن العربية هي لغتي الأم، وأنني اكتشفت دوماس وديكنز ورحلات جليفر من خلال الترجمة العربية، وعرفت في قريتي الجبلية، وضيعة أجدادي، أول أفراح الطفولة، وسمعت فيها بعض القصص التي استلهمتها لاحقاً في رواياتي. فكيف أنساه؟ وكيف لي أن أنسلخ عنه؟ غير أنني، ومن جهة أخرى، أعيش منذ اثنين وعشرين عاماً على أرض فرنسا، وأشرب ماءها ونبيذها، وتداعب يداي حجارتها العتيقة، وأكتب رواياتي بلغتها، وهي لن تكون أبداً أرضاً غريبةً بالنسبة إلي.

هل أنا نصف فرنسي، وبالتالي، نصف لبناني؟ لا أبداً! فالهوية لا تتجزأ، ولا تتوزَّع مناصفةً أو مثالثة، ولا تصنَّف في خاناتٍ محدَّدة ومنفصلة بعضها عن بعض. وأنا لا أملك هويات متعدِّدة بل هوية واحدة مؤلَّفة من العناصر التي صنعتها وفقاً «لجرعةٍ» خاصة لا تتطابق مطلقاً بين شخص وآخر.

ويحدث، في بعض الأحيان، حين أنتهي من الشرح المستفيض والمطوَّل للأسباب المحدَّدة التي تدعوني إلى الدفاع عن كل انتماءاتي دفاعاً كاملاً، أن يقترب مني أحدهم ويهمس لي، مربِّتاً كتفي: «أنت محقٌّ في قولك هذا، ولكن كيف تشعر في قرارة نفسك؟»

لطالما حملني هذا التساؤل الملحُّ على الابتسام. أما اليوم، فلم أعد أبتسم إذ إنه يكشف لي عن رؤيةٍ بشرية واسعة الانتشار لا تخلو من الخطورة في اعتقادي. فحين يسألني بعضهم عمّ أكون «في قرارة نفسي»، يفترض هذا السؤال أنه يوجد في «قرارة» كل إنسان، انتماء واحد ذو أهمية، هو «حقيقته الدفينة» نوعاً ما، و «جوهره» الذي يتحدَّد تحديداً نهائياً عند الولادة ولا يتغيَّر قط، كما لو أن الباقي، بمجمله ـ أي مساره كإنسان حر، وآراءه المكتسبة، وميوله، وحساسيته الخاصة، وأهواءه، وباختصار، حياته بأكملها ـ يصبح عديم القيمة. وحين يُشجَّع معاصرونا على «تأكيد هويتهم»، وهذا ما يحدث حالياً في أغلب الأحيان، فالغاية من ذلك أن عليهم أن يجدوا في قرارة أنفسهم ذلك

الانتماء الجوهري المزعوم الذي غالباً ما يكون دينياً أو قومياً أو عرقياً أو إتنياً، والمفاخرة به أمام الآخرين.

إنَّ كلَّ من يجاهر بهويةٍ أكثر تعقيداً يجد نفسه مهمَّشاً؛ فالشاب الذي ولد في فرنسا لأبوين جزائريين يحمل في داخله انتماءين بديهيين ويفترض به أن يكون قادراً على الاضطلاع بهما على السواء. وقد قلتُ إنهما انتماءان بغية التوضيح، ولكن مكوِّنات شخصيته أكثر تعدداً، سواء أتعلَّق الأمر باللغة والمعتقدات وأسلوب العيش والروابط الأسرية والأذواق الفنية أم أنواع المأكل لأن التأثيرات الفرنسية والأوروبية والغربية تمتزج في كيانه بالتأثيرات العربية والبربرية والأفريقية والإسلامية... إنها تجربة غنية ومثمرة لو شعر هذا الشاب بحرية عيشها إلى أقصى حدودها، وبالتشجيع على الاضطلاع بكل تنوُّعها. وعلى نقيض ذلك، قد يكون مساره صدمةً قاسية لو عدّه بعضهم خائناً بل مرتداً كلَّما أكَّد هويته الفرنسية، ولوجد نفسه ضحية التحجُّر والريبة أو العداء كلَّما جاهر بأصوله الجزائرية.

ويتعقد الوضع كذلك في الضفة الأخرى من نهر الراين. وفي هذا الصدد، يخطر ببالي وضع التركي الذي ولد منذ ثلاثين عاماً قرب فرانكفورت، وعاش طوال حياته في ألمانيا التي يجيد التكلم بلغتها وكتابتها أفضل من لغة أبويه. إنه لا يعدُّ ألمانياً بالنسبة إلى المجتمع الذي تبنَّاه؛ ولا يعد تركياً حقاً بالنسبة إلى مجتمعه الأصلي. ويفترض

المنطق السليم أن يستطيع هذا الشخص المجاهرة بانتمائه المزدوج، ولكن لا شيء في القوانين ولا في الذهنيات يسمح له اليوم بأن يعيش بانسجام هويته المركَّبة.

لقد ذكرت الأمثلة الأولى التي خطرت ببالي، وكان بإمكاني أن أذكر الكثير غيرها، كشخص مولود في بلغراد لأم صربية وأب كرواتي، أو امرأة هوتو متزوجة برجل توتسي، أو العكس، أو رجل أميركي لأب أسود وأم يهودية...

وسوف يرى بعضهم أن هذه الحالات شديدة الخصوصية. ولكنني، والحق يقال، لا أوافقهم في الرأي، فالأشخاص الذين ذكرتهم تواً لا يملكون وحدهم هوية معقدة. ففي داخل كل إنسان، تلتقي انتماءات متعددة تتصارع في ما بينها، وترغمه على خيارات مؤلمة. وتبدو المسألة لبعضهم بديهية للوهلة الأولى، ولكن بعضهم الآخر يجب أن يبذل جهداً لاستشفافها.

من الذي، في أوروبا المعاصرة، لا يشعر بتمزق سوف يزيد حدةً بالضرورة، بين انتمائه إلى أمةٍ متعددة العراقة ـ كفرنسا وإسبانيا والدانمرك وإنكلترا ـ وانتمائه إلى مجموعة قارية في طور البناء؟ وكم من الأوروبيين يشعرون كذلك، بدءاً من منطقة الباسك وصولاً إلى اسكتلندا، بانتماء قوي وعميق إلى منطقة جغرافية وإلى شعبها وتاريخها ولغتها؟ من في الولايات المتحدة يمكنه تصور موقعه

في المجتمع دون الرجوع إلى جذوره السابقة ـ الأفريقية والإسبانية والإيرلندية واليهودية والإيطالية والبولندية أو غيرها؟

وبعد، فأنا أقرُّ بأن الأمثلة الأولى التي اخترتها تتميز بشيء من الخصوصية، فهي تتعلق جميعها بأشخاص يحملون في أعماقهم انتماءات تتصادم اليوم تصادماً عنيفاً، أشخاص حدوديين نوعاً ما، تخترقهم تصدعات إتنية ودينية أو غيرها. ويتحتم على هؤلاء الأشخاص، بحكم وضعهم هذا بالذات الذي لا أجرؤ على اعتباره «مميزاً»، أن يقوموا بنسج العلاقات، وتبديد سوء التفاهم، ومحاجة بعضهم، وتهدئة بعضهم الآخر، وتذليل العقبات، ورأب الصدع... وتقوم مهمتهم على أن يكونوا حلقات وصل وجسوراً ووسطاء بين الجماعات والثقافات المتنوعة. ولهذا السبب تحديداً، تبدو معضلتهم مثقلة بالدلالات: فإذا كان هؤلاء الأشخاص أنفسهم غير قادرين على الاضطلاع بانتماءاتهم المتعددة، ومضطرين على الدوام إلى اختيار معسكرهم، ومرغمين على العودة إلى صفوف عشيرتهم، يحق لنا عندئذ أن نشعر بالقلق حيال سيرورة العالم.

«مضطرين إلى الاختيار» و«مرغمين» كما قلت. ولكن من ذا الذي يرغمهم؟ لا المتطرفون والمعادون للأجانب من كل الأصناف فحسب بل أنتم وأنا، وكل واحد منا، وتحديداً بسبب العادات الفكرية والتعبيرية المترسخة فينا جميعاً، بسبب ذلك التصور الضيق والحصري

والمتزمت والتبسيطي الذي يختزل الهوية بكاملها في انتماء واحد يجري الدفاع عنه بضراوة.

لوددتُ أن أصرخ بأننا «نصنع» المجرمين على هذا النحو! وأعترف بأنه تأكيد مباغت بعض الشيء ولكنني سأحاول توضيحه في الصفحات التالية.

I

هويتي، انتماءاتي

١

لقد علمتني حياة الكتابة أن أرتاب بالكلمات، فأكثرها شفافيةً غالباً ما يكون أكثرها خيانةً. وإحدى هذه الكلمات المضلِّلة هي كلمة «هوية» تحديداً. فنحن جميعاً نعتقد بأننا ندرك دلالتها، ونستمر في الوثوق بها وإن راحت تعني نقيضها بصورة خبيثة.

ولا أنوي مطلقاً إعادة تحديد مفهوم الهوية مراراً وتكراراً، فهذه مسألة فلسفية جوهرية منذ قول سقراط الشهير «إعرف نفسك بنفسك!» وصولاً إلى فرويد ومروراً بفلاسفة كثيرين آخرين؛ والتصدي مجدداً لهذا التحديد في أيامنا الراهنة يحتاج إلى الكفاية أكثر مما أملك، وإلى المزيد من الشجاعة والإقدام. أما المهمة التي أخذتها على عاتقي، فهي أكثر تواضعاً بكثير، وتقوم على محاولة فهم الأسباب التي تدعو الكثيرين اليوم إلى القتل باسم هويتهم الدينية والاتنية والقومية أو غيرها. هل كان هذا الوضع قائماً منذ فجر التاريخ، أم أن ثمة حقائق خاصة بعصرنا الراهن؟ سوف يبدو كلامي مغالياً في التبسيط أحياناً، ذلك لأنني أريد أن أمضي في تحليلي بأكثر الأساليب هدوءاً ورويةً وإخلاصاً دون اللجوء إلى مصطلحات معقَّدة أو اختزالات واهية.

نجد على ما اصطلح الناس تسميته «بطاقة هوية» الشهرة، والإسم، وتاريخ الولادة ومكانها، والصورة الشمسية، مع ذكر بعض العلامات الفارقة وتوقيع حاملها، وفي بعض الأحيان، بصمات أصابعه ـ أي مجموعة متكاملة من الدلائل التي تشير دون أيما لبس إلى أن حامل هذه الوثيقة هو فلان، وأنه لا يوجد، من بين بلايين البشر الآخرين، شخص واحد مطابق له، ولو كان شبيهه أو شقيقه التوأم.

إن هويتي هي التي تعني أنني لا أشبه أي شخص آخر.

واستناداً إلى هذا التحديد، يبدو مفهوم الهوية دقيقاً نسبياً ولا يفترض به أن يؤدي إلى الالتباس. فهل ثمة حاجة فعلاً إلى الخوض في استدلالات مطوَّلة من أجل الاثبات أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد كائنان متطابقان؟ وحتى لو توصَّل العلماء في المستقبل إلى «استنساخ» البشر، كما يخشى بعضهم، فهذه النسخ البشرية لن تكون متطابقة تماماً إلا ساعة «ولادتها»، لأنها ستختلف وتتباين حالما تخطو خطواتها الأولى في معترك الحياة.

وتتألف هوية كل إنسان من جملة عناصر لا تقتصر بدهياً فحسب على تلك الواردة في السجلات الرسمية، ومن بينها، بالنسبة إلى السواد الأعظم من الناس، الانتماء إلى مذهب ديني، وجنسية وأحياناً جنسيتين، ومجموعة إتنية أو لغوية، وأسرة قد تكبر أو تصغر، ومهنة، ومؤسسة، ومحيط اجتماعي معين... غير أن القائمة تطول ولا تنتهي

من الناحية الافتراضية: فقد يشعر المرء بانتماء قوي، بهذا القدر أو ذاك، إلى إقليم أو قرية أو حي أو عشيرة أو فريق رياضي أو جماعة مهنية، إلى شلة أصدقاء، أو نقابة أو شركة أو حزب أو جمعية أو كنيسة رعوية أو مجموعة من الأشخاص يتقاسمون الهوايات نفسها أو الميول الجنسية عنيها أو المعوقات الجسدية ذاتها أو يتعرَّضون للمضايقات نفسها.

ولا تكتسب كل هذه الانتماءات بدهياً الأهمية عينها، ولا في اللحظة نفسها في مطلق الأحوال. لكن لا انتماء منها يفتقر تماماً إلى الأهمية. إنها العناصر المؤسسة للشخصية، أو «جينات الروح»، إذا ما صح التعبير، شرط التحديد بأن معظمها ليس فطرياً.

ولئن توافر كل من هذه العناصر لدى عدد كبير من الأفراد، فالتشكيلة عينها لا يمكن أن تتوافر لدى شخصين مختلفين، وهذا بالضبط ما يكوِّن غنى كل فرد وقيمته الخاصة، وهذا ما يعني أن كل كائن فريد وغير قابل بالقوة للاستبدال.

ويصدف أن يكتسب حدث، مفرح أو مؤلم، أو حتى لقاء عابر، أهمية في إدراكنا لهويتنا أكثر من الانتماء إلى إرث عريق يعود إلى آلاف السنين. فلنتخيل مثلاً صربياً ومسلمة التقيا، منذ عشرين عاماً، في مقهى بمدينة ساراييفو، فتحابَّا ثم تزوجا. لن يتمكن الاثنان قط من إدراك هويتهما كما يفعل زوجان صربيان أو مسلمان، فموقفهما من الإيمان

ومن الوطن على السواء لن يبقى على حاله. سوف يحمل كل منهما في أعماقه على الدوام الانتماءات التي ورثها من أهله عند الولادة، ولكنه لن ينظر إليها بالطريقة نفسها، ولن يوليها الأهمية عينها.

فلنبق في سارابيفو، ولو من الناحية النظرية، للقيام بتحقيق وهمي، ولنراقب في الشارع رجلاً في الخمسين من العمر. في مطلع العام ١٩٨٠، لو طلب إلى هذا الرجل تحديد هويته، لأجاب فخوراً ودون تحفظ: «أنا يوغسلافي!»، ولو تحدَّد السؤال، لأوضح بأنه يعيش في جمهورية البوسنة والهرسك الفدرالية وبأنه ينتمي عرضاً إلى عائلة مسلمة.

ولو التقينا الرجل نفسه، بعد اثني عشر عاماً، حين كانت الحرب على أشدها، لأجاب عفوياً وبعزم لا يلين: «أنا مسلم!»، ولعله قد أرسل لحيته تطبيقاً لتعاليم الشريعة، ولأضاف على الفور أنه بوسني، ولما استساغ مطلقاً أن يذكره سائله باعتزازه السابق بجنسيته اليوغسلافية.

أما اليوم، لو سئل هذا الرجل في الشارع عن هويته، فلا بد أنه سيجيب بأنه بوسني أولاً ثم مسلم، ويوضح أنه كان ذاهباً إلى الجامع، ولكنه سوف يؤكد أن بلاده تنتمي إلى أوروبا، وأنه يأمل انضمامها يوماً ما إلى الاتحاد الأوروبي.

ولو صادفنا هذا الرجل في المكان نفسه بعد عشرين عاماً فكيف سيحدد هويته يا ترى؟ وأياً من هذه الانتماءات سيذكر في المقام الأول؟ كونه أوروبياً؟ مسلماً؟ بوسنياً؟ أو شيئاً آخر؟ بلقانياً، ربما؟

لن أجازف بإطلاق التكهنات، فكل هذه العناصر تشكل بالفعل جزءاً من هويته. لقد ولد هذا الرجل في كنف عائلة مسلمة، وهو ينتمي بحكم اللغة التي ينطق بها إلى الشعوب السلافية الجنوبية التي انضوت في الماضي إلى لواء دولة واحدة، ولم تعد كذلك اليوم، وهو يعيش على أرض كانت عثمانية تارةً، ونمساوية طوراً، وقد نالت نصيبها من المآسي الكبرى التي شهدها التاريخ الأوروبي. وفي كل حقبة، تضخم هذا الانتماء لديه أو ذاك، إذا ما صح التعبير، بحيث حجب كل انتماءاته الأخرى واستوعب هويته بكاملها. ولقد سمع هذا الرجل، في خلال حياته، شتى الخرافات، فقيل له إنه بروليتاري فقط لا غير، وإنه يوغوسلافي فحسب، وفي الآونة الأخيرة، إنه مسلم وكفى بل ربما حمله بعضهم على الاعتقاد، أثناء الأشهر العصيبة، أنه يملك قواسم مشتركة مع سكان كابول أكثر من سكان تريستا!

لقد عرفت كل العصور أشخاصاً اعتبروا أن هنالك انتماءً أساسياً يسمو على الانتماءات الأخرى كافة مهما كانت الظروف، يمكننا أن

ندعوه بصورة مشروعة «هوية»، وهو الأمة بالنسبة إلى بعضهم، والدين أو الطبقة بالنسبة إلى بعضهم الآخر. ولكن يكفي أن نستعرض النزاعات المختلفة الدائرة في أرجاء العالم لنتحقق أن لا انتماء يسمو بالمطلق. فحيث يشعر الناس بأن إيمانهم مهدد، يختصر الانتماء الديني هويتهم بكاملها. أما إذا كان الخطر يحدق بلغتهم الأم، أو مجموعتهم الإتنية، فهم يقاتلون بضراوة إخوانهم في الدين. إن الأتراك والأكراد مسلمون على السواء ولكنهم لا يتكلمون اللغة نفسها، فهل يكون نزاعهم أقل دموية؟ والهوتو والتوتسي كاثوليكيون ويتحدثون اللغة نفسها، ولكن هل شكل ذلك رادعاً لهم لعدم التناحر والاقتتال؟ والتشيكيون والسلوفاكيون كاثوليكيون بدورهم، فهل ساهم ذلك في تعزيز عيشهم المشترك؟

أسوق كل هذه الأمثلة لأشدِّد على أن الهوية ليست ثابتة بل هي تتحوَّل بمرور الوقت وتحدث في السلوك البشري تغييرات عميقة، وإن وجدت، في كل الأوقات، تراتبية معينة بين العناصر المكوِّنة لهوية كل إنسان.

أضف إلى ذلك أن الانتماءات التي تكتسب أهمية في حياة كل إنسان ليست دائماً تلك الانتماءات المهمة المعروفة التي تتعلق باللغة ولون البشرة والجنسية والطبقة الاجتماعية أو الدين. فلنأخذ على سبيل المثال حالة لواطي إيطالي في زمن الفاشية. لا شك أن هذا

الجانب الحميم من شخصيته يكتسب أهمية بالنسبة إليه، كما أعتقد، ولكنه لا يفوق أهمية حياته المهنية وخياراته السياسية أو معتقداته الدينية، وفجأة، ينقض عليه قمع الدولة فيشعر بخطر الإهانة والاعتقال والموت يحدق به ـ وأنا، إذ أختار هذا المثال، أستحضر بالطبع أعمالاً أدبية وسينمائية. وبالتالي، فهذا الرجل الذي كان وطنياً لسنوات خلت، بل ربما متطرفاً وقومياً، لم يعد يبتهج برؤية القوات العسكرية الإيطالية بل لا شك أنه راح يتمنى هزيمتها. فبسبب الاضطهاد الذي يعانيه، سوف تتفوق ميوله الجنسية على انتماءاته الأخرى بل تحجب انتماءه الوطني بالرغم من أن هذا الانتماء كان يبلغ أوجه في تلك الفترة؛ ولن يشعر هذا الرجل بهويته الإيطالية تماماً إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها ويسود التسامح المجتمع الإيطالي.

وغالباً ما تتطابق الهوية التي ينادي بها الإنسان ـ سلبياً ـ مع هوية العدو. فالإيرلندي الكاثوليكي يمتاز عن الانكليز بالدين أولاً، ولكنه سوف يجاهر بانتمائه الجمهوري ضد الملكية. وإذا كان لا يلم باللغة الإيرلندية كفاية، فهو سيتكلم الانكليزية أقله بلكنته الخاصة؛ والزعيم الكاثوليكي الذي يتكلم الانكليزية بلهجة أوكسفورد قد يعتبر مرتداً.

وبوسعنا أن نذكر عشرات الأمثلة في هذا السياق لتوضيح مدى التعقيد ـ المضحك أحياناً، والمأسوي في أغلب الأحيان ـ الذي تتسم به آليات الهوية. وسوف أذكر بعضاً منها في الصفحات التالية

باقتضاب، وبعضها الآخر بإسهاب، لا سيما تلك المتعلقة بالمنطقة التي أنتمي إليها أي الشرق الأدنى، وحوض البحر المتوسط، والعالم العربي، ولبنان أولاً، وهو بلد يعيش فيه المرء على الدوام تساؤلات عن انتماءاته وأصوله وعلاقاته مع الآخرين وموقعه تحت الشمس أو في الظل.

٢

يحدث لي أحياناً أن أقوم بما أدعوه «امتحان هويتي» كما يمتحن الآخرون ضميرهم. وليست غايتي ـ كما فهم القارىء ـ أن أجد في قرارة نفسي انتماءً «أساسياً» يمكنني أن أتماهى معه، بل أعتمد الطريقة العكسية فأنبش في ذاكرتي باحثاً عن أكبر عدد من عناصر هويتي وأقوم بجمعها ورصفها ولا أتنكر لأحدها.

أنا أنتمي إلى أسرة تتحدَّر من جنوب الجزيرة العربية، استقرت في جبل لبنان منذ قرون عديدة، وانتشرت لاحقاً، عبر الهجرات المتعاقبة، في مختلف بقاع الأرض، من مصر إلى البرازيل، ومن كوبا إلى استراليا. وهي تفخر بأنها كانت على الدوام مسيحية وعربية في آن منذ القرن الثاني أو الثالث بعد الميلاد على الأرجح، أي قبل ظهور الإسلام بوقت طويل، وحتى قبل اعتناق العرب للديانة المسيحية.

وكوني مسيحياً، ولغتي الأم العربية التي هي لغة القرآن، فهذا يشكل أحد التناقضات الأساسية التي كوَّنت هويتي. فالتحدث بهذه اللغة ينسج عندي وشائج مع كل الذين يستعملونها يومياً في صلواتهم،

والذين، بأغلبيتهم الساحقة، يعرفونها أقل مني؛ فعندما نكون في آسيا الوسطى، ونلتقي شيخاً فقيهاً على عتبة مدرسة تيمورية، يكفي أن نخاطبه بالعربية ليشعر هو بأنه في أرض صديقة، وليبوح بمكنونات قلبه بطريقة لن يجرؤ على القيام بها بالروسية أو بالانكليزية.

هذه اللغة مشتركة بيني وبين أكثر من مليار شخص آخر غيرنا نحن الاثنين. ومن جهة أخرى، فانتمائي إلى المسيحية ـ سواء أكان هذا الانتماء دينياً في العمق أم سوسيولوجياً فحسب، فهذا ليس بيت القصيد ـ يولد بدوره علاقة وطيدة بيني وبين المسيحيين في العالم والبالغ عددهم زهاء المليارين. وثمة أشياء كثيرة تفصلني عن كل مسيحي، وكل عربي، وكل مسلم، غير أن لي مع كل واحد منهم قرابة لا تنكر، دينية وفكرية من ناحية، ولغوية وثقافية من ناحية أخرى.

وبعد، فكوني عربياً مسيحياً في آن يمثل وضعاً شديد الخصوصية، أقلوياً جداً، وليس من السهل الاضطلاع به دائماً. كما أن هذا الوضع يخلِّف في الإنسان بصمة عميقة ودائمة؛ وفي حالتي، لن أنكر أن هذا الوضع قد كان حاسماً في معظم القرارات التي اضطررت إلى اتخاذها في خلال حياتي، بما فيها قرار تأليف هذا الكتاب.

وهكذا، أشعر في قرارة نفسي، إذ أتناول هذين العنصرين من

هويتي كلاً منهما على حدة، أنني قريب، إما باللغة وإما بالدين، من نصف البشرية، كما أجد نفسي في مواجهة خصوصيتي، إذ أنظر إلى هذين المعيارين معاً.

ويمكنني أن أكرر الملاحظة نفسها مع انتماءات أخرى. فأنا أشارك زهاء ستين مليون نسمة في هويتي الفرنسية، وأتقاسم هويتي اللبنانية مع ثمانية إلى عشرة ملايين نسمة بمن فيهم اللبنانيون في دول الاغتراب، ولكن كم من الأشخاص يشاركونني في هويتي المزدوجة، الفرنسية واللبنانية؟ بضعة آلاف على أبعد تقدير.

إن كلاً من انتماءاتي يربطني بعدد كبير من البشر، غير أن الانتماءات التي أوليها أهميةً، كلما تعددت، أضفت على هويتي خصوصيتها.

ولو أسهبت الحديث عن أصولي، لوجب عليَّ التوضيح بأنني أبصرت النور في كنف الطائفة الكاثوليكية أو المَلْكية التي تعترف بسلطة البابا مع احترام بعض الطقوس البيزنطية. ويبدو هذا الانتماء عن بعد مجرد تفصيل بل مثاراً للفضول؛ أما لو نظرنا إليه عن كثب، فهو يمثل جانباً من هويتي. ففي بلد كلبنان طالما تناحرت فيه الطوائف الدينية البارزة حفاظاً على مواقعها ونصيبها من السلطة، قلما حمل أبناء طوائف الأقليات على غرار طائفتي السلاح، وكانوا من أوائل الذين اختاروا طريق الهجرة. أما أنا فقد رفضت دائماً التورط في هذه الحرب التي اعتبرتها عبثية وانتحارية، بيد أن هذا الموقف، وهذه الرؤية

المجردة، وهذا الرفض للانخراط في القتال كل هذا له علاقة بانتمائي إلى طائفة مهمشة.

أنا مَلْكي إذاً. ولكن، لو حاول أحدهم، بدافع الفضول، يوماً من الأيام، البحث عن اسمي في قيود الأحوال المدنية ـ الموضوعة في لبنان، كما هو متوقع، بناءً على الانتماء الديني ـ فهو لن يجده لدى الملْكيين بل في قيد البروتستانت. لماذا؟ قد يطول الشرح، وأكتفي في هذا المقام بالقول إن مذهبين دينيين متعارضين كانا سائدين في عائلتي، وإنني كنت شاهداً، طوال سنوات طفولتي، على هذه التجاذبات بينهما، شاهداً بل موضع رهان أيضاً: فإذا كنت قد حصَّلت تعليمي في المدرسة الفرنسية التابعة للآباء اليسوعيين، فذلك لأن والدتي المتشبثة بكاثوليكيتها كانت تريد إبعادي عن التأثير البروتستانتي السائد آنذاك في أوساط عائلة والدي التي كان أبناؤها ينتسبون تقليدياً إلى المدارس الأميركية أو الإنكليزية. وبسبب هذه التجاذبات، أصبحت فرانكوفونياً، وبالتالي، قصدت باريس أثناء الحرب الأهلية، واستقررت فيها بدلاً من نيويورك أو فانكوفر أو لندن، وبدأت أكتب بالفرنسية.

هل أستعرض تفاصيل أخرى من هويتي؟ هل أتحدث عن جدتي التركية وزوجها الماروني المصري، أو عن ذلك الجد الذي مات قبل ولادتي وقيل لي إنه كان شاعراً وليبرالي التفكير وربما ماسونياً، وفي مطلق الأحوال، مناهضاً عنيفاً للإكليروس؟ هل أستحضر من بين

أسلافي ذلك العم الذي كان أول من نقل موليير إلى العربية واقتبسه إلى خشبة مسرح عثماني عام ١٨٤٨؟

لا، إنني أكتفي بهذا القدر وأطرح السؤال الآتي: كم من بني جنسي يشاركونني في هذه العناصر المتباينة التي قولبت هويتي ورسمت مساري في خطوطه العريضة؟ قلة قليلة بل ربما لا أحد، وهذا ما أريد تأكيده؛ فأنا أملك، بفضل كل من انتماءاتي، كل منها على حدة، صلة قربى بعدد هائل من بني جنسي، وأتمتع، بفضل المعايير كلها مجتمعةً، بهويتي الخاصة التي لا تتطابق مع أية هوية أخرى.

ودون التمادي في التعميم، أرى أنني أتقاسم مع كل كائن بشري بعض الانتماءات المشتركة، ولكن لا إنسان في العالم يشاطرني انتماءاتي كافة ولا حتى معظمها، فمن أصل عشرات المعايير التي يسعني استعراضها، تكفيني حفنة منها لتتوضح معالم هويتي الخاصة والمختلفة عن هوية شخص آخر، ولو كان إبني أو والدي.

لقد ترددت طويلاً قبل المباشرة في كتابة الصفحات السابقة، فهل كان حرياً بي أن أستفيض في الحديث عن حالتي الخاصة منذ بداية هذا الكتاب؟

من جهة، كنت حريصاً على الإشارة، استناداً إلى أكثر النماذج المألوفة لدي، إلى الطريقة التي تسمح لنا، ومع بعض المعايير

الانتمائية، بتأكيد صلاتنا مع بني جنسنا وخصوصيتنا في آن. ومن جهة أخرى، لم أكن أجهل أننا كلما أوغلنا في تحليل حالة خاصة، جازفنا بسماع بعضهم ينبرون للقول إن الأمر يتعلق فعلاً بحالة خاصة.

وفي نهاية المطاف، قررت المجازفة، اقتناعاً مني بأن كل شخص حسن النية يسعى للقيام «بامتحان الهوية» الخاص به، سوف يكتشف سريعاً أنه يمثل حالة خاصة أسوةً بي. والبشرية جمعاء مجرد حالات خاصة، والحياة تولِّد الاختلافات، ولئن كان هنالك «تكرار»، فهذا التكرار لا يكون متطابقاً تماماً، إذ إن كل شخص، من دون استثناء، يتمتع بشخصية مركَّبة، ويكفي أن يطرح بعض الأسئلة لإماطة اللثام عن تصدعات منسية، وتشعبات مفاجئة، ليكتشف بأنه كائن معقد، وفريد، وغير قابل للاستبدال.

هذا بالضبط ما يميز هوية كل منا، أي كونها معقدة، فريدة، غير قابلة للاستبدال، وغير متشابهة مع غيرها. ولئن كنت أشدد على هذه الفكرة، فذلك بسبب نمط التفكير الذي لا يزال سائداً بقوة، وأراه بالغ الخطورة، وقوامه أن الهوية تترسخ بمجرد أن يقول المرء «أنا عربي»، «أنا فرنسي»، «أنا أسود»، «أنا صربي»، «أنا مسلم»، «أنا يهودي». والشخص الذي يستعرض انتماءاته المتعددة، كما فعلت تواً، يُتَّهم على الفور برغبته في «تذويب» هويته داخل حساء عديم الشكل تمحي فيه كل الألوان. ومع ذلك، فأنا أحاول أن أقول، على العكس، إن البشر

ليسوا متشابهين بل مختلفين الواحد عن الآخر. ولا شك أن الصربي يختلف عن الكرواتي، ولكن كل صربي يختلف كذلك عن أي صربي آخر، وكل كرواتي يختلف بدوره عن أي كرواتي آخر. ولئن اختلف المسيحي اللبناني عن المسلم اللبناني، فأنا لا أعرف مسيحيين ولا مسلمين لبنانيين متطابقين، كما لا يوجد في العالم فرنسيان أو أفريقيان أو عربيان أو يهوديان متماثلان. إن البشر ليسوا قابلين للاستبدال، وكثيراً ما نصادف، في العائلة الرواندية أو الإيرلندية أو اللبنانية أو الجزائرية أو البوسنية، بين شقيقين عاشا في البيئة نفسها، فروقاً ظاهرها طفيف، ولكنها تحملهما على التصرف سياسياً ودينياً أو في حياتهما اليومية، على طرفي نقيض الواحد من الآخر، وهي فروق قد تجعل من أحدهما قاتلاً، ومن الآخر رجل حوار ووفاق.

قليلون هم الذين قد يفكرون في التحفظ صراحة على ما قلته تواً. غير أننا نتصرف جميعاً كما لو أن الأمور عكس ذلك. فننساق وراء السهولة ونصنف البشر أجمعين بجميع اختلافاتهم في الخانة نفسها، وننسب إليهم، من باب السهولة كذلك، جرائم وأفعالاً جماعية وآراء مشتركة ـ «الصرب اقترفوا المجازر...»، «البريطانيون عانوا فساداً...»، «اليهود قاموا بمصادرة...»، «السود أضرموا النيران...»، «العرب يرفضون...». ونحن نصدر الأحكام ببرودة أعصاب على هذا الشعب أو ذاك فنعده «كادحاً»، «حاذقاً»، أو «خمولاً»، «نزقاً»، «ماكراً»، «أبياً» أو «عنيداً»، وينتهي الأمر أحياناً بسفك الدماء.

أعرف أنه ليس ضرباً من الواقعية أن نتوقع من معاصرينا تغيير أساليبهم في الكلام والتعبير بين عشية وضحاها. ولكنني أرى من الأهمية بمكان أن يدرك كل منا أن أحكامه ليست بريئة، وأنها تساعد على ترسيخ الآراء المسبقة التي تكشَّفت عبر التاريخ عن فسادها وإجرامها.

ذلك أن نظرتنا هي التي غالباً ما تسجن الآخرين داخل انتماءاتهم الضيقة، ونظرتنا كذلك هي التي تحررهم.

٣

لا تتحدَّد الهوية نهائياً بل تتكوَّن وتتحوَّل طوال حياة الإنسان، ونصادف هذا الرأي في العديد من الكتب، مفصلاً بإسهاب، ولكن لا ضير من التذكير به: إن عناصر هويتنا الموجودة أصلاً فينا عند ولادتنا ليست كثيرة ـ بعض الصفات الخارجية، والجنس، واللون... وحتى هذه العناصر ليست كلها فطرية. فبالرغم من أن البيئة الاجتماعية ليست هي التي تحدد الجنس بالطبع، فهي تحدد معنى هذا الانتماء؛ فولادة أنثى في كابول أو في أوسلو لا تكتسب الدلالة نفسها، لأن المرأة لا تعيش أنوثتها، ولا أي عنصر من عناصر هويتها، بالطريقة عينها في هذه الحالة أو تلك...

وتصح هذه الملاحظة في ما يتعلق باللون، فأن يولد الإنسان أسود البشرة في مدينة نيويورك أو لاغوس أو بريتوريا أو لاوندا لا يكتسب الدلالة نفسها، بل أكاد أقول إن اللون ليس هو نفسه على صعيد الهوية. فبالنسبة إلى الطفل الذي يبصر النور في نيجيريا، لا يعد العنصر الحاسم في تحديد هويته كونه أسود وليس أبيض، بل كونه ينتمي إلى قبيلة

اليوروبا وليس إلى عشيرة الهاوسا. وفي جنوب أفريقيا، كون الإنسان أسود أو أبيض يبقى عنصراً مهماً في تحديد هويته، ولكن انتماءه الإتني يوازيه أهمية ـ زولو، كوزا، الخ... أما في الولايات المتحدة، فالتحدر من جد يوروبا بدلاً من سلف هاوسا واحد، ولكن الأصول الإتنية تكتسب أهمية بالغة بالنسبة إلى البيض سواء كانوا إيطاليين، بريطانيين، إيرلنديين، أم غيرهم. ومن جهة أخرى، يعد «أسود» الشخص الذي تضم عائلته أجداداً سوداً أو بيضاً في الولايات المتحدة، في حين يعد «خلاسياً» في جنوب أفريقيا أو أنغولا.

لماذا يؤخذ مفهوم الخلاسية في الحسبان في بعض البلدان دون غيرها؟ لماذا يكون الانتماء الإتني حاسماً في بعض المجتمعات، وليس في غيرها؟ يمكننا أن نسوق، لكل حالة، شتى التبريرات المتنوعة والمقنعة بهذا القدر أو ذاك. غير أن هذه المسألة لا تشغل بالي عند هذا الحد. ولقد ذكرت هذه الأمثلة فقط للتأكيد أن لا اللون ولا الجنس يمثلان عاملين «مطلقين» في تحديد الهوية... وبالتالي، فكل العناصر الأخرى تتسم كذلك بنسبيتها.

ولقيس ما هو فطري حقاً بين عناصر الهوية، ثمة لعبة ذهنية معبِّرة جداً، وهي تقوم على تصور طفل رضيع فصل عن محيطه منذ ولادته، ونقل إلى بيئة مختلفة عن بيئته الأصلية، ثم مقارنة «الهويات» المتنوعة التي قد يكتسبها، والمعارك التي يجب عليه خوضها، وتلك

التي سيبقى بمنأى عنها... هل من حاجة إلى التحديد بأنه لن يتذكر قط «دينه» الأصلي، ولا «أمته»، ولا «لغته»، وأنه قد يقاتل بعزم وضراوة أولئك الذين كان من المفترض أن يكونوا أهله؟

إن صحة ما نقول تستند إلى أن ما يحدد انتماء شخص إلى إحدى الجماعات هو تأثير الغير بصورة أساسية، أي تأثير الأقربين ـ الأهل، المواطنين والإخوة في الدين ـ الذين يحاولون استملاكه، وتأثير الآخرين الذين يسعون لاستبعاده. ويجب على كل واحد منا أن يشق طريقه بين الدروب التي يُدفع إليها، والدروب التي يُحظَّر عليه سلوكها، أو التي توضع له فيها العراقيل، عند كل خطوة يخطوها، وهو لا يكون نفسه دفعة واحدة، ولا يكتفي بأن «يعي» ماهيته بل يصبح ما هو عليه، ولا يكتفي بأن «يدرك» هويته بل يكتسبها خطوة خطوة.

ويبدأ التعليم في مرحلة مبكرة جداً. فمنذ سنوات الطفولة الأولى، يقوم ذوو هذا الطفل، عمداً أو عن غير قصد، بتكوينه وقولبته وتلقينه المعتقدات العائلية والمذاهب والمواقف واللياقات واللغة الأم بالطبع، ثم المخاوف والتطلعات والأحكام المسبقة والأحقاد، فضلاً عن مشاعر انتمائية ولاانتمائية متنوعة.

وفي مرحلة مبكرة جداً كذلك، في المنزل كما في المدرسة أو الحي، يشعر بالآلام الأولى. فالآخرون يشعرونه، بكلامهم وبنظراتهم أنه فقير، أو ظالع، أو أسمر البشرة، أو شديد البياض، أو مختون، أو

غير مختون، أو يتيم إنَّ كل هذه الاختلافات العديدة، الثانوية منها والجوهرية، هي التي ترسم ملامح كل شخصية، وتحدِّد السلوك والآراء والمخاوف والطموحات، وغالباً ما تكون مفيدة جداً في تكوين الإنسان ولكنها تخلِّف أحياناً جروحاً لا تلتئم.

إن هذه الجروح هي التي تحدِّد، في كل مرحلة من مراحل الحياة، موقف البشر من انتماءاتهم وتراتبية هذه الانتماءات. فحين يكون المرء قد تعرَّض للاضطهاد بسبب دينه، أو للإهانة والاستهزاء بسبب لون بشرته، أو لكنته، أو ثيابه الرثة، فهو لا ينسى هذه الإساءات. لقد شدَّدتُ دائماً حتى الآن على أن الهوية مؤلفة من انتماءات متعددة، ولكن لا بد من التأكيد كذلك أنها واحدة، وأننا نعيشها بكليتها. فهوية الإنسان ليست سلسلة من الانتماءات المستقلة، وليست «رقعاً» بل رسم على نسيج مشدود، ويكفي أن يُنتهك انتماء واحد لينفعل الإنسان بكل كيانه.

وغالباً ما ينزع المرء إلى التماهي مع أكثر انتماءاته تعرضاً للتجريح. وحين لا يقوى على الدفاع عن نفسه أحياناً، يخفي هذا الانتماء الذي يبقى متوارياً في أعماقه، قابعاً في الظل، ينتظر ساعة الانتقام. وسواء اضطلع المرء بهذا الانتماء أم قام بإخفائه، وسواء تحفظ عن إعلانه أم جاهر به على الملأ، فهو يتماهى معه، وإذذاك، يسيطر هذا الانتماء المستهدف ـ اللون، الدين، اللغة، الطبقة الاجتماعية... ـ على الهوية

بكاملها، ويولِّد تضامناً لدى الأشخاص الذين يتقاسمونه، فيتجمعون ويتحركون ويشجع بعضهم بعضاً، ويهاجمون «الفريق الآخر»، ويصبح «تأكيد الهوية» بالضرورة فعلاً شجاعاً وعملاً تحريرياً...

ومن الطبيعي أن يبرز في كل جماعة مضطهدة محرِّضون يتميزون بشراستهم أو انتهازيتهم، فيروِّجون خطاباً ديماغوجياً يبلسم الجروح، ويعتبرون أنه لا يجب استجداء احترام الآخرين لأن هذا الاحترام حق مكتسب، بل يجب فرض هذا الاحترام على الغير، ويعدون بالنصر أو بالانتقام، يلهبون المشاعر، ويلجأون أحياناً إلى الوسائل المتطرفة التي قد يحلم بها سراً بعض إخوانهم المضطهدين. وهكذا يكتمل الإطار ويمكن للحرب أن تندلع. ومهما جرى، يكن «الآخرون» قد استحقوا عقابهم، و «نحن» لا ننسى «كل ما جعلونا نقاسيه» منذ فجر التاريخ، كل الجرائم، كل الانتهاكات، كل الإهانات، كل المخاوف، كل الأسماء والتواريخ والأرقام.

وكوني عشت في بلد خاض حرباً أهلية، وفي حي تعرض للقصف من حي مجاور، وأمضيت ليلة أو ليلتين في قبو قد تحول ملجأ مع زوجتي الشابة الحامل وطفلي، نسمع دوي الانفجارات في الخارج، ونصغي داخل ملاذنا إلى آلاف الشائعات حول هجوم وشيك بالإضافة إلى أقاويلٍ عديدة عن عائلات ذبحت، فأنا أعرف حق المعرفة أن الخوف قد يدفع أي إنسان نحو الجريمة. ولو وقعت في

الحي الذي كنت أقطن فيه مجزرة حقيقية بدلاً من الشائعات الكاذبة، هل كنت احتفظت طويلاً برباطة الجأش نفسها؟ لو اضطررت إلى قضاء شهر كامل في الملجأ عوضاً عن يومين، هل كنت رفضت حمل السلاح الذي قد يسلمني إياه بعضهم؟

أفضل عدم طرح هذه الأسئلة على نفسي بهذا القدر من الإلحاح والإصرار. لقد حالفني الحظ لأنني لم أتعرض لتجارب مريرة وقاسية، وحالفني الحظ لأنني خرجت باكراً جداً من هذا الجحيم مع أفراد عائلتي سالمين، وحالفني الحظ لأنني حافظت على نظافة يدي ونقاوة ضميري. وأقول «الحظ»، أجل، لأنه كان من الممكن أن تأخذ الأمور منحى آخر لو كنت في السادسة عشرة، في بداية الحرب اللبنانية، بدلاً من السادسة والعشرين، أو فقدت شخصاً عزيزاً، أو كنت أنتمي إلى بيئة اجتماعية أخرى، أو طائفة أخرى...

بعد كل مجزرة إتنية جديدة، نتساءل منطقياً عن الدوافع التي تحمل البشر على اقتراف مثل هذه الجرائم الشنيعة. وتبدو لنا بعض أنماط السلوك الجامحة معضلة لا حل لها، فنتحدث عن جنون قاتل، وجنون دموي وسلفي ومتوارث؛ فثمة جنون بمعنى أو بآخر، ثمة جنون حين يتحول إنسان عاقل وسليم الذهن إلى مجرم بين عشية وضحاها. ولكن عندما يتعلق الأمر بآلاف لا بل ملايين القتلة، وتتكرَّر الظاهرة من بلد إلى آخر، في ثقافات مختلفة، لدى المؤمنين وغير المؤمنين على السواء، فكلمة «جنون» لا تكفي. فما يصطلح على تسميته «جنوناً

قاتلاً» هو تلك النزعة الكامنة لدى بني جنسنا للتحول إلى مجرمين حين يشعرون أن «عشيرتهم» مهدَّدة، ذلك أن الشعور بالخوف أو بانعدام الأمان لا يرضخ دوماً لاعتبارات عقلانية بل قد يكون مغالياً أو نابعاً من عقدة الارتياب، ولكن، واعتباراً من اللحظة التي يشعر فيها شعب بالخوف، يجب أن تؤخذ في الحسبان حقيقة الخوف أكثر من حقيقة الخطر المحدق.

لا أعتقد أن هذا الإنتماء الإتني أو الديني أو القومي أو ذاك يحمل نزعة إجرامية كامنة أصلاً. ويكفي أن نستعرض أحداث السنوات الأخيرة لنرى أن كل جماعة بشرية، إذ تشعر ولو قليلاً بالمهانة أو بوجودها مهدداً، تنزع إلى إنتاج القتلة الذين سوف يقترفون أبشع الجرائم، وهم مقتنعون أنهم محقون ويستحقون البركة الإلهية وإعجاب إخوانهم. هناك مستر هايد يرقد في أعماق كل واحد منا، والأهم هو الحؤول دون توافر الظروف الملائمة لخروج الوحش القابع في قرارة نفسنا.

لن أجازف بتقديم تفسير شمولي لكل المذابح، ولا حتى باقتراح حل عجائبي، فأنا لم أعد أؤمن لا بالحلول ولا بالهويات التبسيطية. فالعالم آلة معقدة لا يمكن تفكيكها بسهولة، ولكن هذه الحقيقة يجب ألّا تمنعنا من المراقبة ومحاولة الفهم والافتراض والمناقشة واقتراح هذا المنحى التحليلي أو ذاك في بعض الأحيان.

أما المنحى التحليلي الذي يستشف في هذا الكتاب، فيمكن صوغه كما يلي: إذا كان البشر في كل البلدان، ومن كل الطبقات والمعتقدات كافة يتحولون بسهولة فائقة إلى قتلة، وإذا كان المتطرفون من كل المذاهب ينجحون بسهولة بالغة في فرض أنفسهم مدافعين عن الهوية، فذلك لأن المفهوم «القبلي» للهوية الذي لا يزال سائداً في العالم أجمع يشجع هذا التدهور؛ وهو مفهوم متوارث عن النزاعات الماضية قد يرفضه الكثيرون منا لو نظروا إليه عن كثب، ولكننا لا نزال نعتنقه بحكم العادة، أو بسبب افتقارنا إلى الخيال، أو إذعاناً منا للأمر الواقع، مساهمين بذلك، عن غير قصد، في المآسي التي سوف تحرك في أعماقنا غداة وقوعها مشاعر صادقة من الأسى والتأثر.

٤

منذ بداية هذا الكتاب، تحدَّثتُ عن الهويات «القاتلة». وهذه التسمية لا تبدو لي ضرباً من الغلوّ لا سيما وأن المفهوم الذي أدينه، ذلك المفهوم الذي يختصر الهوية في انتماءٍ واحدٍ يحصر البشر في موقف متحيِّز ومتعصِّب، متشدِّد ومهيمن لا بل انتحاري في بعض الأحيان، غالباً ما يحوِّلهم إلى قتلة أو أتباع قتلة، فتتشوه رؤيتهم إلى العالم وتنحرف، ويصبح الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعتنا هم «منَّا»، ونحن نعبِّر عن تضامننا معهم في مصير مشترك ولكننا نسمح لأنفسنا بأن نستبدَّ بهم: فلو اعتبرناهم «فاترين»، ندَّدنا بهم ومارسنا عليهم الإرهاب ونعتناهم «بالخونة» و«المرتدِّين». أما الآخرون الموجودون في الطرف الآخر، فنحن لا نسعى قط لتفهم موقفهم، ونتحفظ عن التساؤل عم إذا كانوا على صواب، في تلك المسألة أو تلك، ونتحاشى أن نلين أمام شكواهم وعذابهم والظلم الذي لحق بهم، فما يهم وحده هو موقف «جماعتنا» الذي غالباً ما يكون موقف أكثر الناشطين فيها حماسة، وأشدهم غوغائية وأكثرهم تعنتاً وشراسة.

وبالعكس، ما إن نعتبر الهوية مجموعة من الانتماءات المتعدِّدة، بعضها مرتبط أو غير مرتبط بتاريخ إتني، وبعضها الآخر متعلِّق أو غير متعلِّق بموروث ديني، ما إن نرى في كياننا وجذورنا ومسارنا روافد ومساهمات وتلاقحات متنوعة وتأثيرات مختلفة ودقيقة ومتناقضة، حتى تنشأ علاقة مغايرة مع الآخرين، وكذلك مع «العشيرة» التي ننتمي إليها. ولا يعود الأمر يقتصر على «نحن» و«هم»، أي على جيشين متأهبين يستعدان للمواجهة القادمة والانتقام العتيد، فأكتشف أن هنالك أشخاصاً من «طرفنا» لا أملك معهم في نهاية المطاف الكثير من القواسم المشتركة، وأن هنالك أشخاصاً من «طرفهم» قد أشعر في قرارة نفسي بأني قريب منهم جداً.

ولكن، وبالعودة إلى الموقف السابق، لنا أن نتصوَّر الطريقة التي قد يُحمل بها البشر على ارتكاب أسوأ الفظائع: فإذا ما شعر هؤلاء أن «الآخرين» يمثلون خطراً على إتنيتهم وديانتهم أو قوميتهم، فكل ما بمقدورهم القيام به لتبديد هذا الخطر سوف يتراءى لهم مشروعاً؛ حتى ولو اقترفوا المجازر، فهم على يقين أنها تدبير ضروري لحماية أهلهم. وبما أن كل من يدورون في فلكهم يشاطرونهم هذا الشعور، لا يشعر القتلة في أغلب الأحيان بتأنيب الضمير على أفعالهم، ويعجبون لمن ينعتهم بالمجرمين، ويقسمون أغلظ الأيمان بأنهم من هذه التهمة براء لأنهم يسعون فقط لحماية أمهم المسنَّة وإخوتهم وأطفالهم.

إن الشعور الذي يتولد لدى المرء بالتحرك من أجل بقاء الجماعة، مشفوعاً بصلواتها، وبأنه في حالة دفاع مشروع عن النفس، إن لم يكن على الفور، فأقلّه في المدى البعيد، يمثل السمة المشتركة لكل الذين ارتكبوا أبشع الجرائم في خلال السنوات الأخيرة، في مختلف أرجاء الكرة الأرضية، من رواندا إلى يوغسلافيا السابقة.

لا يتعلق الأمر بحالات معزولة، فالعالم يعج بالجماعات الجريحة التي تتعرض حتى اليوم للاضطهاد أو تحتفظ بذكرى عذاباتها القديمة، وتحلم بالثأر والانتقام. ولا يسعنا إلا أن نتعاطف مع محنتها ونتفهم رغبتها في التمتع بحرية التحدث بلغتها وبممارسة شعائرها الدينية دون خوف، أو بصون تقاليدها. غير أننا ننساق أحياناً من التعاطف إلى التساهل، فنغفر للذين ذاقوا الأمرين من غطرسة الاستعمار والعنصرية والعداء للأجانب تطرف غطرستهم القومية وعنصريتهم وعداءهم للأجانب، ولا نكترث لمصير ضحاياهم، أقلّه ما دام أن الأمر لم يؤد إلى سفك الدماء.

ويعزى ذلك إلى أننا لا نعرف أبداً أين ينتهي التأكيد المشروع للهوية وأين يبدأ انتهاك حقوق الآخرين! ألم أقل تواً إن كلمة «هوية» هي مضلِّلة؟ فهي توحي في بادىء الأمر بحقٍّ مشروع ثم تصبح أداة قتال، وهذا الانزلاق من دلالة إلى دلالة أخرى يبدو خفياً وطبيعياً؛ ونحن ننخدع به أحياناً. فنشجب ظلماً يمارس وندافع عن حقوق شعب يعاني، ولا نلبث أن نجد أنفسنا متواطئين مع مجزرة ترتكب.

إن كل المذابح التي ارتكبت في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى معظم النزاعات الدموية، مرتبطة «بملفات» انتمائية شائكة وسحيقة، ويكون ضحاياها الشعوب نفسها أحياناً، بصورة تبعث على اليأس، ومنذ الأزل. وتنقلب الآية في بعض الأحيان، فيصبح جلادو الأمس هم الضحايا، ويتحول الضحايا إلى جلادين. ويجب القول إن هذه المفردات نفسها قد فقدت معناها إلا بالنسبة إلى المراقبين المحايدين؛ أما بالنسبة إلى الأشخاص المعنيين مباشرة في هذه النزاعات الإتنية، والذين عانوا وشعروا بالخوف، فالأمر يقتصر على «نحن» و«هم»، الإهانة والتعويض، ولا شيء غير ذلك! «نحن» حُكماً ضحايا بريئة، و«هم» حُكماً مذنبون منذ وقت طويل، مهما قاسوا وعانوا اليوم.

وعندما تمتزج نظرتنا، أي نظرة المراقبين المحايدين، بهذه اللعبة المنحرفة، ونضع هذه الجماعة في موقع الحمل الوديع، وتلك الجماعة في موقع الذئب المفترس، فإننا، وبغير علم منا، نمنح البراءة المسبقة للجرائم التي يقترفها بعضهم. ولقد شهدنا في النزاعات الأخيرة، بعض الفصائل ترتكب الفظائع بحق شعبها لأنها تعرف بأن الرأي العام الدولي سوف يتهم خصومها تلقائياً.

إلى هذا الشكل من التساهل، يضاف شكل آخر لا يقل عنه سوءاً، ويتعلَّق بموقف المشككين الدائمين الذين يسارعون إلى القول، كلما

اقترفت مجزرة إتنية جديدة، إن هذا الوضع كان سائداً منذ فجر التاريخ، ومن العبث والسذاجة أن نتفاءل بتغيير الأوضاع. فالمجازر الإتنية تعد أحياناً، عن وعي أم لا، جرائم انفعالية جماعية، لا ريب مؤسفة ولكنها مفهومة، وهي حتمية في مطلق الأحوال لأنها «من صميم الطبيعة البشرية»... لقد تسبب هذا الموقف الذي يتساهل مع ارتكاب المجازر بأضرار جسيمة، ويبدو لي أن الواقعية التي يستند إليها هي واقعية مغتصبة. فكون المفهوم «العشائري» للهوية، في الوقت الحاضر، هو الذي لا يزال سائداً في العالم أجمع، وليس لدى المتطرفين فحسب، هو، ويا للأسف، الحقيقة الخالصة. غير أن العديد من المفاهيم سادت منذ قرون عديدة خلت ولم تعد مقبولة اليوم كالتفوق «الطبيعي» للرجل على المرأة، وتراتبية الأعراق، أو حتى، على مقربة منا، نظام الفصل العنصري وشتى أشكال التمييز العرقي. ولطالما اعتبر التعذيب «طبيعياً» في ممارسة العدالة، والعبودية حقيقة واقعة تحفظ كبار المفكرين في الماضي عن إعادة النظر فيها.

ثم بدأت أفكار جديدة تفرض نفسها شيئاً فشيئاً كالفكرة القائلة إن كل إنسان يتمتع بحقوق يجب تحديدها واحترامها، وإن النساء يجب أن يتمتعن بالحقوق أسوةً بالرجال، وإن الطبيعة تستحق بدورها الحماية، وأن كل البشر يملكون مصالح مشتركة في ميادين متزايدة ـ كالبيئة والسلام والمبادلات الدولية ومكافحة الأوبئة، وإنه يمكن لا

بل يجب التدخل في الشؤون الداخلية للدول حين تتعرض الحقوق الأساسية للإنسان فيها للانتهاك...

ويعني كل ذلك أن الأفكار التي سادت عبر التاريخ ليست بالضرورة تلك التي من المفترض أن تسود في العقود القادمة. فعندما تبرز حقائق جديدة، نحن بحاجة إلى مراجعة مواقفنا وعاداتنا؛ وفي بعض الأحيان، حين تبرز هذه الحقائق بسرعة فائقة، تبقى ذهنياتنا متخلِّفة عنها، ونجد أنفسنا نكافح النيران بمواد قابلة للاشتعال.

في عصر العولمة، وفي ظل هذا الفوران المتسارع والمذهل الذي يطوقنا جميعاً، تطرح الحاجة إلى مفهوم جديد للهوية نفسها بإلحاح! فلا يمكننا أن نكتفي بإخضاع بلايين البشر الضائعين للخيار بين التأكيد المتطرف لهويتهم وبين فقدان كل هوية، بين الأصولية والاضمحلال، وهذا ما يتضمنه المفهوم الذي لا يزال سائداً في هذا المجال. فإذا كان معاصرونا لا يحظون بالتشجيع على الاضطلاع بانتماءاتهم المتعددة، وإذا كانوا غير قادرين على التوفيق بين حاجتهم إلى الانتماء والانفتاح الصريح والخالي من العقد على الثقافات المختلفة، وإذا كانوا يشعرون بأنهم مرغمون على الاختيار بين الإلغاء الذاتي وإلغاء الآخر، نكون في طريقنا نحو تشكيل جحافل من المسعورين الدمويين، جحافل من الضالين...

غير أنني أود العودة قليلاً إلى بعض الحالات التي ذكرتها في

مستهل هذا الكتاب كحالة رجل لأم صربية وأب كرواتي، لن يشارك قط في أي مجزرة إتنية أو أي «تطهير» لو استطاع قبول انتمائه المزدوج؛ وحالة ذلك الرجل لأم هوتو وأب توتسي، الذي لن يكون قط سفاحاً ولن يقترف إبادة جماعية لو شعر بنفسه قادراً على استيعاب هذين «الرافدين» اللذين جاءا به إلى هذا العالم؛ وحالة ذلك الشاب الفرنسي من أصل جزائري الذي ذكرته آنفاً، فضلاً عن ذلك الشاب الألماني من أصل تركي، اللذين لن ينخرطا قط في صفوف المتشددين لو توصلا إلى عيش هويتهما المركبة بسلام.

ومرة أخرى، من الخطأ اعتبار هذه النماذج مجرد حالات متطرفة. فأينما تجاورت اليوم جماعات بشرية تختلف بعضها عن بعض لجهة الدين واللون واللغة والإتنية أو الجنسية، أينما ظهرت بؤر التوتر القديمة بهذا القدر أو ذاك ـ بين المهاجرين والسكان المحليين كما بين البيض والسود، الكاثوليك والبروتستانت، اليهود والعرب، الهندوس والسيخ، الليتوانيين والروس، الصرب والألبانيين، اليونانيين والأتراك، الأنغلوفونيين وسكان مقاطعة كيبيك، الفلامنديين والوالونيين، الصينيين والمالاويين... أجل، أينما كان، في كل مجتمع متشرذم، يوجد عدد من الرجال والنساء يحملون في أعماقهم انتماءات متناقضة ويعيشون على خط التماس بين جماعتين متناحرتين، أشخاص تخترقهم، نوعاً ما، تصدعات إتنية ودينية أو سواها.

إننا لا نتحدث عن حفنة من الهامشيين، فهؤلاء الأشخاص يعدُّون بالآلاف والملايين، وعددهم يزداد يوماً بعد يوم. وبما أنهم أشخاص «حدوديون» منذ الولادة، أو بحكم المصادفة، أو عن وعي وتصميم، فهم قادرون على التأثير في مجرى الأحداث وترجيح الكفة في هذا الاتجاه أو ذاك. وأولئك الذين يستطيعون، من بين هؤلاء الأشخاص، أن يضطلعوا اضطلاعاً كاملاً بتنوُّعهم، يصلحون «حلقات وصل» بين الجماعات والثقافات المتنوِّعة، ويشكلون نوعاً ما «لحمة» المجتمعات التي يعيشون فيها. وبالمقابل، فأولئك الذين لن يتمكنوا من الاضطلاع بتنوعهم الخاص، سوف يتحولون أحياناً إلى أكثر المجرمين الإتنيين ضراوةً، وينكِّلون بالذين يمثلون ذلك الجزء الذي يحاولون إغفاله من شخصيتهم. إنه «حقد ذاتي» صادفنا منه نماذج عديدة عبر التاريخ...

٥

لا شك أن آرائي هي آراء مهاجر من الأقليات، ولكن يبدو لي أنها تعكس حساسية يشاطرني إياها معاصرونا على نحو متزايد. ألا يتسم عصرنا بأنه قد جعل من البشر أجمعين مهاجرين من الأقليات نوعاً ما؟ إننا جميعاً مرغمون على العيش في عالم لا يشبه قط موطننا الأصلي، وعلى تعلم لغات وأساليب تعبيرية ورموز أخرى، ويتكون لدينا جميعاً الانطباع بأن هويتنا، كما نتخيلها منذ طفولتنا، مهددة.

لقد غادر الكثيرون وطنهم الأم وكثيرون غيرهم لم يفارقوه قط ولكنهم ما عادوا يتعرفون إليه. ولا شك أن هذه الظاهرة تعزى، بصورة جزئية، إلى صفة دائمة تتسم بها النفس البشرية التي تنزع بطبيعتها إلى الحنين، ولكنها تعزى كذلك إلى أن التطور المتسارع قد جعلنا نجتاز في غضون ثلاثة عقود ما كنا نجتازه سابقاً على مرِّ أجيال عديدة.

وبالتالي، لم يعد وضع المهاجر ينطبق فقط على فئة من الأشخاص المتمسِّكين بمحيطهم المعيل، بل صار يكتسب قيمة نموذجية. فهذا المهاجر هو الضحية الأولى لمفهوم الهوية «العشائري». وإذا كان

هنالك انتماء واحد يطغى على الانتماءات الأخرى، ويحتِّم الخيار، فالمهاجر يجد نفسه منقسماً، ممزقاً، ومحكوماً بخيانة موطنه الأصلي أو موطنه الثاني، وسوف يعيش هذه الخيانة حتماً بمرارة وضغينة.

وقبل أن يصبح المرء مهاجراً، يكون مغترباً، وقبل أن يحط به الترحال في بلد ما، يكون قد اضطر إلى مغادرة بلد آخر، والمشاعر التي يحتفظ بها المرء تجاه الأرض التي فارقها ليست بسيطة أبداً. فإذا كان قد رحل، فذلك لأشياء رفضها ـ القمع والتسيب الأمني والفقر وانعدام الفرص. وكثيراً ما يصاحب هذا الرفض الشعور بالذنب بسبب الأهل الذين يشعر المرء أنه تخلى عنهم، والبيت الذي ترعرع فيه، والكثير من الذكريات الجميلة، وكذلك بسبب الجذور التي تبقى قوية، جذور اللغة أو الدين، وكذلك القول بالنسبة إلى الموسيقى ورفاق المنفى والأعياد والطعام.

وبموازاة ذلك، لا تقل المشاعر التي تكتنف المرء حيال البلد المضيف إبهاماً. فلقد قصد هذا البلد أملاً بحياة أفضل له ولأسرته، غير أن هذا الأمل يمتزج بتخوف من المجهول ـ لا سيما وأن المرء يجد نفسه في ميزان قوى ليس لمصلحته، فيخشى الرفض والإهانة، ويكون مستنفراً أمام أي موقف ينم عن الاحتقار والسخرية أو الشفقة.

ولا تقوم الاستجابة الغريزية الأولى على استعراض الاختلاف بل على عدم التمايز، إذ إن معظم المهاجرين يحلمون سراً بأن يعتقد

الآخرون أنهم من أبناء البلد، وتكمن رغبتهم الأساسية في محاكاة أبناء المجتمع الذين وفدوا إليه، وهم ينجحون في ذلك أحياناً، ولكنهم غالباً ما لا يوفقون في مسعاهم، وذلك لافتقارهم إلى اللكنة الصحيحة ولون البشرة المناسب والشهرة أو الإسم أو الوثائق المطلوبة، وسرعان ما يفتضح أمرهم، ويدرك الكثيرون منهم أن لا جدوى من المحاولة فيظهرون عندئذ؛ بدافع الاعتزاز أو التحدي، أكثر اختلافاً مما هم عليه في الواقع، ويتمادى بعضهم ـ هل من داع للتذكير بذلك؟ ـ، ويفضي إحباطهم إلى معارضة عنيفة.

إذا كنت قد أسهبت الحديث عن مشاعر المهاجر، فلأنني لا أعرف هذه المعضلة شخصياً فحسب بل لأن التوترات الاتنية في هذا المجال، أكثر من مجالات أخرى، قد تؤدي إلى أكثر الانحرافات إجراماً.

في الكثير من البلدان التي يتعايش فيها اليوم سكان أصليون يحملون ثقافة محلية، وسكان آخرون وفدوا حديثاً يملكون تقاليد مختلفة، تبرز توترات ترخي بظلالها على سلوك كل منهما، وعلى المناخ الاجتماعي والسجال السياسي. ولذا، لا بد من تناول هذه القضايا الحساسة بحكمة وروية.

والحكمة درب متعرج، وطريق ضيقة بين هاويتين ومفهومين كل منهما على طرف نقيض من الآخر. ففي مسألة الهجرة، يتمثل المفهوم الأول في اعتبار البلد المضيف صفحة بيضاء يمكن لكل واحد أن يسطر عليها ما يحلو له، أو أسوأ من ذلك، أرضاً مشاعاً يمكن لأي كان أن يستقر فيها مع أسلحته ومتاعه دون أن يغير شيئاً في سلوكه أو عاداته. ويرى المفهوم الثاني أن البلد المضيف صفحة مكتوبة ومطبوعة أصلاً، أو أرض قد تحددت نهائياً قوانينها وقيمها ومعتقداتها وسماتها الحضارية والانسانية، وما على المهاجرين سوى الامتثال لها.

يبدو هذان المفهومان غير واقعيين وعقيمين ومضرين على السواء. فهل عرضتهما بصورة كاريكاتورية؟ لا أعتقد للأسف. ولو افترضت أنني فعلت، فلا بأس من التضخيم لأنه يتيح لكل إنسان أن يدرك عبثية موقفه لو مضى فيه حتى النهاية؛ وسوف يستمر بعضهم في التعنت في حين أن العقلاء سوف يخطون خطوة نحو التسوية البدهية التي تعتبر أن البلد المضيف ليس صفحة بيضاء ولا صفحة مكتملة، بل صفحة في طور الكتابة.

يجب احترام تاريخ هذا البلد المضيف ـ وعندما أتحدث عن التاريخ، أقولها من منطلق شغفي به، فهذا المفهوم ليس مرادفاً عندي لحنين لا يجدي نفعاً أو لنزعة نحو الماضي، بل هو يشمل، على العكس، كل ما جرى بناؤه على مر القرون، الذاكرة والرموز والمؤسسات واللغة

والأعمال الفنية، والأشياء التي يعتبر التعلق بها مشروعاً. وفي الوقت نفسه، يسلِّم الجميع بأن مستقبل بلدٍ لا يكون مجرد امتداد لتاريخه، بل من المؤسف لأي شعب كان أن يحترم ماضيه أكثر من مستقبله ـ وهو مستقبل سوف يتم بناؤه بذهنية الاستمرارية ولكن مع تحولات عميقة ومساهمات خارجية بارزة كما جرى في حقب الماضي المجيدة.

هل أكون قد استعرضت بداهات توافقية فحسب؟ ربما، لكن، وبما أن التوتر يستمر ويتفاقم، فذلك يعني أن هذه الحقائق ليست بدهية بما فيه الكفاية، ولا تحظى بالاعتراف الحقيقي. وما أسعى لتوضيحه من بين هذه الأفكار الضبابية هو توافق بل نهج سلوكي، أو أقلّه، رادع لهؤلاء وأولئك.

لهؤلاء وأولئك، وأشدِّد على ذلك، فهناك دائماً في مقاربتي، شرط التبادل ـ النابع من الحرص على العدل والفعالية. ومن هذا المنطلق، أود أن أقول «لهؤلاء» أولاً: «كلما انطبعتم بثقافة البلد المضيف، استطعتم طبعه بثقافتكم»، ثم أنبري «لأولئك» قائلاً: «كلما احترم المهاجر ثقافته الأصلية، انفتح على ثقافة البلد المضيف».

إنهما «معادلتان» أصوغهما بالروحية نفسها لأنهما «تتماشيان» معاً كقائمتي الكرسي، أو بأسلوب أكثر ابتذالاً، كالبنود المتتالية في أحد العقود. فهذا هو بيت القصيد في الواقع، وهو يقوم على اتفاق معنوي يجب تحديد عناصره في كل حالة: ما الذي في ثقافة البلد

المضيف يشكل جزءاً من الحد الأدنى الذي يفترض بكل شخص الانتماء إليه، وما الذي يمكن معارضته أو رفضه بصورة مشروعة؟ والسؤال نفسه يصح على الثقافة الأصلية للمهاجرين: ما هي مقوِّمات هذه الثقافة التي تستحق أن تُنقل إلى بلد التبني كهبة ثمينة، وما هي العادات والممارسات التي يجب أن تبقى في «غرفة الانتظار»؟

يجب أن تطرح كل هذه الأسئلة، أن يبذل كل شخص جهداً للتفكير فيها سؤالاً تلو الآخر، وإن كانت الأجوبة المختلفة المقترحة غير مرضية تماماً. وأنا الذي أعيش في فرنسا، لن أجازف بتعداد كل ما يجب في تراث هذا البلد أن يحظى بتأييد الذين يريدون العيش فيه. فكل عنصر قد أذكره، سواء أتعلق الأمر بمبدأ جمهوري، أم بأسلوب عيش، أم بشخصية فذة، أم بموقع تاريخي؛ أجل، كل عنصر، دون استثناء، قد يخضع للمناقشة بصورة مشروعة، ولكن ليس من الصواب الاستنتاج بأننا نستطيع رفض كل شيء جملةً وتفصيلاً، فكون الحقيقة غير واضحة ومبهمة ومتقلِّبة لا يعني أنها غير موجودة.

إن الكلمة الجوهرية في هذا السياق أيضاً هي التبادلية: فإذا انتميت إلى بلد التبني، واعتبرته بلدي، واقتنعت بأنه أصبح جزءاً مني وبأنني صرت جزءاً منه، وتصرفت على هذا الأساس، يحق لي بالتالي، أن أنتقد كل جانب من جوانبه. وبالمقابل، إذا احترمني هذا البلد واعترف بمساهمتي، واعتبرني، مع كل خصوصياتي، جزءاً منه، يحق

له أن يرفض بعض الأوجه في ثقافتي التي قد لا تنسجم مع أسلوب عيشه أو ذهنية مؤسساته.

يجب أن يستأهل الإنسان ويستحق حقَّ انتقاد الآخر. فإذا ما أظهرنا لأحدهم العداء أو الازدراء، سوف تبدو أبسط ملاحظة نبديها، سواء أكانت مبرَّرة أم لا، كأنها اعتداء يحمله على التشنج والتقوقع، ويشجعه بصعوبة على التغير. وبالعكس، إذا ما أعربنا لأحدهم عن الصداقة والتعاطف والاحترام، ليس في الظاهر فحسب بل من خلال موقف صادق نابع من القلب، لنا أن ننتقد لديه ما نراه قابلاً للنقد، ونتوقع منه أن يصغي إلى نقدنا.

هل تخطر ببالي، إذ أقول ذلك، بعض الإشكالات التي أثيرت في العديد من الدول بشأن «الحجاب الإسلامي»؟ ليس هذا مغزى حديثي. غير أنني مؤمن بأن مثل هذه المشاكل قد تكون أسهل حلاً لو جرى طرح العلاقة مع المهاجرين بصورة مغايرة. فعندما يشعر المرء بأن لغته محتقرة، ودينه منتهك، وثقافته مهمَّشة، يبادر الى الاستعراض الصارخ لعلاماته الفارقة. وعندما يشعر، على العكس، بالاحترام، وبأنه يملك موقعاً في البلد الذي اختار العيش فيه، تختلف ردة الفعل لديه.

يفترض التقارب الحقيقي من الآخر أن يمدَّ المرء ذراعيه ويرفع رأسه، ولا يمكن أن يمدَّ ذراعيه إلا إذا كان رأسه مرفوعاً. فإذا ما شعر المرء في كل خطوة يخطوها أنه يخون أهله ويتنكَّر لذاته، يكون التقارب

من الآخر خاطئاً. وإذا كان الشخص الذي أتعلَّم لغته لا يحترم لغتي، فالتحدُّث بلغته لا يكون دليلاً على الانفتاح بل ولاءً وخضوعاً.

ولكن، بالعودة إلى مسألة «الحجاب»، لا شكَّ عندي أنه سلوك رجعي وسلفي، ويمكنني أن أتحدث مطوَّلاً عن الأسباب التي تدعوني إلى رؤية هذه الظاهرة من هذا المنظور، على ضوء اقتناعاتي، ومع التذكير بأحداث متنوعة في التاريخ العربي الإسلامي والنضال الطويل الذي خاضته نساؤه من أجل التحرر. ولكن لا جدوى من ذلك لأن جوهر المسألة لا يكمن هنا، فجوهر المسألة ليس في معرفة ما إذا كنا أمام صراع بين الماضي والحداثة، بل في سبب رفض الحداثة أحياناً في تاريخ الشعوب، وعدم اعتبارها دائماً ترقياً وتطوراً محموداً.

في سياق تحليل الهوية، تبدو هذه المسألة اليوم جوهرية أكثر من أي وقت مضى، ويعتبر العالم العربي أكثر النماذج المعبِّرة بهذا الشأن.

II

عندما تأتي الحداثة
من عند الآخر

١

إن كل الذين يسحرهم العالم العربي ويبهرهم ويقلقهم ويروِّعهم أو يثير فضولهم لا يملكون إلا أن يطرحوا، بين الحين والآخر، جملة من الأسئلة.

لماذا كل هذه الحجب والنقب واللحى الكثيبة ونداءات الموت؟ لماذا كل مظاهر السلفية والعنف تلك؟ هل هي من طبيعة هذه المجتمعات وثقافتها وديانتها؟ هل الإسلام لا ينسجم مع الحرية والديموقراطية، مع حقوق الرجل والمرأة، مع الحداثة؟

من الطبيعي أن تُطرح هذه الأسئلة، وهي تستحق أكثر من الأجوبة التبسيطية التي غالباً ما يحاول بعضهم تقديمها، من هذا الطرف أو ذاك، لذا يجدر بي القول ـ وهو تعبير عزيز عليَّ كما لاحظ القارىء ـ أجل، من هذا الطرف وذاك. فأنا لا أستطيع أن أتبع أولئك الذين يجترُّون، بالأمس واليوم، الأفكار المسبقة القديمة المناهضة للإسلام، ويعتقدون أنفسهم مؤهلين، كلما برز حدث مروِّع، لاستخلاص الأحكام النهائية حول طبيعة بعض الشعوب وديانتها. وفي الوقت عينه، لا أشعر بالارتياح

أمام الذين يكرِّرون، دون تردُّد، أن كل ما يجري هو حصيلة سوء تفاهم مؤسف، وأن الدين تسامح؛ فدوافعهم شريفة، وأنا لا أضعهم في عداد الذين يؤججون الأحقاد، ولكن خطابهم لا يرضيني.

عندما يرتكب فعل شائن باسم عقيدة ما، أياً كانت، لا تتهم هذه العقيدة بالضرورة وإن لم تكن غريبة تماماً عن هذا الفعل. فبأيِّ حق يمكنني التأكيد، على سبيل المثال، أن «الطالبان» في أفغانستان لا علاقة لهم بالإسلام، وأن بول بوت لا يمت إلى الماركسية بصلة، وأن المسيحية براء من بينوشيه؟ وبصفتي مراقباً، أجد نفسي مضطراً للاستنتاج أن الأمر يتعلق، في كل حالة من هذه الحالات، باستخدام ممكن للعقيدة المعنية، ليس الوحيد بالتأكيد ولا الأكثر شيوعاً، ولكنه يجب ألّا يستبعد بإيماءة متأففة من اليد. فحين يحدث انحراف، من السهل كثيراً أن نقرر بأنه كان محتوماً، ومن العبث أن نحاول البرهان بأن هذا الانحراف لم يكن يجب أن يحدث، وأنه حادث صرف؛ فوقوعه يعني أنه كان مرجَّح الحدوث.

بالنسبة إلى من يضع نفسه ضمن نظام معتقدات، يكون مشروعاً تماماً القول إننا نتماهى مع هذا التفسير للعقيدة بدلاً من ذاك. فالمسلم المؤمن قد يرى أن سلوك «الطالبان» ينافي أو لا ينافي حرفية إيمانه وروحيته. أما أنا الذي لست مسلماً والذي أضع نفسي عمداً خارج أي معتقد، فلا أجد نفسي مؤهلاً قط للتمييز بين ما يتماشى أو يتنافى

مع الدين الإسلامي. أملك تمنيات وميولاً ورأياً بالتأكيد، بل أود على الدوام القول إن هذا السلوك المتطرف ـ كزرع القنابل وحظر الموسيقى أو تشريع ختان الفتيات ـ لا يتلاءم مع رؤيتي للإسلام؛ ولن يحسم رأيي أي إشكالية حتى لو كنت أكثر الفقهاء ورعاً وتبحراً.

مهما غصنا في بطون الكتب المقدسة، ورجعنا إلى كلام الفقهاء، وأقمنا الحجج والبراهين، سوف تبقى هنالك دوماً تفسيرات مختلفة ومتناقضة. فاستناداً إلى الكتب المقدسة نفسها، يمكننا قبول الرق أو شجبه، تقديس الأيقونات أو حرقها، تحريم الخمرة أو تحليلها، المناداة بالديموقراطية أو الثيوقراطية. لقد عرفت المجتمعات البشرية، على مر العصور، إيجاد الآيات المقدسة التي تبرر ممارساتها الآنية. وقد استغرق الأمر ألفين أو ثلاثة آلاف عام قبل أن تعتبر المجتمعات المسيحية واليهودية التي تؤمن بالتوراة بأن وصية «لن تقتل» قد تنطبق أيضاً على عقوبة الإعدام؛ وبعد مائة عام، سوف يقال لنا إن هذه الوصية تعني ذلك بطبيعة الأحوال. فالنص لا يتغير بل نظرتنا هي التي تتغير. غير أن النص لا يؤثر في حقائق العالم إلا من خلال نظرتنا التي تتوقف في كل عصر عند بعض الآيات وتغفل آيات أخرى.

ولهذا السبب، يبدو لي أن لا جدوى من التساؤل حول «ما تقوله حقاً» المسيحية والإسلام أو الماركسية. وإذا ما أردنا الحصول على

أجوبة، وليس فقط على تأكيد لأفكار مسبقة إيجابية أو سلبية نحملها في قرارة نفسنا أصلاً، فلا يجب دراسة جوهر العقيدة بل سلوكيات الذين يدينون بها عبر التاريخ.

هل المسيحية بطبيعتها متسامحة، تحترم الحريات وتنزع نحو الديموقراطية؟ لو طرحنا السؤال على هذا النحو، لاضطررنا إلى الاجابة بالنفي، ذلك أنه يكفي تصفح بعض كتب التاريخ للتحقق من أن التعذيب والاضطهاد والذبح قد مورست باسم الدين، وأن أعلى السلطات الكنسية، فضلاً عن السواد الأعظم من المؤمنين، ارتضت النخاسة واستعباد النساء وأبشع أشكال الاستبداد، وكذلك محاكم التفتيش. فهل هذا يعني أن الدين المسيحي بطبيعته دين مستبد وعنصري ورجعي وغير متسام؟ لا أبداً، ويكفي أن ننظر حولنا لنتبين أنه يعيش اليوم بانسجام مع حرية التعبير وحقوق الإنسان والديموقراطية. فهل نستنتج أن جوهر المسيحية قد تغير؟ أو أن «الروح الديموقراطية» التي تسيِّره قد ظلت متوارية طوال تسعة عشر قرناً ولم تخرج إلى العلن سوى في أواسط القرن العشرين؟

إذا كنا نريد فهم هذه الأمور، يجب بالطبع أن نطرح الأسئلة عكس ذلك: هل كانت الديموقراطية مطلباً دائماً في تاريخ العالم المسيحي؟ الجواب «لا» بالطبع. ولكن، هل استطاعت الديموقراطية، بالرغم من ذلك، دخول المجتمعات المسيحية؟ الجواب، في هذه الحالة، «نعم»

بالطبع. أما السؤال: متى وأين وكيف حدث هذا التطور؟ ـ وهو سؤال يحق لنا أن نطرحه، بالصيغة نفسها، بشأن الإسلام ـ فالإجابة عنه لا يمكن أن تكون على هذا القدر من الاقتضاب كالجوابين السابقين، ولكنه من الأسئلة التي يمكن أن نحاول الإجابة عنها بصورة معقولة. وأكتفي هنا بالقول إن إنشاء مجتمع يحترم الحريات كان متدرجاً وناقصاً ومتأخراً جداً بالنسبة إلى التاريخ إجمالاً، وإن الكنائس، وإن أخذت في الحسبان هذا التطور، قد واكبت هذه الحريات عموماً بهذا القدر أو ذاك من التحفظ بدلاً من أن تعمل على إرسائها، وأن النزعة التحريرية غالباً ما صدرت عن أشخاص من خارج الفكر الديني. لعل فكرتي الأخيرة أرضت الذين يكرهون الدين. غير أنني أجد نفسي مضطراً إلى تذكيرهم بأن أسوأ مصائب القرن العشرين من طغيان واضطهاد وخنق للحرية والكرامة الإنسانية لم تكن من صنع التطرف الديني بل أشكال أخرى من التطرف كانت مناهضة تماماً للدين، كالستالينية مثلاً، أو تتجاهله كالنازية وبعض العقائد القومية الأخرى. والحق يقال إن التطرف الديني، انطلاقاً من السبعينيات، قد سارع إلى التعويض، إذا ما صح التعبير، عن تخلفه في مجال ارتكاب الفظائع، ولكنه لم ينجح في اللحاق بالركب.

لقد علمنا القرن العشرون أن ليس هنالك بالضرورة عقيدة تحريرية بذاتها، فجميع العقائد قد تنحرف عن أهدافها ويشوبها الفساد، وتقوم

بسفك الدماء، من الشيوعية والليبرالية والقومية وكل ديانة من الديانات الكبرى، وحتى العلمانية. فلا أحد يحتكر التطرف، وبالعكس، لا أحد يحتكر النزعة الإنسانية.

ولئن شئنا أن نلقي على هذه الأسئلة الفائقة الحساسية نظرة جديدة ومفيدة، يجب علينا، في كل مرحلة من مراحل التحري، أن نلتزم مبدأ العدل والمساواة، فلا نلجأ إلى العدائية، ولا نعتمد التساهل، ولا ننساق خصوصاً وراء التنازل البغيض الذي يبدو أنه قد أصبح، بالنسبة إلى بعضهم في الغرب وفي أماكن أخرى من العالم، طبيعة ثانية.

٢

تتجاور حول البحر الأبيض المتوسط وتتصادم منذ قرون سحيقة، حضارتان، تقع الأولى في الشمال والثانية في الجنوب والشرق. ولن أستفيض كثيراً في شرح الأسباب التي أدت إلى نشوء هذا الصراع، ولكن لا بأس دوماً من التذكير بأن لكل شيء بداية وسيرورة، ومن ثم، نهاية. ففي الحقبة الرومانية، كانت كل هذه الأصقاع التي أصبحت مسيحية ومسلمة ويهودية تنتمي إلى الإمبراطورية نفسها. ولم تكن سوريا أقل رومانيةً من بلاد الغال. أما أفريقيا الشمالية، فلا ريب أنها كانت، من الناحية الثقافية، رومانية ـ إغريقية أكثر من أوروبا الشمالية.

ولقد شهدت الأوضاع في هذه المنطقة تغييراً جذرياً مع الظهور المتعاقب لديانتين توحيديتين فاتحتين. ففي القرن الرابع، أصبحت المسيحية الديانة الرسمية للامبراطورية الرومانية. وقد قام المسيحيون، بعد أن نجحوا نجاحاً لافتاً في نشر دينهم الجديد من خلال التبشير والصلاة والاستشهاد، باستغلال سلاح الحكم إلى أقصى حد من أجل تعزيز سلطتهم وبسط هيمنتهم الكاملة، نابذين الديانة الرومانية القديمة

وملاحقين آخر معتنقيها. وسرعان ما تمكن العالم المسيحي من بلوغ تخوم الامبراطورية، ولكن هذه التخوم بدأت تتلاشى، وسوف «تسقط روما تحت ضربات البربر»، كما هو وارد في كتب التاريخ القديمة، بدءاً من القرن الخامس.

ولقد ظلت بيزنطية عاصمة الشرق ألف عام، ولكن محاولتها إعادة بناء الإمبراطورية باءت بالفشل: فقد نجح جوستينيان لفترة في استعادة الأراضي المسلوبة في إيطاليا وإسبانيا وشمال أفريقيا... إنما دون جدوى. فقد كانت محاولته يائسة، ولم يتمكن قادته من الدفاع عن الأقاليم التي استعادوها. وحين وافته المنية عام ٥٦٥ م، طويت صفحة وانطفأ حلم. فلن تبعث الامبراطورية الرومانية العظيمة من الرماد قط، ولن ينضوي حوض البحر المتوسط من جديد إلى لواء سلطة واحدة، ولن يرفع سكان برشلونة وليون وروما وطرابلس والاسكندرية والقدس والقسطنطينية مطالبهم إلى حاكم أوحد...

وبعد خمس سنوات، في عام ٥٧٠ م، ولد محمد، نبي الإسلام، خارج تخوم الامبراطورية، إنما على مقربة منها. وكانت حركة القوافل مستمرة بين مكة، مدينته ومسقط رأسه، ومدن العالم الروماني كدمشق وتدمر، وكذلك الامبراطورية الساسانية في بلاد فارس، غريمة الرومان، التي كانت تعصف بها رياح غريبة.

ودون التصدي لتفسير الظاهرة الصوفية والدينية التي تمثلها

رسالة الدين الإسلامي والتي يخضع ظهورها لقوانين معقدة وخفية، لا ريب أنه كان يوجد وقتئذ، على الصعيد السياسي، فراغ ملائم لبروز حقيقة جديدة. فللمرة الأولى منذ أكثر من ستة قرون ـ أي منذ فجر الخليقة على مستوى ذاكرة البشر ـ لم يعد ظل روما العظمى ماثلاً، مما جعل الكثير من الشعوب يشعر بالانعتاق واليتم.

وكان هذا الفراغ ـ أو بالأحرى «نداء الأفق» ذاك ـ الذي أتاح للقبائل الجرمانية الانتشار عبر أوروبا وغزو الأراضي التي سوف تدعى لاحقاً الساكس أو مملكة الفرنجة، قد سمح كذلك لقبائل الجزيرة العربية، خارج باديتهم الأصلية، القيام «بغزوة» لافتة. فقد توصل هؤلاء البدو الذين عاشوا حتى ذلك الحين على هامش التاريخ، وفي غضون عشرات السنين، إلى السيطرة على أرض مترامية الأطراف بدءاً من إسبانيا وصولاً إلى جزر الهند، وبتنظيم يدعو للدهشة، ويحترم نسبياً الشعوب الأخرى دون غلوٍّ في العنف المجاني.

ولا أنوي التطرق إلى هذا الفتح كما لو أنه مسيرة سلمية أو وصف العالم الإسلامي كأنه جنة من التسامح. غير أن السلوكيات تكتسب دلالتها في سياقها التاريخي. ولا شك أن الدين الإسلامي قد استوعب تقليدياً ديانات توحيدية أخرى في الأراضي التي كان يسيطر عليها.

وقد يتساءل الذين يخالفونني في الرأي: ما جدوى التغني بالماضي مادام الحاضر على ما هو عليه؟ وأنا أتفهم موقفهم إلى

حدٍّ ما. فكون الإسلام ديناً متسامحاً في القرن الثامن لا يشكل عزاءً حقيقياً إذا كان الرهبان يذبحون اليوم، والمفكرون يتعرضون للاغتيال، والسياح يموتون تحت وابل الرصاص. وأنا، إذ أستحضر الماضي، لا أسعى قط إلى حجب الفظائع التي تطالعنا بها الأنباء والبرقيات والصور كل يوم من العاصمة الجزائرية وكابول وطهران والصعيد المصري أو غيرها من المناطق. فغايتي مختلفة تماماً، وأفضل توضيحها ليفهم الآخرون مقصدي: إن ما أكافح وسوف أكافح ضده ما حييت، هو تلك الفكرة القائلة بوجود دين من جهة ـ المسيحية ـ كان مهيئاً في كل الأوقات لنقل الحداثة والحرية والتسامح والديموقراطية، يقابله دين آخر ـ الإسلام ـ محكوم منذ البداية بالطغيان والظلامية. إن هذه الفكرة مغلوطة وخطرة، وهي تسد كل الآفاق أمام قسم كبير من البشرية.

لم أتنكَّر قط لدين أجدادي، وأنا أدافع عن انتمائي الديني أيضاً، ولا أتردد في الاعتراف بتأثيره في مجرى حياتي. فأنا الذي أبصرت النور عام ١٩٤٩، لم أعرف في أغلب الأحيان سوى كنيسة متسامحة نسبياً، منفتحة على الحوار، قادرة على مراجعة نفسها. ولئن بقيت لامبالياً بالعقيدة ومشكِّكاً في بعض المواقف، فأنا أجد في هذا الانتماء الذي نقله إليَّ أبواي اغتناء وانفتاحاً وليس خصاءً في مطلق الأحوال. ولا أتساءل حتى إذا كنت مؤمناً بنظر الكنيسة، فالمؤمن، في اعتقادي،

هو فقط من يؤمن ببعض القيم التي أختصرها بقيمة واحدة: كرامة الإنسان. وما الباقي سوى خرافات أو أضغاث أحلام.

لقد ذكرت كل ما سبق لأقول إن الكنيسة تبدو لي اليوم «قابلة للارتياد». ولو ولدت قبل مائة عام، لكنت ابتعدت عنها على الأرجح، معتبراً أنها مناهضة، وإلى غير رجعة، لمفهوم التقدم ومفهوم الحرية، وأنها اعتمدت نهائياً التزمت والجمود. ولذا من المهم تقويم سلوك الأفراد والمؤسسات من منظور تاريخي. فأنا، على غرار الكثيرين، أرتاع لما أرى وأسمع اليوم في العالم الإسلامي، وأشعر بالحزن كذلك بسبب موقف الذين يبدون سعداء جداً لأنهم قرروا بأن ما يحدث من طبيعة الإسلام، وبأن الوضع لن يتغير.

لا توجد ديانة معصومة من التعصب، ولكننا لو قمنا بمحصِّلة هاتين الديانتين «الغريمتين» لوجدنا أن الإسلام ليس سيئاً لهذه الدرجة. ولو كان أسلافي مسلمين في أرض قد اجتاحتها الجيوش المسيحية، بدلاً من أن يكونوا مسيحيين في بلاد غزتها الجيوش المسلمة، لا أعتقد أنهم كانوا سيستمرون في العيش طوال أربعة عشر قرناً في مدنهم وقراهم، محافظين على ديانتهم. فماذا كان مصير مسلمي إسبانيا؟ وماذا حلَّ بمسلمي صقلية؟ لقد أبيدوا على بكرة أبيهم، وذبحوا وأرغموا على سلوك طريق المنفى أو جرى تنصيرهم بالقوة.

لقد تميز الإسلام، منذ بداياته، بقدرة لافتة على التعايش مع

الأديان الأخرى. ففي أواخر القرن الماضي، كانت إسطمبول عاصمة الدولة الإسلامية العظمى، تضم أغلبية من غير المسلمين، جلُّهم من اليونان والأرمن واليهود. فهل يسعنا أن نتصور، في الفترة نفسها، عدداً لا بأس به من غير المسيحيين، مسلمين كانوا أم يهوداً، يعيشون في باريس أو لندن أو فيينا أو برلين؟ وحتى اليوم، لا يزال الكثير من الأوروبيين يمتعضون لسماع صوت المؤذن في مدنهم.

لا أقوم بإصدار الأحكام بل ألاحظ فقط أن تاريخ الإسلام قد شهد ممارسة طويلة للتعايش والتسامح، مضيفاً على الفور أن التسامح لا يرضيني. فأنا لا أرغب في قبول الآخرين لي بل أطلب أن يعتبروني مواطناً كاملاً أياً كانت معتقداتي، سواء أكنتَ مسيحياً أم يهودياً في بلدٍ ذي أغلبية مسلمة، أو مسلماً وسط المسيحيين واليهود بل حتى إذا كنت لا أعتنق أي ديانة، علماً أن الفكرة التي كانت تدعو إلى وضع أهل «الكتاب» أي التوراة، تحت حماية المسلمين ليست مقبولة اليوم لأن هذه الحماية تدل على موقع دونيٍّ لم يخلُ فعلاً من المذلة.

غير أننا يجب أن نقارن ما هو قابل للمقارنة. فلقد وضع الإسلام «بروتوكول تسامح» في فترة كانت لا تتقبل فيها المجتمعات المسيحية شيئاً. وطوال قرون عديدة، كان هذا «البروتوكول» أحدث أشكال التعايش في الأرض قاطبةً. وربما بدأ يظهر موقف آخر أكثر تماهياً مع مفهومنا الراهن لحرية المعتقد في أمستردام أواسط القرن السابع

عشر، أو لاحقاً في إنكلترا، وتمكن رجل مثل كوندورسيه في أواخر القرن الثامن عشر من الدعوة إلى «تحرير» اليهود في فرنسا. ولم يتحسن وضع الأقليات في أوروبا المسيحية إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي أعقاب الأهوال والفظائع التي نعرفها. لم يعد «بروتوكول التسامح» الذي كان سائداً في الدول الإسلامية يتلاءم مع المعايير الجديدة. فهل جرى تجديده أو تحديثه أو إعادة تكييفه؟ لا، لم يحصل ذلك من الناحية الجوهرية، بل يمكننا القول إن مبادىء التسامح، وبدلاً من أن تتعزَّز مجدَّداً بما ينسجم مع تطلعات معاصرينا، قد انحسرت في بعض الأحيان، بحيث أن العالم الإسلامي أضحى متخلِّفاً عن الركب بعد أن كان رائد التسامح لقرون عديدة خلت. غير أن هذا الانقلاب في «ميزان القوى الأخلاقي» بين شمال المتوسط وجنوبه جديد بل حديث العهد جداً، ولم يكتمل كما يعتقد بعضهم.

وهنا أيضاً يبرز موقفان يستحقان الدحض والتفنيد، الأول يرى، وعلى ضوء المحصلة التاريخية، «الإيجابية عموماً»، للعالم الإسلامي في مجال التسامح، أن أشكال التطرف الراهنة مجرد أحداث عارضة؛ والثاني يستند، على العكس، إلى التشدد الحالي ليصرف النظر عن الموقف القديم ويعتبر أن لا أساس له من الصحة. وأعتقد أن هذين الموقفين خاطئان إذ إن التاريخ يقدم البرهان الساطع على أن الإسلام يحمل في جوهره قدرات كامنة على التعايش والتفاعل المثمر مع

الحضارات الأخرى؛ ولكن التاريخ الحديث يبين كذلك أن التقهقر ممكن، وأن هذه القدرات الكامنة قد تبقى طويلاً في حالة كمون.

وسوف أذهب أبعد من ذلك، مضخِّماً التفاصيل ربما ولكن دون غلوٍّ: فلو قمنا بدراسة التاريخ المقارن للعالم المسيحي والعالم الإسلامي، لاكتشفنا من جهة ديانةً ظلت طويلاً تجهل التسامح، وتحمل نزعة توتاليتارية أكيدة، ولكنها تحولت شيئاً فشيئاً إلى ديانة منفتحة؛ ومن جهة أخرى، ديانة حاملة لدعوة انفتاح ولكنها انحرفت تدريجاً عن دعوتها واعتمدت سلوكيات متشددة وتوتاليتارية.

ويمكننا أن نعدد الأمثلة ونذكر بمصير المانويين والبروتستانت أو اليهود، ونشرح الطريقة التي عاملتهم بها الديانتان التوحيديتان، واعتبرتهم مهرطقين وانشقاقيين أو كفرة... ولكن هذا الكتاب ليس كتاب تاريخ ودليلاً للمفارقات. وحين أقارن هذين المسارين، يبرز سؤال واحد يقض مضجعي: لماذا كان التطور إيجابياً جداً في الغرب ومخيباً للآمال في العالم الإسلامي؟ أجل، وللمزيد من التوضيح والتأكيد، أقول متسائلاً: لماذا استطاع الغرب المسيحي الذي عرف تاريخاً طويلاً من التشدد وعجز دائماً عن التعايش مع «الآخر» أن يولِّد مجتمعات تحترم حرية التعبير في حين أن العالم الإسلامي الذي طالما مارس التسامح، يبدو اليوم معقلاً للتطرف الديني؟

٣

لقد أصبح مفهوماً أنني لا أوافق على الرأي الشائع والواسع الانتشار في الغرب، الذي يرتاح لاعتبار الدين الإسلامي مصدر كل الشرور التي تعانيها المجتمعات التي تعتنقه. ولا أعتقد كذلك أنه بالإمكان فصل ديانة عن مصير أتباعها كما قلت أصلاً، إنما يبدو لي أننا غالباً ما نهوِّل تأثير الأديان على شعوبها، ونهمل، على العكس، تأثير الشعوب في الأديان.

وينطبق الوضع على كل العقائد. فلئن كان من المشروع التساؤل حول ما فعلته الشيوعية بروسيا، يكون من المفيد كذلك التساؤل حول ما فعلته روسيا بالشيوعية، وكيف أن تطور هذه العقيدة، وموقعها في التاريخ، وتأثيرها في مناطق مختلفة من العالم، كانت لتختلف لو انتصرت في ألمانيا، أو في إنكلترا أو في فرنسا بدلاً من روسيا والصين. ويمكننا بالتأكيد أن نتخيل ستالين من مواليد هايدلبرغ أو ليدز أو بوردو، أو أن ستالين لم يكن موجوداً على الإطلاق.

وعلى هذا النحو، لنا أن نتساءل عن مصير المسيحية لو لم تنتصر

في روما وتستوطن في بلادٍ متأثرة بالقانون الروماني والفلسفة الإغريقية اللذين يعتبران اليوم من دعائم الحضارة الغربية المسيحية علماً بأنهما قد بلغا أوجهما قبل ظهور المسيحية بزمن بعيد.

وأنا، إذ أذكّر بهذه الحقائق البدهية، لا أسعى مطلقاً لإنكار فضائل إخواني الغربيين في الدين بل أريد القول ببساطة إن المسيحية، إذا كانت قد صنعت أوروبا، فأوروبا بدورها قد صنعت المسيحية. والمسيحية اليوم هي من صنع المجتمعات الأوروبية. فقد تحولت هذه المجتمعات، مادياً وفكرياً، وقامت بتحويل المسيحية معها. وكم من مرة شعرت الكنيسة الكاثوليكية بتضييق الخناق والخيانة والإذلال! وكم من مرة انتفضت ساعيةً لتأخير تغييرات بدت لها منافية للإيمان والفضيلة والإرادة الإلهية! وغالباً ما انهزمت، ومع ذلك، كانت تنتصر دون أن تعلم. لقد كانت الكنيسة تتشنج دائماً قبل أن تقتنع وتتأقلم، إذ كانت مرغمة على مراجعة نفسها كل يوم، في مواجهة علم منتصر بدا وكأنه يتحدى الكتابات المقدسة، وفي مواجهة الأفكار الجمهورية والعلمانية، والديموقراطية، وفي مواجهة تحرر النساء، والشرعنة الاجتماعية للعلاقات الجنسية قبل الزواج، والإنجاب خارج مؤسسة الزواج، ووسائل منع الحمل، والكثير غيرها من «التحديثات الشيطانية». فهل خانت الكنيسة نفسها؟ لقد ساد هذا الاعتقاد مراراً، وسوف تأتي ظروف غداً تجعل هذا الاعتقاد يسري. ومع ذلك، فالحقيقة هي أن المجتمع الغربي قد صنع على هذا النحو، بالآلاف

من ضربات الإزميل الخفيفة، كنيسة وديانة قادرتين على خوض غمار المغامرة المذهلة جنباً إلى جنب مع البشر الذين يعيشونها اليوم.

لقد اخترع المجتمع الغربي الكنيسة والدين اللذين كان بحاجة إليهما. وأستعمل كلمة «حاجة» بكل ما تحمله من معنى، أي بما تتضمنه بالطبع من حاجة إلى الروحانية. وقد شارك المجتمع برمته فيها، بمؤمنيه وملحديه، وكل الذين ساهموا في تطور الذهنيات ساهموا كذلك في تطور المسيحية، وسوف يساهمون بعد بما أن التاريخ مستمر.

في العالم الإسلامي أيضاً، ولَّد المجتمع على الدوام ذئباً على صورته، ولم يكن هذا الدين عينه من حقبة إلى أخرى، ولا بين بلد وآخر. وفي خلال الفترة التي كان العرب يحققون الفتوحات والانتصارات، الفترة التي كانوا يشعرون فيها بأن العالم ملك أيديهم، كانوا يقومون بتفسير دينهم بذهنية التسامح والانفتاح. وقد باشروا، على سبيل المثال، مشروعاً ضخماً لترجمة الفكر الإغريقي والفارسي والهندي مما ساهم في نهضة العلوم والفلسفة. وفي بادىء الأمر، اكتفى العرب بالتقليد والنسخ، ثم بادروا إلى الابتكار في علم الفلك والزراعة والكيمياء والطب والرياضيات، وكذلك في الحياة اليومية، في فن المأكل والملبس وتصفيف الشعر أو الغناء بل عرفوا «أسياداً» في هذه الفنون، وكان أشهرهم زرياب.

لم تكن هذه الحقبة عابرة، فمن القرن السابع حتى القرن الخامس عشر، عاش في بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة وتونس كبار العلماء والفلاسفة والفنانين، وحفلت أصفهان وسمرقند واسطمبول حتى القرن السابع عشر بل بعده بشتى الإنجازات العظيمة والفريدة. ولم يساهم العرب وحدهم في هذه الحركة. فمنذ البدايات، انفتح الإسلام على الفرس والأتراك والهنود والبربر انفتاحاً كاملاً، فوجد العرب أنفسهم مطوَّقين، وسرعان ما فقدوا السلطة داخل الامبراطورية التي فتحوا أمصارها. وكان ذلك بمثابة ضريبة الشمولية التي نادى بها الإسلام. وبين الحين والآخر، كانت زمرة من المحاربين التركمانيين تصل قادمةً من سهوب آسيا الوسطى، وما إن يبلغ هؤلاء أبواب بغداد حتى يشهروا إسلامهم بإعلان الشهادة ـ «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» ـ فلا يحق لأحدهم الاعتراض على انتمائهم إلى الإسلام، وسرعان ما يطالب هؤلاء الوافدون الجدد بنصيبهم من السلطة، مغالين في التدين كما يفعل غالباً المعتنقون الجدد لدين من الأديان. وعلى صعيد الاستقرار السياسي، كان هذا الموقف أحياناً يجرُّ الويل والبلاء، ولكن كم كان مصدراً فريداً للاغتناء على المستوى الثقافي! فمن ضفاف نهر الإندوس حتى المحيط الأطلسي، ازدهرت أرجح العقول في كنف الحضارة العربية، وليس بين الوافدين إلى الدين الجديد فقط. وقد جرت الاستعانة بالعديد من النصارى من أجل الترجمة لأنهم يجيدون اليونانية أفضل من غيرهم. ويكتسب دلالة

مهمة، في هذا السياق، كون إبن ميمون اختار تأليف «دلالة الحائرين» باللغة العربية، وهو أحد أبرز مؤلفات الفكر اليهودي.

لا أسعى إلى القول إن هذا الإسلام الذي قمتُ تواً بتصويره كان وحده الحقيقي، ولا أنه كان أكثر تمثيلاً للعقيدة الدينية من إسلام الطالبان على سبيل المثال. ولم أشأ وصف إسلام خاص أصلاً لأنني مررت ببضعة سطور على قرون وبلدان تجلت فيها ألف صورة وصورة للإسلام. فبغداد في القرن التاسع كانت لا تزال تضج بالحياة؛ وبغداد في القرن العاشر أضحت واجمة ومتزمتة وكئيبة. وقرطبة في القرن العاشر كانت، على العكس، في أوجها؛ أما في مطلع القرن الثالث عشر، فقد أمست معقلاً للتطرف، ذلك أن الجيوش الكاثوليكية كانت تتقدَّم وسوف تجتاحها بعد حين، وآخر المدافعين عنها يرفضون الأصوات الناشزة.

لقد لمسنا هذا السلوك في حقب أخرى أيضاً، ومنها حقبتنا المعاصرة. فكلما شعر المجتمع الإسلامي بالأمان، عرف ممارسة التسامح، والصورة التي تعكسها تلك الحقب عن الإسلام لا تشبه قط الأشكال المضخمة التي نشهدها اليوم. ولا أسعى إلى القول إن الصورة السابقة للإسلام تجسد بشكل أفضل الفكرة الأصلية التي قامت عليها هذه الديانة، بل إن هذه الديانة، على غرار الديانات والعقائد الأخرى، تحمل في كل عصر بصمات الزمان والمكان. وهكذا، تجسد

المجتمعات اطمئنانها وثقتها بنفسها في ديانة مطمئنة وهادئة ومنفتحة، في حين تكون الديانة في المجتمعات المتزعزعة متقوقعة ومتزمتة ومتشددة. وتتجلى المجتمعات الديناميكية في إسلام ديناميكي وتحديثي ومبدع، في حين ترخي المجتمعات الجامدة بوطأتها على الإسلام الذي يصبح متحجراً ورافضاً لأي تغيير.

ولكن، فلندع جانباً هذه الاختلافات التي تبدو تبسيطية في نهاية المطاف، وتراوح بين ديانة «جيدة» وأخرى «سيئة»، ونخوض في تحديدات أكثر دقة. فعندما أتحدث عن تأثير المجتمعات في الأديان، أفكر مثلاً بأن المسلمين في العالم الثالث، حين يشنون هجوماً عنيفاً على الغرب، فهم لا يفعلون ذلك فقط لأنهم مسلمون ولأن الغرب مسيحي، بل كذلك لأنهم فقراء ومستضعفون ومنتهكون، ولأن الغرب غني وقوي. وقد قلت «كذلك» وأنا أعني بها «خصوصاً». فحين أراقب الحركات الإسلامية الناشطة في أيامنا الراهنة، أستشف بسهولة تأثير حركة دول العالم الثالث في الستينيات، سواء في الخطاب أو في الأساليب. وبالمقابل، عبثاً أبحث في تاريخ الإسلام، فأنا لا أجد لهذه الحركات أي سلف واضح؛ وهي ليست وليدة التاريخ الإسلامي بل وليدة عصرنا واضطراباته وتشوهاته وممارساته وخيباته.

ولا أناقش هنا عقيدة هذه الحركات، ولا أتساءل ما إذا كانت هذه العقيدة منسجمة أم لا مع الإسلام، فقد سبق لي أن أعربت عن موقفي

من هذه التساؤلات. وأكتفي بالقول إنني أرى بوضوح الأسباب التي تجعل هذه الحركات وليدة عصرنا المضطرب، ولكنني أرى بوضوح أقل الأسباب التي قد تجعل منها وليدة التاريخ الإسلامي. فعندما كنت أشاهد آية الله الخميني محاطاً بجنود الثورة الإيرانية، يطلب من شعبه الاعتماد على قواه الذاتية ويندِّد «بالشيطان الرجيم»، ويتوعَّد بإلغاء كل أثر للثقافة الغربية، لم أستطع إلا أن أفكر في ماو تسي تونغ والثورة الثقافية، محاطاً بالحرس الأحمر، يندِّد «بالنمر الكبير من الورق» ويتوعَّد بإلغاء كل أثر للثقافة الرأسمالية. ولن أدعي بالطبع أن الإثنين متشابهان، ولكنني ألاحظ بينهما أوجه شبه كثيرة في حين لا أجد أي شخصية في التاريخ الإسلامي تذكرني بالإمام الخميني. وفي الواقع، ومهما بحثت، فأنا لا أجد كذلك في تاريخ العالم الإسلامي، أي ذكر لقيام «جمهورية إسلامية» أو «ثورة إسلامية»...

وما أنتقده هنا هو ذلك الأسلوب الشائع ـ في الشمال كما في الجنوب، لدى المراقبين البعيدين وغلاة الناشطين على السواء ـ الذي يقوم على تصنيف كل حدث يشهده بلد مسلم في خانة «الإسلام» بالرغم من أن عوامل أخرى تدخل في الحسبان، وتفسر بصورة أفضل ما يجري. فلو قرأتم عشرة مجلدات عن تاريخ الإسلام، لن تفهموا شيئاً مما يحدث في الجزائر. وبالمقابل، لو قرأتم ثلاثين صفحة عن الاستعمار وانحساره، فسوف تدركون الوضع الجزائري بصورة أفضل.

٤

أنهي هذا الاستطراد المقتضب وأعود إلى فكرتي الأساسية وفحواها أننا غالباً ما نولي الأهمية أكثر مما ينبغي لتأثير الأديان في الشعوب وتاريخها، وليس كفايةً لتأثير الشعوب وتاريخها في الأديان. وأنا أعرف أن هذا التأثير متبادل؛ فالمجتمع يصنع الدين الذي بدوره يصنع المجتمع. غير أنني ألاحظ أننا قد اعتدنا رؤية هذا الجانب من الجدلية فحسب مما يشوه المشهد بصورة غريبة.

وعندما يتعلق الأمر بالإسلام، لا يتردد بعضهم قط في تحميله المسؤولية عن كل المآسي التي عرفتها المجتمعات المسلمة ولا تزال. ولا أنتقد هذه الرؤية لأنها مجحفة فحسب بل أنتقدها لأنها تجعل أحداث العالم غير مفهومة إطلاقاً.

لقد قيلت أشياء مشابهة عن المسيحية لقرون خلت قبل الاكتشاف بأن هذه الديانة قادرة على التطور في نهاية المطاف. وأنا مقتنع بأن هذا الوضع سوف ينطبق على الإسلام أيضاً. وبعد، فأنا أفهم تماماً أن تساور بعضهم الشكوك. وأعتقد أننا نحتاج إلى المزيد لا بل الكثير من الوقت،

قد يستغرق أجيالاً بحالها، قبل أن نحصل على البرهان بأن هذا المشهد الذي يتراءى أمامنا في الجزائر وأفغانستان، وفي كل مكان تقريباً، هذا المشهد القائم على العنف والسلفية والاستبداد والقمع ليس من طبيعة الإسلام بالقدر نفسه الذي يحملنا على التأكيد بأن محارق محاكم التفتيش أو ملكية الحق الإلهي لم تكونا جزءاً لا يتجزأ من المسيحية.

لقد تجذَّرت في الأذهان الفكرة القاضية بأن الإسلام كان على الدوام عامل جمود بحيث أكاد لا أجرؤ على التنديد بها، ومع ذلك، يجب أن أفعل لأننا ما إن نضع هذه المسلِّمة، لا يمكننا أن نتقدم قط في أي اتجاه: فإذا ما رضخنا للفكرة التي تحكم على المسلمين بالجمود إلى غير رجعة، ونظراً لأن هؤلاء المؤمنين ـ الذين يمثلون حوالى ٢٥٪ من سكان الأرض ـ لن يتخلوا قط عن ديانتهم، سوف يكون مستقبل كوكبنا كئيباً. وأنا لا أقبل، من جهتي، لا بالمسلِّمة الأساسية ولا بالاستنتاج.

نعم، بالتأكيد، لقد شهد الإسلام جموداً. ففي الفترة الممتدة بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر، وفيما كان الغرب يتقدم بخطى حثيثة، كان العالم العربي يتخبط ويراوح مكانه. ولا شك أن الدين كان أحد أهم أسباب هذه الظاهرة، ولكن يبدو أنه كان ضحيتها على الخصوص. لقد قام المجتمع في الغرب بتحديث الدين، ولكن الأمور لم تجر على هذا النحو في العالم الإسلامي، لا لأن ديانته لم

تكن «قابلة للتحديث» ـ فلا دليل على ذلك ـ بل لأن المجتمع نفسه لم يواكب الحداثة. وسوف يقول لي بعضهم إن ذلك بسبب الإسلام، وأعتقد أن هذا القول لا يخلو من بعض التسرع. فهل كانت المسيحية هي التي قامت بتحديث أوروبا؟ ودون الذهاب إلى درجة التأكيد بأن الحداثة تمت ضد الدين، يكون منطقياً القول إن الدين لم يكن «محرِّك» الحداثة، بل غالباً ما عارضها معارضة شديدة، وتطلب الأمر أن يكون الاندفاع لمصلحة التغيير عميقاً وقوياً ومستمراً لتضعف هذه المعارضة ويتأقلم الدين.

لم يشهد العالم الإسلامي قط مثل هذا الزخم المزعزع والمنقذ، هذه الانطلاقة الفريدة التي عرفتها البشرية المبدعة، هذه الثورة الكاملة، العلمية والتكنولوجية والفكرية والأخلاقية، هذا النحت الدؤوب بواسطة «الإزميل» الذي قامت به شعوب في طور التحول راحت تخترع وتجدد كل يوم، وتعمل بلا هوادة على زعزعة الحقائق وتغيير الذهنيات، وهذا ليس بحدث من ضمن أحداث أخرى بل حدث فريد في التاريخ، لأنه الحدث المؤسس للعالم كما نعرفه اليوم، وقد حصل في الغرب ـ في الغرب وليس في مكان آخر.

لماذا في الغرب وليس في الصين مثلاً أو في اليابان أو في روسيا أو في العالم العربي؟ هل جرى هذا التحول بفضل المسيحية أم رغماً عنها؟ سوف يقابل المؤرخون طويلاً نظرياتهم بهذا الشأن،

ولكن الشيء الوحيد الذي يخضع بصعوبة للنقاش، هو الحدث نفسه، أي بزوغ حضارة في الغرب خلال القرون المنصرمة، سوف تصبح بالنسبة إلى العالم أجمع الحضارة ـ المرجعية، على الصعيد المادي أو الفكري، بحيث تهمشت كل الحضارات الأخرى، وأمست حضارات الأطراف مهددة بالاندثار.

في أي حقبة أصبحت هيمنة الحضارة الغربية حتمية ونهائية عن حق؟ اعتباراً من القرن الخامس عشر؟ ليس قبل القرن الثامن عشر، ولكن لا أهمية لذلك من وجهة النظر التي هي وجهة نظري اليوم. فالشيء المؤكد والمهم هو أن حضارة معينة تسلمت ذات يوم زمام الأرض، وأصبح علمها هو العلم، وطبها هو الطب، وفلسفتها هي الفلسفة، ولم تتوقف حركة التمحور و «التنميط» قط بل، على العكس، تسارعت عجلتها، وانتشرت في كل الميادين وفي كل القارات معاً.

وأشدِّد وأؤكِّد أن الأمر يتعلق بحدث منقطع النظير في التاريخ. فقد شهدنا في الماضي فترات تقدمت فيها هذه الحضارة أو تلك على سائر الحضارات، كالحضارة الفرعونية، أو حضارة بلاد ما بين النهرين، أو الحضارة الصينية، الإغريقية، الرومانية، العربية أو البيزنطية. ولكن ما جرى في أوروبا خلال القرون المنصرمة كان يشكل ظاهرة مختلفة كلياً، وإخالها نوعاً من التخصيب، وهو التشبيه الوحيد الذي يخطر ببالي: تتقدم العديد من الحيوانات المنوية نحو البويضة، وينجح

أحدها فقط في اختراق غلافها؛ وعلى الفور، يُلفَظ جميع «المنافسين» الآخرين، ويبقى «أب» واحد فقط لا غير سوف يشبهه الطفل الذي سوف يولد لاحقاً. لماذا هو وليس غيره؟ هل يتفوق هذا «المنافس» على أقرانه وخصومه؟ هل يكون أوفرهم صحةً وأكثرهم وعداً؟ ليس بالضرورة، وليس بصورة قاطعة، إذ تدخل عوامل أخرى في الحسبان، يتعلق بعضها بالأداء، وبعضها الآخر بالظروف أو بالمصادفة...

ولكن هذا ليس أهم ما في هذا التشبيه بل البقية، فالأمر لا يتعلق بمعرفة السبب الذي لم يجعل حضارة الأزتيك أو الحضارة الإسلامية أو الصينية الحضارة المتفوقة ـ فكل حضارة تعاني مواطن ضعف ومعوقات وسوء طالع ـ، بل يتعلق بمعرفة ما يلي: لماذا، وعندما تفوقت الحضارة الأوروبية المسيحية، راحت الحضارات الأخرى كلها تميل إلى الأفول؛ لماذا تهمشت كلها بصورة تبدو اليوم نهائية؟ لا شك ـ وهذا مجرد بداية إجابة ـ لأن البشرية أصبحت تملك الوسائل التقنية للسيطرة على العالم. ولكن لندع جانباً كلمة سيطرة، ولنقل بالأحرى إن البشرية كانت قد نضجت لبروز حضارة عالمية. لقد كانت البويضة جاهزة للتخصيب، وقد قامت أوروبا بتخصيبها.

وهكذا ـ يكفي أن ننظر حولنا! ـ نرى الغرب حاضراً أينما كان. في فلاديفوستوك وسنغافورة على السواء، وفي بوسطن وداكار وطشقند وساو باولو ونوميا والقدس والجزائر العاصمة. فمنذ خمس مائة

عام، كل ما يؤثر تأثيراً دائماً في أفكار البشر أو صحتهم أو بيئتهم أو حياتهم اليومية هو من صنع الغرب. الرأسمالية والشيوعية والفاشية والتحليل النفسي وعلم البيئة والكهرباء والطائرة والسيارة والقنبلة الذرية والهاتف والتلفاز والمعلوماتية والبنيسلين وأقراص منع الحمل وحقوق الإنسان، كذلك غرف الغاز... نعم، كل ذلك، سعادة البشر وتعاستهم، كله جاء من الغرب.

أينما كنا نعيش على هذا الكوكب، كل تحديث هو تغريب، وهي نزعة تقوِّم التطورات التقنية بالتشديد عليها وتسريع عجلتها. وأينما كان، نصادف بالتأكيد معالم أثرية وعمارة تحمل بصمات حضارات معينة. ولكن كل ما هو جديد ـ سواء تعلق الأمر بالمباني والمؤسسات وأدوات المعرفة أو نمط الحياة ـ يأتي على صورة الغرب.

ولا يعيش الأشخاص الذين ولدوا في كنف الحضارة المتفوقة والأشخاص الذين ولدوا خارج إطارها هذا الواقع بالطريقة نفسها. فالأولون يتحولون ويتقدمون في حياتهم ويتأقلمون دون أن تتغير هويتهم، بل كلما تعصرن الغربيون، شعروا بالانسجام مع حضارتهم، ووحدهم الذين يرفضون الحداثة يعيشون في غربة.

أما بالنسبة إلى سائر العالم، بالنسبة إلى كل الذين ولدوا في كنف حضارات مهزومة، فظروف استقبال التغيير والحداثة تختلف. فقد كانت الحداثة تعني دائماً التخلي عن جزء من الكيان بالنسبة إلى

الصينيين والأفارقة واليابانيين والهنود أو هنود أميركا، وكذلك القول بالنسبة إلى اليونانيين والروس والإيرانيين والعرب واليهود أو الأتراك. وحتى لو كانت الحداثة تثير الحماسة أحياناً، فقد كان يتخللها على الدوام شعور بالمرارة والمذلة والتنكر للذات، وتساؤل مؤثر حول مخاطر الاستيعاب، وأزمة هوية عميقة.

٥

عندما تحمل الحداثة بصمة «الآخر»، لا عجب أن نرى بعضهم يشرعون رموز السلفية لتأكيد اختلافهم. وتبرز هذه الظاهرة اليوم لدى بعض المسلمين، نساءً ورجالاً، ولكنها ليست حكراً عى ثقافة أو ديانة معينة.

ففي روسيا، على سبيل المثال، تطلب الأمر قيام الثورة البلشفية للعدول عن استعمال التقويم الجولياني القديم، وذلك لأن اعتماد التقويم الغريغوري كان يوحي بأن الغلبة ستكون للديانة الكاثوليكية في إطار الصراع القائم منذ قرابة ألف عام بين الأرثوذكسية والكثلكة.

هل هو مجرد رمز؟ إن كل شيء في التاريخ يتجلى من خلال الرموز. العظمة والانكسار، النصر والهزيمة، السعادة، الازدهار، البؤس، والهوية أكثر من أي شيء آخر. فلا يكفي لتقبل التغيير أن يكون منسجماً مع ذهنية العصر بل يجب كذلك ألا يجرح المشاعر، على مستوى الرموز، وألا يوحي للمطالبين بالتغيير بأنهم يتنكرون لذاتهم.

في فرنسا، ومنذ بضع سنوات، ألاحظ، لدى المقربين من

أصدقائي، نزعة إلى التحدث عن العولمة كما لو أنها شر مستطير. فهم يتأوهون إعجاباً أقل من غيرهم عند ذكر «القرية الكونية»، ويتحمسون باعتدال لشبكة إنترنيت والتطورات الحديثة في عالم الاتصالات. فالعولمة تبدو اليوم بنظرهم مرادفة للأمركة؛ وهم يتساءلون عن الموقع الذي ستحتله فرنسا غداً في هذا العالم المقبل على التجانس المتسارع، وعن مصير لغتها وثقافتها وعراقتها وإشعاعها وأسلوب عيشها، ويستشيطون غضباً حين يفتتح مطعم للوجبات السريعة في حيهم، ويندِدون بهوليوود وشبكة سي. إن. إن وشركتي ديزني ومايكروسوفت، ويترصدون في الصحف أي صياغة لغوية مشتبه فيها منقولة عن الإنكليزية.

لقد ذكرت هذا المثال لأنه يظهر، في اعتقادي، الطريقة التي تبدو فيها الحداثة مشتبهاً فيها ما إن يعتبرها بعضهم حصان طروادة تلجأ إليه حضارة غريبة متفوقة، وذلك حتى في الغرب، وفي بلد متطور كفرنسا، يملك ثقافة مزدهرة ومحترمة عالمياً.

ويسعنا أن نتصور، تأكيداً لما سبق، الشعور الذي انتاب الشعوب غير الغربية التي تترافق كل خطوة تخطوها في الحياة، منذ أجيال عديدة أصلاً، بإحساس الهزيمة والتنكر للذات. فقد وجب على أبناء هذه الشعوب الاعتراف بأن مهاراتهم قد تقادمت، وبأن كل ما ينتجونه لا يساوي شيئاً بالمقارنة بما ينتجه الغرب، وبأن تعلقهم بالطب التقليدي

هو ضرب من التطير، وبأن بأسهم العسكري ليس سوى ذكرى غابرة، وبأن رجالهم العظام وعلماءهم ومحاربيهم وأولياءهم الصالحين ورحالتهم لا يعدون شيئاً بالنسبة إلى سائر العالم، وبأن ديانتهم متهمة بالهمجية، وبأن لغتهم لا يدرسها سوى حفنة من الاختصاصيين في حين أنهم مجبرون على دراسة لغات الآخرين إن أرادوا أن يكتب لهم البقاء والعمل والحفاظ على التواصل مع سائر البشر... وعندما يخاطبون شخصاً غربياً، يستعملون دائماً لغته، ولا يتواصلون معه قط تقريباً بلغتهم علماً أنه يوجد ملايين الأشخاص القادرين على التواصل بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية والإيطالية في جنوب وشرق المتوسط. وبالمقابل، كم من البريطانيين والفرنسيين والإسبانيين والإيطاليين يجدون فائدة في دراسة العربية أو التركية؟

أجل، في كل خطوة في الحياة، يصادف أبناء هذه الشعوب خيبة وإحباطاً وإهانة. فكيف لا تكون شخصيتهم مجروحةً في الصميم؟ كيف لا تكون الهوية مهدَّدة؟ كيف لا يتكوَّن لديهم الإحساس بأنهم يعيشون في عالم يملكه الآخرون، ويخضع لقوانين وضعها الآخرون، عالم يشعر فيه المرء بنفسه يتيماً وغريباً ودخيلاً أو منبوذاً؟ كيف لا يتكون لدى بعضهم الانطباع بأنهم خسروا كل شيء، وبأنهم لا يملكون بعد اليوم ما يخسرون، ويتمنون، على غرار شمشون، أن ينهار الهيكل، يا إلهي، عليهم وعلى أعدائهم؟

لا أدري إذا كان الكثيرون ممن يعتمدون مواقف متطرفة يقومون عن وعي بهذا التحليل. والحق يقال إنهم لا يحتاجون إليه فالجرح لا يحتاج إلى الوصف كي يشعر به الإنسان.

لقد بدأ العالم الإسلامي المتوسطي يعي تهميشه والهوة التي باتت تفصله عن الغرب في أواخر القرن الثامن عشر. وليس من السهل على الإطلاق تأريخ حدث مبهم كالوعي والإدراك، ولكن من المعروف عموماً أن العديد من الأشخاص، من بين المثقفين والقادة السياسيين على السواء، راحوا يطرحون، في أعقاب حملة بونابرت على مصر عام ١٧٩٩، الأسئلة الآتية: لماذا تخلَّفنا إلى هذا الحد؟ لماذا أصبح الغرب متقدماً إلى هذه الدرجة؟ كيف توصل إلى ذلك؟ ماذا يجب أن نفعل للحاق به؟

كانت الوسيلة الوحيدة للحاق بأوروبا بالنسبة إلى محمد علي، وإلى والي مصر، تتمثل في تقليدها. وقد قطع محمد علي أشواطاً كبيرة في هذا الاتجاه، مستعيناً بأطباء أوروبيين لتأسيس كلية في القاهرة، معتمداً بوتيرة سريعة التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة، بل قام بتعيين ضابط سابق في جيش نابوليون لقيادة الجيش المصري، واستقبل طوباويين فرنسيين ـ السيمونيين ـ ليطبقوا في مصر التجارب الجريئة التي كانت أوروبا ترفضها. وقد حول بلاده في غضون سنوات قليلة إلى قوة إقليمية مهيبة. وبدأ التغريب الطوعي الذي أراد هو أن

يكون رائده يؤتي ثماره بصورة لا جدال فيها. فقد كان محمد علي، أحد كبار الأعيان العثمانيين، يبني في الشرق دولة حديثة قادرة على احتلال موقعها بين الأمم، بالعزم الذي تحلى به القيصر بطرس الأكبر وإن بأسلوب أقل عنفاً، وبمواجهة مقاومة أقل بكثير.

بيد أن الحلم سوف يتحطم ولن يبقى للعرب من هذه التجربة سوى ذكرى مريرة. وحتى اليوم، يتذكر مفكرون وقادة سياسيون بأسى وغضب ذلك الموعد التاريخي الذي فاتهم، ويرددون في كل مناسبة لمن يريد الإصغاء أن الدول الأوروبية، إذ اعتبرت أن محمد علي أصبح شديد الخطورة والاستقلالية، تحالفت للحد من صعوده بل شنَّت ضده حملة عسكرية مشتركة. وقد أنهى حياته مهزوماً وذليلاً.

وفي الواقع، حين نلاحظ، مع مرور الوقت، كل الرهان السياسي والديبلوماسي الذي قام حول قضية الشرق، يسعنا أن نعتبر عن صواب أن الأمر كان يتعلق بحادث عادي في موازين القوى بين الدول العظمى. فقد كانت إنكلترا تفضل، على طريق الهند، امبراطورية عثمانية منهكة ومريضة بدلاً من دولة مصرية قوية وحديثة. ولم يكن موقفها هذا يختلف في العمق عن ذلك الذي حدا بإنكلترا نفسها إلى مواجهة نابوليون قبل سنوات وتجنيد حلف قادر على تفكيك الإمبراطورية التي كان قد قام بإنشائها. غير أن مصر في القرن التاسع عشر لا يمكن أن تقارن في ذلك الحين بفرنسا التي كانت أصلاً قوة عظمى، ويمكن

أن تنهزم، تبدو مسحوقة، ثم تقوم من كبوتها بعد حين مزدهرة وفاتحة. ففي عام ١٨١٥، كانت فرنسا مهزومة وخاضعة للاحتلال؛ وفي عام ١٨٣٠، أي بعد خسمة عشر عاماً فقط، استعادت عافيتها بما يكفي لإطلاق حملة من أجل استعمار الجزائر الشاسعة. ولكن مصر لم تكن تتمتع بهذه العافية، فقد كانت خارجة من سبات طويل جداً، وقد باشرت تواً عملية التحديث، وكانت الضربة الموجهة حينئذ لمحمد علي بمثابة الضربة القاضية، إذ لن تسنح لمصر فرصة مماثلة من أجل اللحاق بكوكبة المنتصرين.

وكانت الخلاصة التي توصل إليها العرب ولا يزالون من هذه الواقعة أن الغرب لا يريد أن يكون له مثيل، وكل ما يريده هو الطاعة والرضوخ. وفي الرسائل التي تبادلها سيد مصر مع القنصليات الأوروبية، نقع على فقرات مؤثرة لا يتردد فيها في التأكيد على «المهمة الحضارية» التي باشرها، مشدداً على أنه احترم دائماً مصالح الأوروبيين، ومتسائلاً عن السبب الذي يدعوهم للتضحية به. وقد كتب في إحدى هذه الرسائل يقول: «أنا لست من دينهم، ولكنني إنسان مثلهم، ويجب أن أُعامَل بإنسانية».

٦

إن ما تظهره حالة محمد علي هو أن التحديث في العالم العربي اعتبر، في مرحلة مبكرة جداً، ضرورة بل حاجة ماسة، ولكن لم ينظر إليه قط بهدوء وصفاء. لم يتطلب حرق المراحل فحسب، في حين كانت أوروبا قد أخذت في الحسبان أثقالها الثقافية والاجتماعية والدينية؛ بل، وبالإضافة إلى ذلك، اعتماد التغريب، وفي الوقت نفسه، الاحتماء من غربٍ في أوج ازدهاره، يتميز بمطامع لا حدود لها، وغالباً ما يزدري الآخرين.

لقد تحدثت عن مصر، وكان بإمكاني أن أتحدث عن الصين التي عانت في تلك الفترة «حرب الأفيون» الدنيئة باسم حرية التجارة، لأنها كانت تأبى الانفتاح على تجارة المخدرات الرابحة، ذلك أن نهضة الغرب الذي كانت مساهمته للبشرية جمعاء منقطعة النظير ـ هل من داعٍ للتذكير بذلك؟ ـ تميزت بجوانبها غير المشرِّفة. فالحدث المؤسس للعالم الحديث كان حدثاً مدمِّراً كذلك. فقد انطلق الغرب، متحلياً بطاقة عارمة، ومدركاً لقوته الجديدة، ومؤمناً بتفوقه، لغزو العالم في

كل الاتجاهات والميادين كافة، ناشراً منافع الطب والتقنيات الحديثة ومثل الحرية، مع اقتراف المجازر والنهب والاستعباد، ومثيراً أينما كان الضغينة والإعجاب على السواء.

ولئن أردت التذكير بإيجاز بهذه الحقائق، فقد فعلت للتأكيد أنه لم يكن من السهل قط بالنسبة إلى مواطن عربي ـ ولا هندي أو ملغاشي، أو من الهند الصينية أو من سلالة الأزتيك ـ الانضواء الكامل، دون أحكام مسبقة وندم وتمزق، إلى ثقافة الغرب. فقد وجب على هؤلاء تجاوز الكثير من المخاوف، والكثير من الإساءات، وكبت الكرامة الشخصية في بعض الأحيان، والتوصل إلى تسويات حاذقة. وسرعان ما لم يعد من الممكن التساؤل فحسب، كما جرى في أيام محمد علي: «ما السبيل إلى الحداثة؟» بل أصبح من الضروري حتماً طرح أسئلة أكثر تعقيداً: «كيف نخوض الحداثة دون أن نفقد هويتنا؟»، «كيف نستوعب الثقافة الغربية دون التنكر لثقافتنا الخاصة؟»، «كيف نكتسب مهارة الغرب دون البقاء تحت رحمته؟».

لم يعد وارداً التغريب المنهجي والخالي من العقد الذي مارسه سيد مصر. فقد كان محمد علي من عصر آخر؛ وعلى غرار فرنسا في القرن السابع عشر التي لم يتردد ملوكها في تعيين الإيطالي جوليو مازاريني على رأس الحكومة، أو روسيا في القرن الثامن عشر، حيث كانت امرأة المانية تستطيع اعتلاء عرش القياصرة، لم يكن جيل محمد علي يفكر من منطلق الجنسية بل من منطلق السلالة والدولة. فمحمد

علي كان من أصل ألباني، ولم يجد مبرراً لتكليف عربي قيادة الجيش المصري بدلاً من بوسني أو فرنسي. ويذكِّر مصيره بعض الشيء بمصير القادة الرومان الذين كانوا يعززون في أحد أقاليم الامبراطورية قاعدة للسلطة، ولكنهم لا يحلمون سوى بغزو روما وتنصيب أنفسهم أباطرة وحكاماً. ولو تمكن محمد علي من تحقيق حلمه، لكان استقر في اسطمبول وجعل منها عاصمة امبراطورية مسلمة على النمط الأوروبي. غير أن الأوضاع كانت قد تغيرت أصلاً لدى وفاته عام ١٨٤٩. فقد دخلت أوروبا عصر القومية، وكانت الامبراطوريات متعددة القوميات في طور الأفول. وسرعان ما حذا العالم الإسلامي حذو هذه الظاهرة. ففي منطقة البلقان، بدأت الشعوب الخاضعة للحكم العثماني تتململ على غرار شعوب الامبراطورية النمساوية ـ المجرية. وفي الشرق الأدنى كذلك، كان الناس يتساءلون عن هويتهم «الحقيقية». فحتى ذلك الحين، كان كل إنسان يتمتع بانتماءاته اللغوية والدينية أو الاقليمية دون أن تكون مسألة الانتماء إلى دولة مطروحة بما أن الجميع كانوا من رعايا السلطان. وما إن بدأت السلطنة العثمانية تتصدع، حتى راحت تبرز حُكماً مسألة تقسيم تركتها بكل معضلاتها. فهل يجب أن تحصل كل جماعة على دولتها؟ وما العمل بالنسبة إلى الجماعات التي تتعايش منذ قرون عديدة في البلد الواحد؟ هل يجب تقسيم أراضي السلطنة حسب اللغة والدين أو وفقاً للحدود التقليدية للأقاليم؟ ويمكن للذين

راقبوا في السنوات الأخيرة انهيار يوغسلافيا أن يكونوا فكرة ـ أبسط بكثير وعلى نطاق أضيق ـ عن تصفية السلطنة العثمانية.

وقد تبادلت الشعوب المختلفة اللوم وتحمل المسؤولية عن المصائب التي تعانيها. فإذا كان العرب لا يتطورون، فذلك بسبب الهيمنة العثمانية التي كانت تحكم عليهم بالجمود بالطبع؛ وإذا كان الأتراك لا يتقدمون، فذلك لأنهم يجرُّون منذ قرون عديدة الوزر العربي. ألا تقوم الفضيلة الأولى للقومية على إيجاد المسؤول عن كل مشكلة بدلاً من التفكير في الحل؟ وهكذا، تحرر العرب من نير العثمانيين، مقتنعين بأن نهضتهم سوف تنطلق أخيراً، في حين باشر الأتراك «إلغاء تعريب» ثقافتهم ولغتهم وأبجديتهم وأزيائهم من أجل تسهيل اللحاق بأوروبا بأقل متاع ممكن.

وربما تضمن كلام هؤلاء وأولئك شيئاً من الحقيقة. فمصائبنا تكون دوماً من صنع الآخرين قليلاً، ومصائب الآخرين تكون دوماً من صنعنا بعض الشيء. ولكن الأمر واحد... وإذا كنت قد ذكرت هذه الحجج التي يسوقها القوميون العرب أو الأتراك، فلألفت الانتباه إلى حقيقة ينساها الكثيرون في أغلب الأحيان، وقوامها أن الاستجابة العفوية إلى العالم الإسلامي على المعضلة التي أسفرت عنها العصرنة الضرورية لم تكن الأصولية الدينية. فقد ظلت هذه الأصولية، لفترة طويلة جداً، موقفاً أقلوياً جداً ومقتصراً على فئات ضيقة، وهامشياً إن لم نقل غير

ذي أهمية. فالعالم الإسلامي المتوسطي لم يُحكَم باسم الدين بل باسم الأمة. وكان القوميون هم الذين قادوا بلدانهم نحو الاستقلال، وكانوا آباء الوطن، وتسلموا زمام السلطة فيما بعد لعقود عديدة، وشخصت نحوهم الأنظار والتطلعات والآمال. ولم يكن هؤلاء الزعماء القوميون جميعاً علمانيين وتحديثيين على غرار مصطفى كمال أتاتورك، ولكنهم لم يستندوا قط إلى الدين الذي وضعوه عملياً بين قوسين.

وكان أبرز هؤلاء الزعماء جمال عبد الناصر. هل قلت «أبرزهم»؟ تبدو هذه الصفة قليلة ومسطحة إذ يصعب علينا اليوم أن نتصور ما كانت عليه مكانة الرئيس المصري بدءاً من عام ١٩٥٦، من عدن إلى الدار البيضاء. فقد انتشرت صوره في كل مكان، وكان الشبان والأقل شباباً لا يقسمون سوى باسمه، ومكبرات الصوت تبث الأناشيد التي تعظم شأنه. وحين كان يلقي واحدة من خطبه المطوَّلات، يحتشد الناس حول المذياع ويتسمرون ساعتين، ثلاث أو أربع ساعات من دون كلال أو ملل. لقد كان الناس يعبدون بل يؤلهون عبد الناصر. وعبثاً أبحث في التاريخ المعاصر عن ظواهر مماثلة، فأنا لا أجد ظاهرة تضاهيه أو تنتشر في كل هذه البلدان معاً، بهذه الحدة والقوة. ولم يشهد العالم العربي ـ الإسلامي في مطلق الأحوال ظاهرة تشبه ظاهرة عبد الناصر ولو من بعيد.

وكان هذا الرجل الذي جسَّد أكثر من أي زعيم آخر تطلعات العرب والمسلمين خصماً لدوداً للإسلاميين الذين حاولوا اغتياله، وبادر هو بدوره إلى إعدام العديد من قادتهم. وأذكر أن رجل الشارع كان ينظر في تلك الفترة إلى الناشط الإسلامي على أنه عدو للأمة العربية و «عميل» للغرب في أغلب الأحيان.

ولقد ذكرت كل ما سبق للتشديد على أن اعتبار الإسلام السياسي المناهض للحداثة وللغرب هو التعبير العفوي والطبيعي للشعوب العربية، يبدو اختزالاً أقل ما يقال فيه إنه عجول ومتسرع. فقد تطلب الأمر أن يصل الزعماء القوميون، وعلى رأسهم عبد الناصر، إلى طريق مسدود، سواء من خلال هزائمهم العسكرية المتتالية أو عدم قدرتهم على حل المشاكل المتعلقة بالتخلف، لتبدأ فئة من الشعب تصغي إلى خطاب الأصولية الدينية، ولنشهد انتشار الحجاب واللحى المعارضة.

ويمكنني أن أتناول مطوَّلاً كل حالة على حدة، حالة مصر وحالة الجزائر وغيرهما من الدول، وأستعرض آمالها وخيباتها وانطلاقاتها المتعثرة وخياراتها الكارثية، وفشل القومية والاشتراكية، وكل ما كان شباب هذه المنطقة، على غرار شباب العالم أجمع، من أندونيسيا إلى البيرو، يؤمنون به ثم تراجعوا عنه. وقد أردت فقط أن أقول هنا، مراراً وتكراراً، إن الأصولية لم تكن الخيار العفوي والخيار الطبيعي والخيار الفوري للعرب أو المسلمين.

فقبل أن يختار هؤلاء هذا الطريق، كان يجب أن تسد كل الطرق الأخرى، وأن تعود السلفية، بصورة لا تخلو من المفارقة، إلى المناخ السائد.

III

زمن القبائل الكونية

١

ليس «المناخ السائد» بالطبع مفهوماً دقيقاً. وإذا كنت قد لجأت إليه، فلأنني أريد الإشارة إلى هذه الحقيقة الغامضة وغير واضحة المعالم التي تحمل الكثيرين، في فترات معينة من التاريخ، على التمسك بعنصر من هويتهم على حساب العناصر الأخرى. وعلى هذا النحو، أصبح التأكيد على الانتماء الديني، واعتباره العنصر الأساسي في الهوية موقفاً رائجاً، ولا شك أنه كان أقل شيوعاً منذ ثلاث مائة عام، ولكنه، وبصورة لا جدال فيها، أكثر انتشاراً مما كان عليه منذ خمسين عاماً.

كان بوسعي التطرق إلى البيئة الفكرية أو المناخ العاطفي، وهي مفاهيم لا تقل غموضاً أو بالكاد عن مفهوم المناخ السائد. غير أن الأسئلة الحقيقية تتجاوز المفردات وتبقى هي الأهم: ما الذي يجعل النساء والرجال من كل الأعراق في العالم أجمع يكتشفون من جديد انتماءهم الديني اليوم، ويشعرون بنزعة لتأكيده بشتى الأساليب، بينما كانوا يفضلون، منذ بضع سنوات، التشديد على انتماءاتهم الأخرى؟

ما الذي يجعل مسلماً يوغوسلافياً يقلع في يوم من الأيام عن إشهار جنسيته اليوغسلافية ليؤكد أنه مسلم بالدرجة الأولى؟ ما الذي يجعل عاملاً يهودياً في روسيا اعتبر نفسه، طوال حياته، بروليتارياً في المقام الأول، يرى نفسه يهودياً أولاً وأخيراً؟ ما الذي يجعل الاعتزاز بالانتماء الديني الذي كان يعتبر غير لائق فيما مضى، يبدو في أيامنا الراهنة طبيعياً ومشروعاً، وينتشر في العديد من الدول في آن؟

إن هذه الظاهرة معقدة ولا تفسير يمكنه أن يحيط بها بصورة مرضية. ولكن من البديهي أن أفول ثم انهيار العالم الشيوعي قد كان لهما دور حاسم في هذا التحول. فالماركسية تعد منذ أكثر من قرن بإقامة مجتمع من نوع جديد على الأرض تنتفي فيه فكرة الله. وقد أسفر فشل هذا المشروع، سواء على الصعيدين الاقتصادي والسياسي أو على الصعيدين الأخلاقي والفكري، عن رد الاعتبار إلى المعتقدات التي كانت الماركسية تريد رميها في مهملات التاريخ. لقد استطاع الدين، بصفته ملاذاً روحياً وانتمائياً، من بولندا إلى أفغانستان، أن يشكل نقطة التقاء بدهية لكل الذين كانوا يناهضون الشيوعية. ولذا، فقد كانت هزيمة ماركس ولينين بمثابة انتقام للأديان بقدر ما كانت أقلّه نصراً للرأسمالية والليبرالية أو للغرب.

غير أن هذا العامل لم يضطلع وحده بدور حاسم في «صعود» الظاهرة الدينية في خلال الربع الأخير من القرن العشرين. ولئن كانت

الأزمة النهائية للعالم الشيوعي أرخت وسوف ترخي بثقلها على السجال الفكري والسياسي، فإن حقائق كثيرة ستبقى غير مفهومة ما لم نأخذ كذلك في الحسبان عوامل أخرى، بدءاً من الأزمة الأخرى التي يدعوها بعضهم بكل بساطة «الأزمة»، تلك التي تصيب الغرب.

ولا يمكن وضع هذه الأزمة على قدم المساواة مع أزمة الشيوعية. فخلال الصراع الطويل الذي تواجه فيه المعسكران الإيديولوجيان، لا جدوى من الإنكار أنه قد أسفر عن منتصر ومهزوم. ولكننا لا نستطيع كذلك الإنكار بأن النموذج الغربي، بالرغم من انتصاره، وبالرغم من بسط هيمنته على كل القارات، يرى نفسه نموذجاً متأزماً عاجزاً عن حل مشاكل الفقر في مدنه نفسها، وغير قادر على مكافحة البطالة والجريمة والمخدرات وغيرها من الآفات العديدة. وإنها لمفارقة من أكثر المفارقات المحيرة في عصرنا أن تعتري الشكوك العميقة النموذج الأكثر جاذبية واستقطاباً، والذي تفوق على كل النماذج الأخرى.

فلنضع أنفسنا لبرهة مكان شاب في التاسعة عشرة انتسب تواً إلى جامعة في العالم العربي. في السابق ـ كان هذا الشاب سينجذب إلى منظمة ماركسية تتعاطف مع مشاق الحياة التي يواجهها، وتعلمه على طريقتها السجال الفكري؛ أو ينضم إلى منظمة قومية تدغدغ حاجته إلى إثبات هويته وربما تحدثه عن النهضة والحداثة. أما اليوم، فقد فقدت الماركسية ألقها، وخسرت القومية العربية صدقيتها إذ صادرتها أنظمة

ديكتاتورية فاسدة وغير كفؤة. وليس من المستبعد أن ينبهر هذا الشاب بالغرب، وبأسلوب عيشه، وبإنجازاته العلمية والتكنولوجية، غير أن مثل هذا الانبهار لن يؤثر كثيراً في التزامه بما أن لا منظمة سياسية تذكر تجسد هذا المثال. فأولئك الذين يتوقون إلى «الفردوس الغربي» غالباً ما لا يجدون أمامهم حلاً سوى الهجرة، إلا إذا كانوا ينتمون إلى إحدى «طبقات» المحظوظين الذين يسعون إلى محاكاة بعض جوانب هذا النموذج المرغوب بهذا القدر أو ذاك من النجاح. ولكن كل الذين لم يولدوا وهم يملكون سيارة ليموزين مركونة أمام منزلهم، كل الذين يرغبون في تغيير النظام القائم، كل الذين يثورون على الفساد وتعسف النظام الحاكم والفروق الاجتماعية والبطالة وانسداد الأفق، كل الذين لا ينجحون في إيجاد موقع لهم في عالم سريع التحوُّل، ينجذبون إلى الحركة الإسلامية، فيشبعون في إطارها على السواء حاجتهم إلى الهوية، وحاجتهم إلى الاندماج في مجموعة، وحاجتهم الروحية، وأحياناً حاجتهم فقط إلى استقراء الحقائق الشديدة التعقيد، وحاجتهم إلى التحرك والتمرد.

لا يسعني إلا أن أشعر بانزعاج شديد حين أستعرض هذه الظروف التي دفعت شباب العالم الإسلامي إلى الانخراط في صفوف الحركات الدينية. ويعزى انزعاجي إلى أنني لا أستطيع، في خضم النزاع الدائر

بين الإسلاميين والزعماء الذين يحاربونهم، التماهي لا مع هذا الفريق ولا ذاك. فأنا لا أتأثر بخطاب الإسلاميين الراديكاليين، ليس فقط لأنني لا أشعر بأني معني به لكوني مسيحياً، بل كذلك لأنني لا أتقبل أن تقوم جماعة دينية، مهما كان تفوقها العددي، بفرض قانونها على كل فئات الشعب، فطغيان الأكثرية ليس أفضل أخلاقياً، بنظري، من طغيان الأقلية، وكذلك لأنني أؤمن إيماناً راسخاً بمساواة الجميع، نساءً ورجالاً على الخصوص، وبحرية المعتقد، وحرية الفرد في إدارة حياته كما يشاء، وأرتاب من كل عقيدة تسعى لدحض هذه القيم الأساسية.

وبعد توضيح هذه الأمور بأكثر الأساليب دقة، لا يسعني إلا أن أضيف بأن الأنظمة الاستبدادية التي تحارب الإسلاميين لا تحوز إعجابي، وإنني أرفض تأييد الانتهاكات التي ترتكبها بحجة أنها أهون الشرين. فهذه الشعوب تحتاج إلى أكثر من أهون الشرين، وأفضل من حل لا أجدى منه، بل هي تحتاج إلى حلول حقيقية لا تكون إلا من خلال الديموقراطية الصحيحة والحداثة الحقيقية، أي حداثة كاملة ومقبولة وليس حداثة منقوصة ومفروضة بالقوة. ويبدو لي أنه يمكن المساهمة في رسم طريق للحرية الإنسانية، خارج الطريق المسدود، من خلال طرح رؤية مختلفة لمفهوم الهوية.

وأنهي هذا الاستطراد بالعودة إلى «المناخ السائد»... وأقول إن تصاعد الحركات الدينية، وإن كان مبرراً جزئياً بانهزام الشيوعية، وبالآفاق المسدودة التي تواجهها مجتمعات العالم الثالث، وبالأزمة التي يعانيها النموذج الغربي، فانتشار الظاهرة وحدتها لا يفهمان دون الرجوع إلى التطور الأخير والفريد الحاصل في مجال الاتصالات، وفي مجمل ما اصطلح على تسميته بالعولمة.

لقد شرح المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي في نص نشر عام ١٩٧٣ أن مسار البشرية جرى في ثلاث حقب متعاقبة.

في خلال الحقبة الأولى التي هي حقبة ما قبل التاريخ، كانت الاتصالات بطيئة جداً، ولكن تقدم المعرفة كان يجري بمزيد من البطء بحيث أن كل اختراع كان يملك الوقت الكافي للانتشار عبر العالم قبل أن يظهر اختراع آخر؛ ولذا، كانت المجتمعات تتمتع بمستوى التطور نفسه وبقواسم وسمات مشتركة كثيرة إلى حد كبير.

وفي خلال الحقبة الثانية، تطورت المعارف بوتيرة أسرع من وتيرة انتشارها فتعاظم التمايز بين المجتمعات البشرية في كل الميادين، واستمر هذا الوضع لآلاف السنين تشمل ما نسميه بالتاريخ.

ثم بدأت حقبة ثالثة أخيراً هي حقبتنا، تطورت فيها المعارف بوتيرة متنامية ومتسارعة، غير أن انتشارها كان يجري بوتيرة أسرع بحيث أن المجتمعات البشرية سوف تجد نفسها أقل تمايزاً مع مرور الوقت...

ويسعنا أن نناقش مطولاً صحة هذه النظرية التي قمت بعرضها بصورة شديدة الاقتضاب، ولا أنوي استخلاص الحجج منها، فهي تقتصر بنظري على عرض جذاب ومحفِّز فكرياً جداً لما نلاحظه اليوم حولنا.

من البدهي أن هذا الخليط العالمي من الصور والأفكار الذي لا ينفك يتعاظم ويزداد حدةً، ولا يبدو أحد قادراً على السيطرة عليه، سوف يحدث تغييراً عميقاً ـ وقريباً جداً من زاوية تاريخ الحضارات في معارفنا ومداركنا وسلوكياتنا. وسوف يحدث كذلك تغييراً جذرياً على الأرجح في رؤيتنا لأنفسنا ولانتماءاتنا وهويتنا. ولئن قمنا بالتعميم قليلاً انطلاقاً من فرضية توينبي، يسعنا القول إن كل ما صنعته المجتمعات البشرية خلال القرون المنصرمة لتأكيد اختلافاتها وتمايزها، لرسم الحدود بينها وبين المجتمعات الأخرى، سوف يخضع لضغوط تهدف بالضبط إلى اختصار هذه الاختلافات وإزالة هذه الحدود.

إن هذه التحولات المنقطعة النظير التي تجري أمامنا من خلال أشكال لا عد ولا حصر لها من الطنين والوميض، لا تحدث دون نزاعات ومواجهات. فلا ريب أننا نتقبل جميعاً الكثير من الأمور التي يقدمها لنا العالم المحيط بنا، إما لأن هذه الأمور تبدو لنا نافعة، وإما لأنها تتراءى لنا حتمية؛ ولكن يحدث لكل واحد منا أن يشعر بالنفور حين يحس بخطر يحدق بعنصر بارز من عناصر هويته ـ لغته أو دينه

أو الرموز المختلفة لثقافته أو استقلاله. ولذا، يتميز العصر الراهن بالتجانس والتنافر على السواء. فلم يحدث قط من قبل أن تمتع البشر بكل هذه القواسم المشتركة والمرجعيات المشتركة والمعارف المشتركة، والصور والكلمات والأدوات المشتركة؛ ولكن كل ذلك يدفع بعضهم إلى الإمعان في تأكيد اختلافهم.

ويمكن أن نلاحظ بالعين المجردة ما قلته تواً. فلا شك أن العولمة المتسارعة تولد «استجابة» تتمثل في تعزيز الحاجة إلى تأكيد الهوية، وكذلك تعزيز الحاجة الروحية بسبب القلق الوجودي الذي يصاحب هذه التحولات المباغتة. والجدير ذكره أن الانتماء الديني وحده يقدم جواباً عن هاتين الحاجتين، أو يسعى أقلّه لتقديم هذا الجواب.

لقد استعملت كلمة «استجابة»، وربما يصح أن نحدد بأن هذه الكلمة لم تعبر وحدها عن الظاهرة برمتها. ولا ريب أننا نستطيع التحدث عن «استجابة» بكل ما تحمل هذه الكلمة من دلالات عندما تجد جماعة بشرية خائفة من هذا التغيير ملاذاً في قيم تراث قديم ورموزه. ولكن يبدو لي أن تصاعد العامل الديني يحمل في طياته أكثر من مجرد الحاجة إلى تأكيد الهوية وضرورة العالمية. فحشود المؤمنين يتراءون كما لو أنهم قبائل كونية ـ وأقول «قبائل» بسبب ماهيتهم الانتمائية، وأقول «كونية» أيضاً لأن هذه القبائل تتخطى بسهولة كل أشكال الحدود. ويبدو الانتماء إلى عقيدة إيمانية تسمو

على الانتماءات الوطنية والعرقية والاجتماعية أسلوباً خاصاً لدى بعضهم من أجل الوصول إلى العالمية. وهكذا يصبح الانتماء إلى جماعة من المؤمنين، بصورة أو بأخرى، الخصوصية الأكثر شمولية والأكثر كونية، أو ربما يجب القول الكونية الأكثر محسوسيةً، والأكثر «عفويةً»، والأكثر تجذراً.

أياً كانت الصياغة الملائمة، تجدر الإشـارة إلى أن الشعور بالانتماء إلى جماعة دينية، كما يتجلى اليوم، ليس العودة إلى وضع سابق فقط. فنحن لسنا على عتبة عصر الجنسيات بل عند نهايته. ولسنا على عتبة الأممية أقلّه في نسختها «البروليتارية» بل أيضاً عند أفولها. وبالتالي، لا يمكن نفي الشعور بالانتماء بإيماءة مزدرية واعتباره لحظة تاريخية سرعان ما سيتم تجاوزها، ذلك أن السؤال الذي يطرح نفسه حتمياً هو الآتي: نحو ماذا سيتم تجاوزها؟ نحو عصر أمم جديد؟ يبدو لي أن ذلك ليس مستحباً ولا مرجح الحدوث ـ وأصلاً، يعتبر الشعور بالانتماء إلى «كنيسة» اليوم الدعامة الأكيدة للتطرف القومي، حتى لدى الذين يدَّعون أنهم علمانيون، ويصحُّ ذلك على الأتراك أو الروس، اليونانيين والبولنديين أو الإسرائيليين، وعلى الكثيرين غيرهم ممن يأبون الاعتراف بذلك.

نحو ماذا سيتم تجاوز الانتماء الديني؟ أي انتماء آخر سوف يجعله «متقادماً»، كما كان يبدو فيما مضى؟

٢

أرى من الضرورة، عند هذا الحد من التحليل، توضيح بعض الأمور لتفادي الوقوع في سوء تفاهم خطر. فعندما أتحدث عن تجاوز الانتماء الديني، لا أعني أنه يجب تجاوز الدين نفسه. فلا العلم ولا أي عقيدة ولا أي نظام سياسي في اعتقادي سوف يرمي بالدين في غياهب التاريخ. وكلما تطور العلم، وجب على الإنسان أن يتساءل عن غايته. سوف يتلاشى إله «الكيف؟» يوماً ما، ولكن إله «اللماذا؟» لن يموت قط. وقد لا تكون الديانات نفسها موجـودة بعد ألف عام، ولكنني لا أتخيل العالم دون أي شكل من أشكال الدين.

وأضيف على الفور أن التعبير عن الحاجة إلى الروحانية، من وجهة نظري، لا يجب أن يكون إلزامياً عبر الانتماء إلى جماعة من المؤمنين. ويبرز هنا في الواقع تطلعان عميقان كلاهما طبيعيان ومشروعان بدرجات متفاوتة، يبدو لي من التعسف الخلط بينهما: من جهة، التطلع نحو رؤية إلى العالم تتجاوز وجودنا وآلامنا وخيباتنا، وتضفي مغزى، وإن كان واهياً، على الحياة والموت؛ ومن جهة أخرى، الحاجة التي

يشعر بها كل إنسان إلى الانتساب إلى جماعة تقبله وتعترف به ويحظى داخلها بالتفهم الكامل.

لا أحلم بعالم لا مكان فيه للدين بل بعالم تنفصل فيه الحاجة إلى الروحانية عن الحاجة إلى الانتماء، عالم لن يشعر فيه الإنسان بالحاجة إلى الانخراط في جمهرة إخوانه في الدين مع تمسكه المحتمل بمعتقدات وعبادات وقيم أخلاقية مستوحاة من كتاب مقدس، عالم لا يكون فيه الدين لحمةً للمجموعات الإتنية المتناحرة. ولا يكفي فصل الدين عن الدولة بل يجب كذلك فصل الديني عن الانتمائي. فإذا ما أردنا تحديداً ألا يستمر هذا الخلط في تأجيج التطرف والإرهاب والحروب الإتنية، يجب العمل على إشباع الحاجة إلى تأكيد الهوية بصورة أخرى.

وتحيلني هذه الفكرة على سؤالي الأساسي: بمَ يسعنا اليوم استبدال الانتماء إلى جماعة من المؤمنين؟ تكمن الصعوبة التي توحي بها الصفحات السابقة في أن هذا الانتماء يبدو وكأنه قد أضحى الانتماء الأوحد، الأقل زوالاً، والأشد ترسخاً، والوحيد القادر على إشباع حاجات أساسية كثيرة يشعر بها الإنسان، وأنه لا يمكن أن يستبدل بصورة دائمة بانتماءات تقليدية أخرى ـ كالأمة أو الإتنية أو العرق ولا حتى الطبقة ـ التي تبدو كلها أكثر ضيقاً ومحدوديةً، ولكن ليس أقل

إجراماً. وإذا كان يجب تجاوز الانتماء إلى «قبيلة كونية»، فذلك لن يكون إلا نحو انتماء أشمل يحمل رؤية إنسانية أكثر اكتمالاً.

لا شك في ذلك، سوف يبادرني بعضهم، ولكن عن أي انتماء تتحدث؟ أي «انتماء أكثر شمولاً»؟ وأي «رؤية إنسانية»؟ يكفي أن يجيل المرء الطرف عبر العالم ليتحقق من أن لا انتماء جديداً قادر على الوقوف بالمرصاد للانتماءات العضوية القوية التي أثبتت قدراتها التعبوية عبر التاريخ، لا سيما وأن أي رؤية تدعي الشمولية، تثير اليوم ريبة معاصرينا إما لأنها تبدو لهم ساذجة وإما لأنها تتراءى لهم خطراً على هويتهم.

لا شك أن الريبة هي إحدى المفردات الأساسية في عصرنا: الريبة من الإيديولوجيات ومن الغد المشرق، الريبة من السياسة والعلم والعقل والحداثة، الريبة من فكرة التقدم ومن كل ما آمنا به في خلال القرن العشرين عملياً ـ قرن الإنجازات العظيمة التي لا مثيل لها منذ فجر التاريخ، وقرن الجرائم التي لا تغتفر، والآمال الخائبة، والريبة كذلك من كل ما يبدو شمولياً، عالمياً أو كونياً.

منذ بضع سنوات، كان الكثيرون يظهرون استعداداً لتقبل فكرة انتماء كوني، نوعاً ما، بصفته تتويجاً طبيعياً للتاريخ البشري. وعلى هذا النحو، سوف يصبح أحد سكان تورينو، بعد أن كان بييمونتياً ثم مواطناً إيطالياً، مواطناً أوروبياً ثم مواطناً عالمياً على التوالي، علماً أنني أقوم

بتبسيط الأمور كثيراً، ولكن تلك الفكرة القائلة بمسيرة لا عودة عنها نحو انتماءات مترامية لم تكن تبدو مغالية. فعبر التجمعات الإقليمية المتعاقبة، كانت البشرية سوف تتوصل يوماً ما إلى التجمع الأعلى بل قد برزت نظريات جذابة جداً عن النظامين الخصمين، الرأسمالي والشيوعي، اللذين من المفترض أن يقترب أحدهما من الآخر، الأول بالتحول التدريجي نحو الجانب الاجتماعي، والثاني بالابتعاد المتزايد عن توجيه الدولة، إلى أن يصبحا نظاماً واحداً، وكذلك القول بالنسبة إلى الأديان التي كانت التكهنات تشير إلى تلاقيها في توفيقية مريحة.

ونحن نعرف اليوم أن التاريخ لا يتبع قط الطريق الذي يرسم له، لا لأنه بطبيعته متنقل أو عصي على الفهم أو غامض، ولا لأنه يتجاوز العقل البشري بل لأنه تحديداً ليس سوى ما يصنعه به البشر، لأنه حصيلة كل أفعالهم، الفردية منها والجماعية، وكل خطاباتهم وتبادلاتهم ومواجهاتهم وآلامهم وأحقادهم وميولهم. وكلما كثر صانعو التاريخ وكانوا أحراراً، تعقدت حصيلة أفعالهم وتعذرت الإحاطة بها واستعصت على النظريات التبسيطية.

ويتقدم التاريخ في كل لحظة على دروب لا عدّ وحصر لها. فهل يستشف من كل ذلك، بالرغم من كل شيء، مغزى ما؟ لا شك أننا لن نعرف ذلك إلا عند «الوصول»، على أن تكون لهذه الكلمة مغزى أصلاً.

هل يكون المستقبل مستقبل آمالنا أم كوابيسنا؟ هل يكون مصنوعاً من الحرية أم من الاستعباد؟ هل يكون العلم، في نهاية المطاف، أداة خلاصنا أم دمارنا؟ هل نكون الأعوان الملهمين لخالق أوحد أم مجرد مشعوذين؟ هل نتجه نحو عالم أفضل أم نحو «أفضل العوالم»؟

ولكن، ما الذي تخفيه لنا العقود المقبلة على المدى المنظور أولاً؟ «حرب حضارات» أم سكينة «القرية الكونية»؟

إنني مؤمن كل الإيمان بأن المستقبل ليس مكتوباً في أي مكان، فالمستقبل سيكون كما نصنعه.

وماذا عن المصير؟ يسأل بعضهم دون أن يخفوا تلميحاً مبطَّناً إلى الشرقي الذي أكون. وقد اعتدت الإجابة أن المصير، بالنسبة إلى الإنسان، كالريح للمركب الشراعي. فالربان لا يستطيع تحديد الاتجاه الذي تعصف فيه الريح ولا مدى قوتها، ولكنه يستطيع توجيه أشرعته، ويحدث ذلك في بعض الأحيان فرقاً هائلاً. فالريح نفسها قد تهلك بحاراً مبتدئاً أو متهوراً أو متردداً، أو تقود بحاراً آخر إلى بر الأمان.

ويكاد الأمر ينطبق على «ريح» العولمة التي تهب على كوكبنا، فمن العبث محاولة صدها، ولكننا، لو عرفنا الإبحار ببراعة، محافظين على الاتجاه الصحيح ومتفادين الصخور، قد نصل إلى «بر الأمان».

لا أريد الاكتفاء بهذه الاستعارة البحرية التي لها حدودها؛ ويبدو لي من الضروري التعبير عن الأشياء بصورة أوضح: فأمام التقدم التكنولوجي العظيم الذي تتسارع عجلته منذ بضع سنوات والذي أحدث في حياتنا تحولاً جذرياً، لا سيما في مجال الاتصال والحصول على المعرفة، لن يجدي نفعاً التساؤل عما إذا كان هذا التقدم «جيداً» أو «سيئاً» لنا، فهو ليس بمشروع خاضع للاستفتاء بل حقيقة واقعة؛ غير أن الطريقة التي سوف يؤثر بها هذا التقدم في مستقبلنا ترتبط بنا إلى حد كبير.

وقد ينزع بعضهم إلى رفض كل شيء دفعةً واحدة والتقوقع داخل «هويتهم» مطلقين اللعنات المثيرة للشفقة ضد العولمة والكوكبة والغرب المتفوق أو أميركا التي لا تطاق. وعلى العكس، قد يكون بعضهم الآخر مستعداً لتقبل و «ابتلاع» كل شيء، دون تمييز، بحيث لا يعودون يعرفون من هم، ولا إلى أين هم سائرون، ولا إلى أين يسير العالم! إنهما موقفان يقع كل منهما على طرف نقيض من الآخر، ولكنهما يلتقيان في نهاية المطاف لأن كليهما يتسمان بالاستسلام. فكلاهما ـ المرير والمعسول، المتذمر والأبله ـ ينطلقان من افتراض واحد، وهو أن العالم يتقدم كالقطار على السكة، ولا شيء قد يؤدي إلى انحرافه عن مساره.

إن شعوري مختلف إذ يبدو لي أن «ريح» العولمة قد تقودنا بالفعل نحو الأسوأ، ولكنها قد تقودنا كذلك نحو الأفضل. فإذا كانت وسائل الاتصال الحديثة التي تقربنا أسرع مما ينبغي بعضنا من بعض، تحملنا على الاستجابة، من خلال تأكيد اختلافاتنا، فهي تجعلنا كذلك نعي مصيرنا المشترك. وهذا يحملني على الاعتقاد بأن التطور الراهن قد يساعد، في المدى البعيد، على بروز مقاربة جديدة لمفهوم الهوية، هوية ينظر إليها كحصيلة لانتماءاتنا كافة، ويكتسب ضمنها الانتماء إلى الجماعة البشرية المزيد من الأهمية إلى أن تصبح يوماً الانتماء الأساسي، دون أن تلغي بالضرورة انتماءاتنا الخاصة المتعددة ـ ولن أذهب بالتأكيد إلى درجة القول إن «ريح» العولمة تدفع بنا إلزامياً في هذا الاتجاه، ولكن يبدو لي أنها تجعل خوض هذه المقاربة أقل صعوبةً، وفي الوقت نفسه، ضرورة لا غنى عنها.

٣

كان المؤرخ مارك بلوخ يقول: «البشر هم أبناء عصرهم أكثر من آبائهم». ولا شك أن هذا الرأي أثبت صحته على الدوام إنما ليس بالقدر الذي هو عليه اليوم مطلقاً. فهل من الضروري التذكير مرة أخرى بمدى تسارع الأمور، وعلى نحو متعاظم، في خلال العقود الأخيرة؟ فأي من معاصرينا لم يتكون لديه الانطباع، بين الحين والآخر، بأنه يشهد، في خلال سنة أو سنتين، تغيرات كانت تستمر فيما مضى على مدى قرن كامل؟ وقد يحتاج أكبرنا سناً إلى بذل جـهد هائل لاستحضار ذكرياتهم والعودة إلى ذهنية طفولتهم، وغض النظر عن العادات التي اكتسبوها، والأدوات والمنتجات التي باتوا عاجزين عن الاستغناء عنها بعد اليوم. أما الشباب، فهم غالباً لا يملكون أدنى فكرة عما كانت عليه حياة أجدادهم، هذا بغض النظر عن حياة الأجيال السابقة.

إننا جميعاً أقرب بكثير حُكْماً من معاصرينا مما نحن عليه من أسلافنا. فهل أبالغ إذا قلت إنني أملك قواسم مشتركة مع عابر سبيل أختاره عشوائياً في أحد شوارع براغ أو سيول أو سان فرانسيسكو أكثر

مما أملك مع والد جدي؟ ليس في الهيئة والزي والمشية فحسب، وليس كذلك بأسلوب العيش والعمل والمسكن والأدوات التي تحيط بنا، بل بالمفاهيم الأخلاقية والعادات الفكرية.

وكذلك القول بالنسبة إلى المعتقدات، فمهما قلنا إننا مسيحيون ـ أو مسلمون أو يهود، أو بوذيون أو هندوس ـ فرؤيتنا للعالم وللغيب على السواء لا علاقة لها مطلقاً برؤية «إخواننا في الدين» الذين كانوا يعيشون منذ خمسة قرون. فقد كان السواد الأعظم منهم يعتبر الجحيم مكاناً حقيقياً كآسيا الصغرى أو الحبشة، يضم شياطين ذات قوائم ظلفاء تدفع الآثمين إلى النار الأبدية كما في اللوحات التي تمثل رؤيا القيامة. أما اليوم، فلا أحد تقريباً يتصور الأمور على هذه الشاكلة. ولقد اخترت أكثر الصور تضخيماً، ولكن الأمر ينطبق كذلك على مجمل مفاهيمنا في المجالات كافة. فالكثير من التصرفات التي يتقبلها المؤمن اليوم دون أيما تحفظ، كانت تثير الاستهجان لدى «إخوانه في الدين» في الماضي. ولقد وضعت هذه الكلمة ثانيةً بين مزدوجين لأن هؤلاء الأسلاف لم يكونوا يمارسون الديانة نفسها التي نمارسها اليوم. ولو كنا نعيش بين ظهرانيهم بسلوكياتنا الراهنة، لتعرضنا جميعاً للرجم في الشوارع، وللسجن في أحد الأقبية، أو للحرق بتهمة الزندقة أو الفسق أو الهرطقة أو الشعوذة.

وخلاصة القول إن كلاً منا مؤتمن على إرثين: الأول «عمودي» يأتيه من أسلافه وتقاليد شعوبه وطائفته الدينية، والثاني «أفقي» يأتيه من عصره ومعاصريه. ويبدو لي أن الإرث الثاني هو أكثرهما حسماً، ويكتسب المزيد من الأهمية يوماً بعد يوم. ومع ذلك، لا تنعكس هذه الحقيقة على إدراكنا لأنفسنا. فنحن لا ننتسب إلى إرثنا «الأفقي» بل إلى إرثنا الآخر.

واسمحوا لي أن أشدد على هذه الفكرة، فهي نقطة جوهرية ما إن نتناول مفهوم الهوية كما يتجلى اليوم: فمن جهة، هناك ما نحن عليه في الواقع، وما نصبحه تحت تأثير العولمة الثقافية، أي كائنات منسوجة من خيوط من الألوان كافة، يقاسمون جماعة معاصريهم الواسعة جوهر مرجعياتهم وجوهر سلوكياتهم وجوهر معتقداتهم. ومن جهة أخرى، هناك ما نعتقد وما نزعم أنه موجود، أي أعضاء هذه الجماعة بدلاً من تلك، ومعتنقو هذه الديانة بدلاً من تلك - ولا يتعلق الأمر بإنكار أهمية انتماءاتنا الدينية والوطنية أو غيرها، ولا كذلك بإنكار التأثير الذي غالباً ما يكون حاسماً لإرثنا «العمودي» بل على الخصوص، عند هذا الحد، بالتأكيد على وجود هوة بين ما نحن وما نعتقد أننا نكون.

وفي الواقع، إذا كنا نؤكد بكل هذا الغضب اختلافاتنا، فذلك لأننا بالضبط أقل وأقل اختلافاً، لأن كل يوم يمر يقلص شيئاً فشيئاً اختلافاتنا ويزيد أوجه الشبه بيننا بالرغم من نزاعاتنا وعداواتنا الأزلية.

يبدو كأنني أغتبط لذلك. فهل هناك ما يدعو إلى الاغتباط لرؤية البشر أكثر فأكثر تشابهاً؟ ألا نكون سائرين نحو عالم رمادي لن نتكلم فيه عما قريب سوى لغة واحدة، ويتقاسم فيه الجميع الحد الأدنى من المعتقدات، ونتابع فيه عبر شاشة التلفاز المسلسلات الأميركية عينها ونحن نمضغ الشطائر نفسها؟

تستحق المسألة أن تُطرح بأكثر الأساليب رصانةً بعيداً عن التضخيم والمبالغة. إننا نجتاز بالفعل حقبة محيرة جداً، لا تتراءى فيها العولمة، بالنسبة إلى عدد كبير من بني جنسنا، كتمازج رائع يحمل الاغتناء للجميع بل كتجانس إفقاري، وتهديد يجب مكافحته لحماية ثقافتنا وهويتنا وقيمنا.

قد تكون هذه المعارك متأخرة ولكننا يجب في الوقت الحاضر أن نتحلى بالتواضع ونعترف بأننا لا نعرف شيئاً عن ذلك. فنحن لا نجد دائماً في مهملات التاريخ ما نتوقع أن نعثر عليه. ومن ثم، وعلى الخصوص، إذا كان كل هؤلاء البشر يشعرون بالخطر يحدق بهم من جراء العولمة، فمن الطبيعي أن يصار إلى دراسة هذا الخطر عن كثب.

ولا ريب أن الخوف من التغيير، هذا الخوف القديم قدم البشرية يستشف لدى بعض الذين يشعرون بالتهديد. ولكن ثمة مخاوف أكثر

حضوراً أيضاً، ولا أجرؤ على القول إنها غير مبرَّرة لأن العولمة تدفعنا، بالحركة نفسها، نحو حقيقتين متعارضتين، إحداهما محمودة بنظري، والأخرى مرفوضة، أي العالمية والتجانسية، وهما نهجان يتراءيان لنا مختلطين بحيث أننا قد نتساءل ما إذا كان أحدهما مجرد الوجه المقبول للآخر.

وأنا مقتنع من جهتي بأنهما نهجان متمايزان بالرغم من أنهما يتجاوران ويتماسَّان ويتشابكان على مدِّ النظر. وقد يكون ضرباً من الوهم فصل الخيوط المتشابكة على الفور، ولكننا يمكن أن نحاول سحب خيط أول.

٤

تقوم المسلَّمة الأساسية للعالمية على أن هناك حقوقاً ملازمة لكرامة الكائن البشري لا يجب أن ينكرها إنسان على بني جنسه بسبب دينهم أو لون بشرتهم أو جنسيتهم أو جنسهم أو أي سبب آخر، مما يعني، من بين أمور أخرى، أن كل انتهاك لحقوق الرجال والنساء الأساسية باسم هذا التقليد الخاص أو ذاك ـ الديني على سبيل المثال ـ ينافي روحية العالمية. فلا يمكن أن توجد من جهة شرعة عالمية لحقوق الإنسان؛ ومن جهة أخرى، شرعات خاصة، شرعة إسلامية، وشرعة يهودية، وشرعة مسيحية، وشرعة أفريقية، وشرعة آسيوية، إلخ.

قليلون هم البشر الذين يعارضون هذه المسلَّمة من ناحية المبدأ؛ ولكن الكثيرين يتصرفون عملياً كما لو أنهم لا يؤمنون بها قط. فلا حكومة غربية، على سبيل المثال، تنظر إلى حقوق الإنسان في أفريقيا والعالم العربي النظرة المتطلبة نفسها التي تخص بها بولندا أو كوبا. إنه موقف يدعي الاحترام ولكنه، في اعتقادي، شديد الازدراء. فاحترام أحدهم واحترام تاريخه يعني الاعتبار بأن هذا الشخص ينتمي إلى البشرية نفسها، لا إلى بشرية مختلفة، بشرية بخسة.

لا أود الاستفاضة في هذه المسألة التي تستحق وحدها توسيعاً مطولاً يستند إلى أدلة وبراهين. غير أنني حرصت على التطرق إليها في هذا المقام لأنها جوهرية بالنسبة إلى مفهوم العالمية التي تفرغ من معناها إذا لم تفترض وجود قيم تعني البشر أجمعين دون أي تمييز. وهذه القيم تسمو على كل ما عداها. ولا تستحق التقاليد الاحترام إلا من حيث أنها جديرة بالاحترام، أي من حيث أنها تحترم الحقوق الأساسية للرجال والنساء. فاحترام «التقاليد» أو القوانين التمييزية يعني احتقار ضحاياها. ولقد أفرزت كل الشعوب والمعتقدات، في فترات معينة من تاريخها، سلوكيات أثبتت مع تطور الذهنيات عدم توافقها مع الكرامة الإنسانية؛ ولن يصار إلى إلغائها بشطبة قلم في أي مكان، ولكن ذلك لا يحول دون التنديد بها والعمل على إلغائها.

إن كل ما يتعلق بالحقوق الإنسانية ـ حق العيش كمواطن بالكامل على أرض الآباء دون التعرض لأي اضطهاد أو تمييز، حق العيش أينما كان بكرامة، حق الاختيار الحر لنمط الحياة والعلاقات الغرامية والمعتقدات التي نريد، في ظل احترام حرية الغير، حق الحصول على المعرفة والعناية الصحية والحياة الكريمة دون عراقيل ـ كل ذلك، وهذه القائمة هي على سبيل المثال لا الحصر، لا يمكن أن يحرم منه بنو جنسنا بحجة حماية معتقد أو ممارسة سلفية أو تقليد موروث. وفي هذا الإطار، يجب النزوع نحو العالمية بل، إن اقتضى الأمر، نحو التجانسية، لأن البشرية واحدة أولاً بالرغم من تعددها.

وماذا عن خصوصية كل حضارة؟ بالطبع، يجب احترام هذه الخصوصية ولكن بطريقة أخرى، ودون التخلي مطلقاً عن التبصر.

بموازاة المعركة من أجل شمولية القيم، يجب النضال ضد التجانس الإفقاري وضد الهيمنة الأيديولوجية أو السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية، ضد الاجماعية التبليدية، ضد كل ما يكمم وسائل التعبير اللغوية والفنية والفكرية، ضد كل ما يذهب في اتجاه عالم رتيب وطفولي. إنها معركة للدفاع عن بعض الممارسات وبعض التقاليد الثقافية، ولكنها معركة ذكية، متطلبة، انتقائية، دون تحفظ، ودون غلو في الخوف، ومع الانفتاح الدائم على المستقبل.

يقوم سيل عرم من الصور والأصوات والأفكار وشتى السلع بإغراق الأرض بكاملها، ويؤدي كل يوم إلى تغيير أذواقنا وتطلعاتنا وسلوكياتنا وأسلوب عيشنا ورؤيتنا للعالم ولأنفسنا كذلك. وغالباً ما تبرز من هذا الفيض الفريد حقائق متناقضة. فلا ريب أننا نصادف اليوم، على سبيل المثال، اليافطات الشهيرة لمطاعم الوجبات السريعة في أكبر شوارع باريس وموسكو وشانغهاي أو براغ، ولكننا نصادف كذلك في كل القارات المزيد والمزيد من المطاعم المتنوعة، لا الإيطالية أو الفرنسية أو الصينية أو الهندية التي قد انتشرت في الخارج منذ وقت طويل، بل المطاعم اليابانية والأندونيسية والكورية والمكسيكية والمغربية أو اللبنانية. وقد يرى بعضهم أن هذا مجرد تفصيل من قبيل

الطرفة ولكنه يمثل في اعتقادي ظاهرة معبِّرة عما قد يعنيه الاختلاط في الحياة اليومية، ومعبِّرة كذلك عن استجابات البعض والبعض الآخر. فكم من الناس في الواقع لا يرون في هذا التطور سوى جانب واحد، أي شغف بعض الشبان بالوجبات السريعة على الطريقة الأميركية. وأنا لست من أنصار التساهل والانسياق، وأقدر كل التقدير الأشخاص الذين يقاومون، فالكفاح من أجل حماية الطابع التراثي لأحد الشوارع أو الأحياء أو لنوعية حياة يشكل معركة مشروعة وضرورية في أغلب الأحيان، ولكنه يجب ألّا يحجب عنا المشهد بالكامل.

فأن يستطيع الناس، في العالم أجمع، لو رغبوا، تناول الطعام التقليدي في بلادهم والتعرف كذلك إلى طعام البلدان الأخرى بما فيها الولايات المتحدة، أن يفضل البريطانيون الكاري بصلصة النعناع، وأن يتذوق الفرنسيون الكسكسي وأحياناً بدلاً من اللحم مع الخضار، وأن يشبع أحد سكان مدينة مينسك رغبته بتناول هامبرغر مع صلصة الكاتشاب بعد سنوات من الرتابة، فهذه أمور أعترف بأنها لا تزعجني ولا تحزنني بل، على العكس، أود أن تنتشر هذه الظاهرة وأن يتذوق العالم أجمع أي صنف من الطعام سواء أكان من إقليم سيشوان في الصين أم من حلب أم من مقاطعة شامبانيا الفرنسية أم مقاطعة البوي الإيطالية أم هانوفر أم ميلووكي.

وما أقوله عن فن الطبخ، أستطيع تعميمه على جوانب كثيرة من

الثقافة اليومية، كالموسيقى، على سبيل المثال لأن هذا المجال أيضاً يتضمن تنوعاً فريداً. فمن الجزائر، تصلنا أكثر الأنباء المروعة، وكذلك إيقاعات موسيقية إبداعية، يقوم بنشرها كل هؤلاء الشبان الذين ينطقون بالعربية أو بالفرنسية أو بالقبيلية؛ وقد ظل بعضهم في الجزائر، بالرغم من كل شيء، فيما رحل الآخرون، حاملين معهم، وفي أعماقهم، حقيقة شعب وروح ثقافة، راحوا يقدمون عنهما الشهادات.

ولا يمكن لمسيرتهم إلا أن تذكرنا بمسيرة أكثر قرباً وشمولاً، مسيرة الأفارقة الذين سبقوا في الماضي كعبيد نحو الأميركيتين. وتنتشر موسيقاهم اليوم، قادمة من لويزيانا أو جزر الكاريبي، في كل أنحاء العالم، وتشكل جزءاً من تراثنا الموسيقي والعاطفي. فالعولمة هي ذلك أيضاً. ولم يحدث قط في الماضي أن حظيت البشرية بكل هذه الوسائل التقنية لسماع كل الأنواع الموسيقية، قدر ما تشاء، كل هذه الأصوات القادمة من الكاميرون وإسبانيا ومصر والأرجنتين والبرازيل والكاب فردي وكذلك ليفربول وممفيس وبروكسل أو نابولي. ولم يحدث من ذي قبل أن تمكن كل هؤلاء البشر من العزف والتأليف والغناء ونشر ألحانهم.

٥

إذا كنت قد شددت على ما يتراءى لي إحدى فوائد العولمة، وعاملاً أصيلاً من عوامل الشمولية، فأنا لا أريد أن أمر مرور الكرام على قلق الذين يرون في هذا الاغتناء ظاهرة أقل أهمية بكثير من الهيمنة المتعاظمة للأغنية الأنجلو ـ ساكسونية، وهو قلق يتجلى كذلك في ميادين أخرى، حين يدور الحديث مثلاً عن تأثير بعض وسائل الإعلام العالمية، وكذلك عن السينما التي ترزح تحت سيطرة هوليوود بصورة لا تقبل الجدل.

لقد تحدثت عن القلق، ولكن هذه الكلمة المبهمة لا تعبر عن التنوع الهائل في ردات الفعل. فلا شيء يجمع بين صاحب مقهى باريسي يتضايق لأن المحطات الإذاعية لا تبث الكثير من الأغاني الفرنسية، وبين واعظ متشدد يسمي الصحون اللاقطة «الصحون الشيطانية» لأنها تنقل برأيه غناء حوريات الغرب، لا شيء يجمع بينهما سوى نوع من الريبة إزاء الثقافة الشمولية كما تتكوَّن. وفي مطلق الأحوال، يعتريني القلق من هذين القلقين، إذا جاز لي التعبير، لا

بصورة متساوية بل متزامنة. فأنا لا أرغب في عالم عربي يندذ بالحداثة ويتقهقر، كما لا أرغب في فرنسا متزمتة تدخل الألفية الجديدة بخطى مترددة.

أما بعد، فأنا أحرص على التكرار بأنني لا أرى أن المخاوف التي تثيرها العولمة، وإن بدت لي مغالية في بعض الأحيان، لا أساس لها من الصحة.

ويبدو لي أن هذه المخاوف من نوعين. أما النوع الأول، فأكتفي بالإشارة إليه بإيجاز أكثر مما يستحق لأنه يتجاوز بكثير إطار هذه الدراسة، ويقوم على الفكرة القائلة إن التمازج الراهن، وبدلاً من أن يؤدي إلى اغتناء فريد وتعدد أساليب التعبير وتنوع الآراء، يقود، على العكس، وبصورة لا تخلو من المفارقة، إلى الإفقار. وهكذا، سوف يفضي تنوع الأساليب التعبيرية الموسيقية الجامحة في نهاية المطاف إلى شكل من الموسيقى تشوبها الغثاثة والتكلف؛ وهكذا، لن يولِّد اختلاط الأفكار الفريد سوى الرأي الإجماعي والتبسيطي وأكثر القواسم الفكرية المشتركة ضحالةً، بحيث أن الجميع، باستثناء قلة من المتميزين، سوف يقرأون الروايات المنمَّطة نفسها، ويصغون إلى الألحان المبهمة التي تلفظ بالأطنان، ويشاهدون الأفلام السينمائية

المنتجة بالأساليب نفسها؛ أي باختصار، سوف يبتلعون العصيدة الغثة نفسها من الأصوات والصور والمعتقدات.

ويمكننا التعبير عن إحباط مماثل في ما يتعلق بوسائل الإعلام الجماهيرية. فنحن نتصور أحياناً أننا سوف نسمع كماً هائلاً من الآراء المختلفة بوجود كل هذه الصحف والإذاعات والمحطات التلفزيونية؛ ثم نكتشف، على العكس، أن قوة هذه الأبواق إنما تضخم الرأي المهيمن الراهن، وتغطي على أي صوت آخر. والواقع أن تدفق الصور والكلمات لا يقوم دوماً بتحفيز الحس النقدي.

هل نستنتج أن هذا الانتعاش، بدلاً من أن يكون عامل تنوع ثقافي، يؤدي حُكْماً، وبموجب قانون خبيث، إلى التجانس؟ لا شك أن هذا الخطر قائم كما يتراءى لنا من خلال الاستبداد الذي تمارسه معدلات المشاهدة والاستماع وانحرافات «الصحيح سياسياً»، ولكنه خطر ملازم لكل نظام ديموقراطي، وقد نخشى الأسوأ إذا ما اعتمدنا بصورة سلبية على تفوق العدد؛ وبالمقابل، لن يكون أي تدهور حتمياً إذا ما استعملنا وسائل التعبير المتوافرة استعمالاً صحيحاً، واستطعنا أن نميز حقيقة البشر المعقَّدة وراء حقيقة الأرقام التبسيطية.

نقول ذلك لأننا ـ هل من داعٍ للتذكير بذلك؟ ـ لا نعيش في عصر الجموع، بالرغم من بعض المظاهر الدالة على هذا الأمر، بل في عصر الأفراد. ومن هذا المنظور، وبعد أن شارفت البشرية، في خلال القرن

العشرين، أسوأ أخطار تاريخها، تمكنت من تجاوز المحن بأفضل مما كان متوقعاً.

وبالرغم من أن عدد سكان الأرض قد زاد أربع مرات خلال مائة عام، يبدو لي إجمالاً أن كل إنسان أصبح أكثر إدراكاً مما مضى لفرديته، وأكثر وعياً لحقوقه وأقل دون شك لواجباته، وأكثر اهتماماً بموقعه في المجتمع وصحته ورفاهيته وجسده ومستقبله الخاص وقدراته، وكذلك هويته أياً كان المضمون الذي يحدده لها.

ويبدو لي كذلك اليوم أن كلاً منا، لو عرف استغلال الوسائل المذهلة التي توجد بمتناول يده، قد يؤثر تأثيراً بارزاً في معاصريه والأجيال القادمة، شرط أن يكون لديه ما يقوله لهم، وشرط أن يكون مبدعاً أيضاً لأن الحقائق الجديدة لا تصلنا مرفقة بطريقة استعمالها، وشرط ألا يقبع في منزله مغمغماً: «أيها العالم الظالم! لا أريدك!»

إن هذا التقوقع قد يكون عقيماً كذلك بالنسبة إلى الشكل الآخر من القلق الذي تثيره العولمة. ففي هذه الحالة، ليس التجانس من خلال التفاهة موضع النقد بل التجانس من خلال الهيمنة، وهذا أكثر أنواع القلق انتشاراً والسبب في الكثير من النزاعات الدموية بالإضافة إلى القلاقل العديدة.

ويمكن التعبير عن هذا القلق كما يلي: هل العولمة شيء آخر غير

الأمركة؟ ألن تكون إحدى عواقبها فرض لغة واحدة، ونظام اقتصادي وسياسي واجتماعي واحد، وأسلوب عيش واحد وسلم معايير واحد، أي تلك التي تخص الولايات المتحدة الأميركية؟ وإذا ما سلَّمنا بما يقوله بعضهم، فظاهرة العولمة لا تعدو كونها قناعاً وتمويهاً وحصان طروادة تخفي وراءها محاولة للسيطرة على العالم.

بالنسبة إلى أي مراقب متبصر، تبدو فكرة تطور التقنيات والعادات «بتوجيه من بعد» من قوة عظمى واحدة أو تكتل قوى عظمى، فكرة عبثية. وبالمقابل، لنا أن نتساءل تساؤلاً مشروعاً ما إذا كانت العولمة لن تعزز تفوق حضارة أو هيمنة قوة عظمى مما يطرح خطرين ماحقين، الأول هو خطر رؤية اللغات والتقاليد والثقافات تضمحل شيئاً فشيئاً، والثاني هو خطر رؤية المؤتمنين على هذه الثقافات المهددة يعتمدون مواقف أكثر راديكاليةً، وأكثر انتحارية.

إن مخاطر الهيمنة حقيقية، بل يبدو ضرباً من التلطيف التحدث عن «مخاطر» فحسب. ومما لا شك فيه أن الحضارة الغربية قد اكتسبت، منذ قرون عديدة، موقعاً متميزاً بالنسبة إلى الحضارات الأخرى، حضارات آسيا وأفريقيا وأميركا ما قبل كولومبوس، وأوروبا الشرقية، التي وجدت نفسها أكثر فأكثر تهميشاً، ومتأثرة تأثراً عميقاً، إن لم نقل مقولبة، من قبل الغرب المسيحي. ولا شك كذلك أن الدول

الغربية، مع انهيار الاتحاد السوفياتي، قد نجحت في إرساء الهيمنة المطلقة لنظامها الاقتصادي والسياسي الذي أصبح المعيار للعالم أجمع. وعلاوة على ذلك، لا حاجة إلى الإكثار من الاستدلالات إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة التي أضحت، في أعقاب الحرب الباردة، القوة العظمى الحقيقية الوحيدة، تمارس اليوم على العالم أجمع هيمنة لا مثيل لها، وهي هيمنة تتجلَّى بشتى الأساليب، من خلال تحرك مدروس أحياناً ـ لحل نزاع إقليمي أو لزعزعة خصم أو لتحطيم السياسة الاقتصادية لأحد المنافسين ـ، ومن خلال حثٍ لا واعٍ، في أغلب الأحيان أيضاً، بواسطة القوة وجاذبية النموذَج ـ المثال. وهكذا، ينزع بلايين الرجال والنساء الذين ينتمون إلى حضارات متباينة ومختلفة، إلى تقليد الأميركيين والأكل مثلهم واللبس والكلام والغناء على شاكلتهم، أو كما يتصوَّرون أنهم يفعلون.

ولئن قمت بتعداد كل هذه البداهات فذلك لأنه يبدو لي مفيداً التذكير بها صراحةً قبل طرح الأسئلة المنبثقة منها، وهذه الأسئلة هي الآتية: إلى أي مدى ستكون الثقافة العالمية التي تتبلور يوماً بعد يوم، غربية أساساً بل أميركية على الخصوص؟، وهذا السؤال يحيلنا على أسئلة أخرى: ماذا سيكون مصير الثقافات المتنوعة؟ ماذا سيكون مصير اللغات الكثيرة التي نتحدث بها اليوم؟ مجرد لهجات محلية محكومة بالانقراض عاجلاً أم آجلاً؟ وفي أي مناخ سوف تحدث العولمة في العقود المقبلة ما دامت تبدو مدمِّرة أكثر فأكثر للثقافات

واللغات والشعائر والمعتقدات والتقاليد، ومدمِّرة أيضاً للهويات؟ إذا كان كل منا محكوماً بالتنكر لذاته من أجل بلوغ الحداثة كما تتحدَّد أو سوف تتحدَّد، ألن تتعمم ردة الفعل السلفية وينتشر العنف كذلك؟

IV

ترويض الفهد

١

لا تسعى هذه الدراسة، لا في الصفحات السابقة ولا في الصفحات اللاحقة، إلى الإحاطة بمجمل الظواهر ـ الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية... ـ التي يشملها مفهوم العولمة، بقدر ما لم تسعَ في الفصول الأولى إلى الإحاطة بمفهوم الهوية الواسع. وهدفها، في هذا المقام أيضاً، أكثر تواضعاً ودقةً ويتمثل في محاولة فهم الطريقة التي تؤجج بها هذه العولمة السلوكيات الانتمائية، والطريقة التي قد تجعل بواسطتها هذه السلوكيات أقل إجراماً في يوم من الأيام.

وينطلق تحليلي من الملاحظة التالية: عندما يرى المجتمع في الحداثة «يد الغريب»، ينزع إلى رفضها والاحتماء منها. ولقد تطرقت مطولاً إلى هذه المسألة بشأن العالم العربي ـ الإسلامي وعلاقاته المعقدة مع كل ما يأتيه من الغرب. ونلاحظ ظاهرة مماثلة اليوم في مختلف أنحاء العالم، في ما يتعلق بالعولمة. وإذا ما أردنا ألا تثير هذه العولمة، لدى الملايين والملايين من أمثالنا، رفضاً منهجياً وحانقاً وانتحارياً، من المهم ألا تظهر الحضارة العالمية التي تقوم العولمة

ببنائها أميركية حصراً، وأن يتمكن كل إنسان من التماهي معها قليلاً، وألّا يعتبر أنها غريبة تماماً، وبالتالي، عدائية.

وهنا أيضاً، يبدو لي من المفيد أن أذكر بالمبدأ الأساسي الذي هو مبدأ «التبادلية». فكل منا يجب بالضرورة أن يعتمد اليوم عناصر متعددة وافدة من الثقافات الأكثر تفوقاً؛ على أن يستطيع التحقق كذلك من اعتماد بعض عناصر ثقافته الخاصة ـ الشخصيات والأنماط والتحف الفنية وأدوات الاستعمال اليومية وأنواع الموسيقى والمأكل والمفردات... ـ في كل القارات، بما فيها أميركا الشمالية، وانتسابها إلى التراث العالمي المشترك بين البشر أجمعين.

إن الهوية، قبل أي شيء، مسألة رموز بل مظاهر. فعندما أصادف، في أحد المحافل، أشخاصاً يحملون أسماءً ترن كإسمي، ولهم لون البشرة نفسها أو الميول عينها بل العاهات ذاتها، أستطيع أن أشعر بأنني ممثل في هذا المحفل، فهناك «خيط انتماء» يربطني به، قد يكون رفيعاً أو سميكاً، ولكنه يتراءى سريعاً للذين تكون هويتهم موضوعاً بالغ الحساسية.

وما يصح على محفل يصح كذلك على مجتمع أو وطن، وعلى الجماعة العالمية أيضاً. فأينما كنا، نحتاج إلى علامات التماهي هذه، إلى هذه الجسور التي تقودنا نحو الآخر ـ ولا تزال هذه الطريقة الأكثر «تمدناً» لإشباع الحاجة الانتمائية.

إن بعض الجماعات التي تكترث لهذا الجانب من الأمور حين يتعلق الأمر بالحد من التوترات الداخلية، لا تعيره القدر نفسه من الأهمية ما إن يتعلق بالعلاقة بين الثقافات المتنوعة على الصعيد العالمي. وأفكر في الولايات المحدة بالطبع. فسواء كان المرء من أصل بولندي، أو إيرلندي أو إيطالي أو إسباني، كلما جلس أمام شاشة التلفاز، لا بد أن يشاهد أسماءً ووجوهاً بولندية وإيرلندية وإيطالية وأفريقية وإسبانية. ويكون الأمر أحياناً منهجياً و «مصطنعاً» ومدبراً بحيث يسبب الإزعاج. ففي المسلسلات البوليسية الأميركية، يكون المغتصب تسع مرات من أصل عشر أشقر وعيناه زرقاوين حرصاً على عدم تقديم صورة سلبية عن الأقليات. وعندما يكون المجرم أسود، والتحري الذي يلاحقه أبيض، يكون رئيس الشرطة أسود أيضاً. هل هذا الأمر مزعج؟ ربما. ولكننا عندما نستحضر الأفلام القديمة عن رعاة البقر والهنود، حيث تجري إبادة هؤلاء على بكرة أبيهم وسط التصفيق المحموم للمشاهدين الصغار، نجد أن الموقف الحالي هو أهون الشرين.

وبعد، فأنا لا أريد كذلك إضفاء صدقية على ممارسات التوازن هذه أكثر مما تستحق، لأنها إذا كانت تساعد أحياناً على انحسار الأحكام المسبقة العنصرية أو الإتنية أو غيرها، فهي غالباً ما تساهم في استمرارها. فباسم المبدأ نفسه ـ «أن لا مواطن أميركياً يجب أن يشعر

بالإهانة أمام ما يشاهده أو يسمعه» ـ تكاد تكون أي علاقة، بين أبيض وسوداء، أو بين بيضاء وأسود، محرمة لأن الرأي العام، كما يقال لنا، لا يرتاح إلى هذا النوع من الاختلاط. وبالتالي، تدبر الأمور بحيث «يخالط» كل إنسان أشخاصاً ضمن «قبيلته». وهنا أيضاً، تبدو الأمور منهجية ومتوقعة لدرجة تثير الغضب بل الشعور بالإهانة.

تلك هي انحرافات الإجماع الطفولي... غير أن هذه الانحرافات لا تلغي في اعتقادي صحة الفكرة البسيطة السائدة اليوم في الولايات المتحدة وفحواها أن كل مواطن، لا سيما كل مواطن «أقلوي»، يجب أن يتماهى مع الأسماء والوجوه التي يشاهدها على شاشة التلفاز، وأن تكون صورته إيجابية كي لا يشعر بالاستبعاد عن المجتمع.

إنها فكرة تستحق أن تستعاد في إطار أشمل: فبما أن الكرة الأرضية قاطبةً تستطيع تلقي الصور والأصوات والسلع نفسها، أليس من الطبيعي أن تمثل هذه الصور والأصوات والسلع كل الثقافات، وأن يتمكن كل إنسان من التماهي معها، وألا يصار إلى استبعاد أحدٍ عنها؟ فعلى الصعيد العالمي، كما داخل كل مجتمع، يجب ألّا يشعر أي كان بأنه منتهك، محتقر، عرضة للاستهزاء، «مجسِّداً للشر» بحيث يجد نفسه مرغماً، للعيش مع الآخرين، على ستر دينه أو لون بشرته أو لغته أو اسمه أو أي عنصر من العناصر المكوِّنة لهويته بخجل. ويجب أن يكون كل شخص قادراً على الاضطلاع، مرفوع الرأس، من دون خوف ولا ضغينة، بكل انتماء من انتماءاته.

إنها لكارثة حقيقية أن تسلك العولمة في سيرورتها مسلكاً أحادياً: من جهة، «المرسِلون العالميون»، ومن جهة أخرى، «المستقبلون»؛ من ناحية، «القاعدة»، ومن ناحية أخرى، «الشواذ»؛ من جانب، المؤمنون بأن سائر العالم لن يعلِّمهم شيئاً، ومن جانب آخر، المقتنعون بأن العالم لا يريد أن يسمعهم قط.

وأنا، إذ أكتب هذه الكلمات، لا أفكر فقط في نزعة الهيمنة بل كذلك في تلك النزعة الأخرى التي تتجلى في مختلف أرجاء الأرض، وتمثل عملياً نقيض النزعة الأولى، أو صورتها السلبية، ولا تقل عنها سوءاً: النزعة للغيظ.

كم من الأشخاص، إذا اعتراهم الدوار، يقلعون عن فهم ما يجري. كم من الأشخاص يعدلون عن المساهمة في الحضارة العالمية الناشئة لأنهم قرَّروا نهائياً بأن العالم الذي يحيط بهم غامض وعدائي ومفترس ومسعور وشيطاني. كم من الأشخاص ينزعون إلى التقوقع في موقع الضحايا، ـ ضحايا أميركا، ضحايا الغرب، ضحايا الرأسمالية أو الليبرالية، ضحايا التكنولوجيا الحديثة، ضحايا وسائل الإعلام، ضحايا التغيير... ولا أحد ينكر أن هؤلاء الأشخاص يشعرون فعلاً بأنهم منتهكون ويتعذبون من جراء ذلك، ولكن ردة فعلهم تبدو لي مزعجة. فالتقوقع في ذهنية ضحية الاعتداء أكثر تدميراً للضحية من الاعتداء نفسه، وهذا صحيح بالنسبة إلى المجتمعات والأفراد على

السواء، فيتقوقع الناس ويتمترسون ويحتمون من كل شيء، ويحبسون أنفسهم، ويجترون أحقادهم، ويكفون عن البحث والاستكشاف، ويراوحون مكانهم، ويخشون المستقبل والحاضر والآخرين.

إلى الذين يستجيبون على هذا النحو، أود أن أقول دائماً: العالم اليوم لا يشبه الصورة التي ترسمونها عنه! وليس صحيحاً أن قوى غامضة وكلية القدرة تديره! وليس صحيحاً أنه ملك «الآخرين»! لا شك أن ضخامة العولمة والسرعة المذهلة للتغييرات الجارية تثير لدى كل منا الشعور بالاجتياح والعجز عن تغيير مجرى الأمور. ولكن يجب ألّا ننسى أن هذا الشعور يخالج الكثيرين بمن فيهم أولئك الذين اعتدنا رؤيتهم في أعلى السلَّم.

لقد قلت في فصل سابق إن الجميع في عصرنا يشعرون بأنهم من الأقليات ويعيشون في المنفى، ذلك أن الانطباع يتكون لدى كل الجماعات والثقافات بأنها تواجه من هو أقوى منها، ولا تستطيع صون تراثها. فالجنوب والشرق يعتبران أن أميركا تسيطر على العالم، وباريس ترى ذلك أيضاً، ومع ذلك، عندما ننتقل إلى الولايات المتحدة، ماذا نصادف؟ نجد أقليات تعكس كل تنوع العالم، وتشعر كلها بالحاجة إلى تأكيد انتمائها الأصلي. وحين نستعرض كل هذه الأقليات، ونسمع مراراً وتكراراً أن السلطة بيد الرجال البيض، وبيد البروتستانت الأنغلو ـ ساكسونيين، يدوي فجأة انفجار مروع في مدينة أوكلاهوما. من الفاعلون؟ إنهم رجال بيض أنغلو ـ ساكسونيون وبروتستانت مقتنعون

بأنهم أكثر الأقليات تهميشاً وانتهاكاً، ومؤمنون بأن العولمة تنذر بنهاية أميركا التي «تخصهم». ويمثل تيموثي مكفاي وأعوانه بالضبط، بالنسبة إلى سائر العالم، النموذج الإتني للذين يفترض بهم السيطرة على العالم والتحكم في مستقبلنا؛ أما هؤلاء الأشخاص فإنهم يعتقدون بأنهم مجرد فصيلة في طور الانقراض لا تملك سلاحاً سوى أكثر أشكال الإرهاب إجراماً.

من يملك العالم؟ لا عرق ولا أمة تحديداً. فالعالم ملك لكل الذين يريدون أن يجدوا موقعاً فيه أكثر من أي وقت مضى، وملك للذين يسعون إلى استيعاب القواعد الجديدة للعبة ـ مهما كانت محيرة ـ لخدمة مصالحهم.

ومنعاً لأي لبس، أشدد على أنني لا أسعى إلى إرخاء حجاب خفرٍ على فظائع العالم الذي نعيش فيه. فمنذ بداية هذا الكتاب، لم أفعل سوى التنديد بكل ما يسوده من خلل وتطرف وإجحاف وانحرافات قاتلة، وما أناهضه هنا، بشيء من الحماسة، هو النزعة إلى اليأس والموقف الشائع لدى أنصار ثقافات «الأطراف» الذي يقوم على الاستسلام للمرارة والإذعان والسلبية، وعدم الخروج منها إلا بالعنف الانتحاري.

لا شك عندي أن العولمة تهدد التنوع الثقافي، لا سيما تنوع اللغات وأساليب العيش، بل أنا مقتنع بأن هذا التهديد أكثر خطورة

بكثير مما سبق، كما سأقول مجدداً في الصفحات التالية؛ ولكن العالم اليوم يقدم إلى الذين يريدون حماية الثقافات المحددة الوسائل الدفاعية. وبدلاً من الأفول والاضمحلال وسط اللامبالاة كما كان عليه الوضع منذ قرون عديدة، أصبحت هذه الثقافات تملك إمكانية الصراع من أجل البقاء. أفليس من الغباوة عدم استغلالها؟

تشكل التحولات التكنولوجية والاجتماعية التي نشهدها ظاهرة تاريخية بالغة التعقيد والضخامة، يمكن لكل إنسان الإفادة منها، ولا أحد ـ ولا حتى أميركا! ـ يستطيع التحكم فيها. فالعولمة ليست أداة «نظام جديد» يحاول «بعضهم» بسطه على العالم بل قد أشبهها بحلبة ضخمة، مفتوحة من كل الجهات، تدور فيها، بصورة متزامنة، آلاف المبارزات والمعارك، ويمكن لأيٍّ كان ولوجها حاملاً خطابه وأسلحته، وسط تنافر أصوات يفلت من كل سيطرة.

تبدو شبكة إنترنيت، على سبيل المثال، من الخارج ومع ريبة مسبقة، وحشاً عالمياً إشعاعياً يستخدمه أقوياء العالم لتطويق الأرض بأطرافهم الأخطبوطية. أما من الداخل، فهذه الشبكة أداة رائعة لممارسة الحرية، وفضاء يقوم على المساواة بصورة معقولة، وبمقدور كل إنسان استعمالها كما يشاء. ويستطيع أربعة طلاب بارعون داخل هذا الفضاء أن يمارسوا سلطة تضاهي سلطة رئيس دولة أو شركة نفطية. وإذا كانت

الغلبة في هذه الشبكة للغة الانكليزية، فتعدد اللغات يزدهر فيها يوماً بعد يوم، بفضل بعض الاختراعات في مجال الترجمة المتداولة ـ وهي اختراعات لا تزال في بداياتها، ولا تزال محدودة ومضحكة أحياناً، ولكنها واعدة.

وبصورة أشمل، تقدم وسائل الاتصال الحديثة لأعداد كبيرة من معاصرينا، لأشخاص يعيشون في كل الدول ويحملون كل التقاليد الثقافية، إمكانية المساهمة في تكوين ما سيعرف غداً بثقافتنا المشتركة.

إذا أردنا الحؤول دون اندثار لغتنا، وأن تحظى الثقافة التي ترعرعنا في كنفها بالاعتراف والاحترام والحب، وأن ينعم المجتمع الذي ننتمي إليه بالحرية والديموقراطية والكرامة والرفاه، فالمعركة ليست خاسرة سلفاً. وتشير بعض الحالات التي نشهدها في كل القارات إلى أن الذين يكافحون ببراعة ضد الطغيان والظلامية والتمييز العنصري والازدراء والنسيان، قد ينتصرون في أغلب الأحيان، وكذلك القول بالنسبة إلى الذين يكافحون الجوع والجهل أو الأوبئة. إننا نعيش في عصر مدهش يستطيع فيه أي إنسان يملك فكرة، سواء أكانت عبقرية، فاسدة، أم سطحية أن ينقلها في خلال النهار إلى عشرات الملايين من البشر.

إذا كنا نؤمن بشيء ما، ونحمل في أعماقنا ما يكفي من الطاقة والحماسة والشغف ونهم العيش، يمكننا أن نجد في الإمكانات التي يقدمها العالم اليوم الوسائل لتحقيق بعض أحلامنا.

٢

هل حاولت القول، من خلال هذه الأمثلة، إن حضارة اليوم، كلما تضعنا بمواجهة مشكلة، تقدم لنا، وبصورة أعجوبية، وسائل حلها؟ لا أعتقد أن في الأمر ما يسمح لنا باستنتاج قانون ما. لا ريب في أن القوة الهائلة التي منحها العلم والتكنولوجيا الحديثة للإنسان، يمكن أن تصلح لاستعمالات متناقضة، بعضها يدمر وبعضها الآخر يرمم. فلم يحدث أن تعرضت الطبيعة لكل هذا الانتهاك، ولكننا قادرون، أكثر من ذي قبل، على حمايتها لأننا نملك وسائل تدخل أكثر تطوراً، ولأن وعينا قد تعاظم عما كان عليه في السابق.

ولا يعني هذا أن تحركنا الترميمي يضاهي دائماً قدرتنا على إلحاق الأذى والضرر كما تدل، للأسف، ظواهر عديدة كانحسار طبقة الأوزون أو الفصائل العديدة التي لا تزال مهددة بالانقراض.

وكان بوسعي التطرق إلى مجالات أخرى غير البيئة. ولئن اخترت هذا المجال بالذات، فلأن الأخطار التي تحدق بها شبيهة بالأخطار التي تواجهنا بها العولمة. ففي الحالتين، يتعرض التنوع للتهديد، وعلى

غرار هذه الفصائل التي عاشت لملايين السنين لتندثر أمام أعيننا. قد تتعرض للاندثار ثقافات عديدة نجحت في البقاء لمئات وآلاف السنين ما لم نتدارك الأمر.

لقد اختفت بعض الثقافات أصلاً، فهناك لغات تنقرض بموت آخر الناطقين بها، وهناك مجتمعات بشرية قد شكلت على مر التاريخ حضارة أصلية تضم آلاف الاختراعات ـ الملبس والعقاقير والرسم والموسيقى والايماءات والحرفيات والمأكل والتراث الشفوي... ـ مهددة بخسارة أرضها ولغتها وذاكرتها ومعرفتها وهويتها الخاصة وكرامتها.

ولا أخص بالذكر المجتمعات التي ظلت منذ البداية بمنأى عن الحركات التاريخية الكبرى بل أتحدث عن المجتمعات البشرية المتعددة في الغرب والشرق، كما في الشمال والجنوب، من حيث أنها تملك جميعها خصوصياتها. ولا يتعلق الأمر، كما أتصوره، بتجميد هذا المجتمع أو ذاك في لحظة من لحظات تطوره، ولا تحويله إلى محط الأنظار، بل بحماية تراثنا المشترك من المعارف والأنشطة، بكل تنوعه، وتحت كل السماوات، من منطقة بروفانس الفرنسية إلى بورنيو، ومن لويزيانا إلى مجاهل الأمازون؛ وكذلك بإعطاء كل البشر إمكانية العيش الكامل في عالمنا المعاصر والإفادة التامة من التطورات التقنية والاجتماعية والفكرية كافة دون فقدان ذاكرتهم الخاصة ولا كرامتهم.

لماذا نهتم بتنوع الفصائل الحيوانية والنباتية أقل مما نهتم بتنوع الثقافات البشرية؟ ألا يجب أن تشمل إرادتنا المشروعة لحماية بيئتنا، البيئة البشرية أيضاً؟ فمن منطلق الطبيعة كما من منطلق الثقافة، سوف يكون كوكبنا تعساً جداً لو لم يبق فيه سوى الفصائل «المفيدة»، وبعض الفصائل الأخرى التي تبدو لنا «تزيينية»، أو التي تكتسب قيمة رمزية.

لدى ذكر كل هذه الجوانب من الثقافة البشرية، يبدو واضحاً أن هذه الثقافة تخضع لمنطقين مختلفين في آن، منطق الاقتصاد الذي ينزع نحو المزيد من المنافسة دون عراقيل، ومنطق البيئة الذي ينطلق من مبدأ الحماية. ويتبع المنطق الأول في الواقع المناخ السائد، ولكن المنطق الثاني سوف يحمل دائماً تعليلاً لوجوده. فحتى الدول الأكثر تأييداً للتجارة الحرة المطلقة تسن قوانين حماية لتفادي، على سبيل المثال، تدمير موقع طبيعي على يد متعهدي البناء. أما في ما يتعلق بالثقافة، فيجب أحياناً اللجوء إلى الوسائل نفسها، وتحديد القيود من أجل تحاشي وقوع ما لا يمكن تعويضه.

ولكن هذا ليس سوى حل موقت. وعلى المدى البعيد، يجب علينا، نحن المواطنين، أن نكمل المسيرة. ولن نربح المعركة من أجل التنوع الثقافي ما لم نكن مستعدين لتجنيد أنفسنا فكرياً وعاطفياً ومادياً لأجل لغة مهددة بالاضمحلال، وللحؤول دون انقراض دب الباندا أو وحيد القرن بالقدر نفسه من الإيمان والاقتناع.

لقد وضعت دوماً اللغة في عداد العناصر التي تحدد الثقافة والهوية، دون أن أشدد على أنها ليست مجرد عنصر من بين عناصر أخرى. وفي هذا القسم الأخير من الكتاب، ربما آن الأوان لفصلها عن العناصر الأخرى وإيلائها الأهمية التي تستحق.

تكاد اللغة تعتبر على الدوام أحد أهم الانتماءات التي نعترف بها، أقلّه بمستوى أهمية الدين الذي كانت غريمته الأولى، عبر التاريخ، بصورة ما، وحليفته في بعض الأحيان. وعندما تنطق جماعتان مختلفتان بلغتين مختلفتين، لا تكفي ديانتهما المشتركة لتوحيدهما ـ كالكاثوليك الفلامنديين والوالونيين، أو المسلمين الأتراك أو الأكراد أو العرب، الخ؛ كما لا تؤمن وحدة اللغة اليوم في البوسنة التعايش بين الأرثوذكس الصرب والكاثوليك الكروات والبوسنيين المسلمين. وفي كل أرجاء العالم، تفتتت العديد من الدول التي قامت حول لغة مشتركة بسبب الصراعات الدينية، وتمزقت دول عديدة أخرى نشأت حول ديانة مشتركة بسبب الخلافات اللغوية.

هذا في ما يتعلق بالمنافسة. وفي الوقت نفسه، لا شك أن «تحالفات» قديمة نشأت بين الإسلام واللغة العربية، على سبيل المثال، وبين الكنيسة الكاثوليكية واللغة اللاتينية، وبين إنجيل لوثر واللغة الألمانية. وإذا كان الإسرائيليون يملكون اليوم دولةً، فذلك لم يتم بسبب الرابط الديني الذي يوحِّدهم فحسب، مهما كان قوياً

ومتيناً، بل لأنهم استطاعوا أن يتسلحوا، مع العبرية الحديثة، بلغة قومية حقيقية، علماً أن من يعيش في إسرائيل أربعين عاماً دون أن تطأ قدماه عتبة كنيسٍ قط، لا يصبح على هامش المجتمع، وذلك خلافاً لمن يعيش أربعين عاماً في إسرائيل دون أن يقبل تعلم العبرية. ويصح الأمر على دول كثيرة أخرى، في كل أنحاء العالم، ولا حاجة إلى الخوض في استدلالات مطولة للاستنتاج أن الإنسان يستطيع العيش بدون ديانة ولكنه لا يستطيع الاستغناء عن اللغة.

وثمة ملاحظة بدهية أخرى تجدر الإشارة إليها ما إن نقارن هذين العنصرين الأساسيين من عناصر الهوية: يعتبر الدين بطبيعته حصرياً، بعكس اللغة. فالإنسان قد يتكلم العبرية والعربية والإيطالية والأسوجية ولكنه لا يستطيع أن يكون يهودياً ومسلماً وكاثوليكياً ولوثرياً في آن؛ وحتى لو اعتبر نفسه معتنقاً لديانتين معاً، فالآخرون لن يقبلوا وضعه.

انطلاقاً من هذه المقارنة الجوهرية بين الدين واللغة، لا أسعى لتحديد تفوق أو تفضيل، بل أريد فقط لفت الانتباه إلى أن اللغة تتحلى بهذه الخصوصية الفريدة التي تجعل منها عامل هوية وأداة تواصل معاً. ولذلك، خلافاً للتمني الذي أعربت عنه بشأن الدين، لا يبدو لي الفصل بين اللغة والانتماء وارداً أو مفيداً. فاللغة يجب أن تبقى عماد الهوية الثقافية، والتنوع الثقافي عماد كل تنوع بالمطلق.

ودون الخوض في دراسة تفصيلية لظاهرة شديدة التعقيد كالعلاقة بين البشر ولغاتهم، يبدو لي من الأهمية بمكان أن أذكر، في الإطار المحدد لهذه الدراسة، بعض الجوانب التي تتعلق بمفهوم الهوية على الخصوص.

وملاحظتي الأولى أن كل كائن بشري يشعر بالحاجة إلى لغة انتمائية. وتكون هذه اللغة أحياناً مشتركة بين مئات الملايين من الأفراد، أو بين بضعة آلاف منهم فقط، ولكن الأمرين سيان، فعند هذا الحد، وحده الشعور بالانتماء هو الذي يهم، ويحتاج كل منا إلى هذا الرابط القوي والمطمئن.

لا شيء أخطر من محاولة قطع حبل السرة الذي يربط الإنسان بلغته. فعندما ينقطع هذا الحبل أو يتعرض للاهتزاز، ينعكس ذلك بصورة سلبية جداً على كل الشخصية. فالتطرف الذي يسبب إراقة الدماء في الجزائر يُفسَّر بإحباط يتعلق باللغة أكثر مما يتعلق بالدين، لأن فرنسا لم تسعَ قط إلى نصرنة مسلمي الجزائر، ولكنها أرادت استبدال لغتهم بلغتها، بصورة عجلى، ودون منحهم بالمقابل مواطنية حقة. وفي هذا السياق، لم أفهم قط كيف استطاعت دولة تدعي العلمانية أن تطلق على بعض رعاياها تسمية «فرنسيين مسلمين»، وتحرمهم من بعض حقوقهم فقط لأنهم من ديانة أخرى غير ديانتها...

غير أنني أتوقف سريعاً عن الاستطراد، فما وضع الجزائر سوى

أحد الأوضاع المأسوية الكثيرة الأخرى؛ ولن يتسع هذا المقام للتحدث بالتفصيل عن كل ما يقاسيه البشر حتى اليوم وفي كل الدول، فقط لأنهم ينطقون بلغة تثير من حولهم الريبة والعداء والازدراء أو التهكم.

لا بد أن يصاغ بوضوح، دون أيما لبس، ويخضع للمراقبة المستمرة، حق كل إنسان في الاحتفاظ بلغته الانتمائية واستعمالها بحرية، بل تبدو لي هذه الحرية أكثر أهمية من حرية المعتقد لأن هذه الأخيرة تحمي أحياناً عقائد مناهضة للحرية ومنافية للحقوق الأساسية للنساء والرجال. وأنا أتحفظ، من جهتي، عن الدفاع عن حق تعبير أولئك الذين ينادون بإلغاء الحريات وبشتى عقائد الحقد والاستعباد؛ وعلى العكس، فالمناداة بحق كل إنسان في التحدث بلغته يجب ألا يثير أي تحفظ من هذا القبيل.

وهذا لا يعني أن هذا الحق سهل التطبيق على الدوام. ويبقى التنفيذ هو الأهم بعد إعلان المبدأ. فهل يستطيع كل إنسان المطالبة بحقه في الذهاب إلى دائرة رسمية والتحدث بلغته الانتمائية، مع التأكد أن الموظف الذي يجلس قبالته سوف يفهم ما يقول؟ هل يمكن للغةٍ تعرضت طويلاً للقمع، أو أقله للإهمال، أن تعيد التأكيد، بصورة مشروعة، على موقعها على حساب اللغات الأخرى، بما يحتمل ذلك من خطر إرساء شكل آخر من التمييز؟ ولن نستعرض هنا بالطبع كل الحالات المختلفة التي تعد بالمئات، من باكستان إلى منطقة كيبيك،

ومن نيجيريا إلى كاتالونيا، بل يقتضي الأمر الدخول المتعقل في عصر من الحرية والتنوع الصافي، مع تجاوز الإجحافات السابقة من دون استبدالها بأشكال أخرى من الإجحاف والاستعباد والتشدد، ومع الاعتراف لكل إنسان بحقه في التمتع بانتماءات لغوية متعددة ضمن هويته الخاصة.

وبالطبع، لم تولد كل اللغات متساوية. ولكنني أقول بشأنها ما أقوله في الأشخاص، إنها تتمتع كلها، وعلى قدم مساواة، بحق احترام كرامتها. فمن منطلق الحاجة إلى الهوية، تضطلع اللغة الانكليزية واللغة الإيسلندية بالدور نفسه، ولكن هاتين اللغتين لا تتساويان أمام الوظيفة الأخرى للغة، أي كونها أداة تواصل.

٣

أود التوقف على عدم المساواة بين اللغات هذا، لبضع صفحات، ولسببٍ يعنيني مباشرةً سبق لي أن تطرقت إليه: فحين أرى لدى البعض في فرنسا مخاوف تتعلق بمسيرة العالم، وتحفظات حيال هذا الاختراع التكنولوجي أو ذاك، وإزاء هذه النزعة الفكرية أو الكلامية أو الموسيقية أو الغذائية أو تلك؛ حين أراقب بوادر «الانكماش» والحنين المفرط بل السلفية، فذلك يكون مرتبطاً في أغلب الأحيان، وبصورة أو بأخرى، بالسخط الذي يشعر به الناس من الانتشار المستمر للغة الإنكليزية وموقعها الحالي كلغة عالمية متفوقة.

ويبدو هذا الموقف، في بعض جوانبه، خاصاً بفرنسا لأن فرنسا نفسها، في مسألة اللغة، كانت تملك طموحات عالية، وقد عانت قبل غيرها الصعود المذهل للغة الانكليزية؛ أما بالنسبة إلى الدول التي لم تكن تملك ـ أو لم تعد تملك ـ تلك التطلعات، فمسألة العلاقة مع اللغة المتفوقة ليست مطروحة بالطريقة نفسها ـ ولكنها واردة!

والمسألة مطروحة بالنسبة إلى الدول الصغيرة والكبرى على

السواء. وبالعودة ثانية إلى مثال اللغة الإيسلندية التي لا يتجاوز عدد الناطقين بها ثلاث مائة ألف نسمة، تبدو المعطيات بسيطة: فكل سكان جزيرة إيسلندة يتحدثون بلغتهم في تعاطيهم اليومي بعضهم بعض، وما إن يتصلوا بالخارج حتى يتحتم عليهم إجادة الإنكليزية. ولكل لغة نطاقها المحدد، ولا تبرز المنافسة مع الخارج لأن الإيسلندية لم تكن يوماً لغة تبادل دولية، كما لا تبرز المنافسة في الداخل لأن أي أمٍّ إيسلندية لن تخاطب إبنها باللغة الإنكليزية.

غير أن الأمور تتعقد ما إن نتطرق إلى ميدان المعرفة الشاسع. فإيسلندة مضطرة إلى بذل جهود مستمرة ومكلفة ليظل شبابها يقرأون ما ينشر في العالم بالإيسلندية بدلاً من الإنكليزية. ولو تهاونت في هذا الشأن، واكتفت باحترام قانون العدد وقانون السوق، فلن تصلح لغتها القومية عما قريب إلا للاستعمال المنزلي، وسوف تتقلص دائرة التداول بها، وتغدو في نهاية المطاف مجرد لغة محلية. ولكي تبقى الإيسلندية لغة قائمة بذاتها، وعنصراً أساسياً من عناصر الهوية، لا يكمن الحل في مواجهة الانكليزية بالطبع لأن هذه المواجهة ستكون خاسرةً سلفاً، إنما في تعهد كل مواطن إيسلندي صون اللغة القومية والعمل على تطويرها وتعزيز علاقتها مع اللغات الأخرى.

والجدير ذكره أننا عندما نلج، على شبكة إنترنيت، المواقع الإيسلندية ـ التي يفترض بها أن تكون الأوفر عدداً نظراً إلى عدد السكان ـ نلاحظ أموراً ثلاثة: أن كل هذه المواقع تقريباً تعتمد اللغة الإيسلندية؛ وأن معظمها يقدم خياراً يتيح، بنقرة صغيرة، الحصول على الترجمة الإنكليزية؛ وأن العديد من هذه المواقع يقترح كذلك لغة ثالثة، الدانمركية أو الألمانية في أغلب الأحيان. وكنت أتمنى أن تتوافر المزيد من اللغات، وبصورة أكثر منهجية، ولكن هذا الحل المعتمد يبدو لي صائباً.

وأوضِّح مقصدي: أن يكون إتقان اللغة الإنكليزية ضرورياً اليوم إذا ما شئنا التواصل مع العالم أجمع، فهذه بداهة لا جدوى من الاعتراض عليها؛ وكذلك لا جدوى من الادعاء بأن الانكليزية وحدها كافية. فحتى لو تلاءمت هذه اللغة تماماً مع بعض حاجاتنا الراهنة، تبرز حاجات أخرى لا تتلاءم معها، لا سيما حاجتنا الانتمائية.

وتمثل الإنكليزية، بالتأكيد، اللغة الانتمائية للأميركيين والبريطانيين وسواهم، ولكنها لا يمكن أن تكون كذلك بالنسبة إلى سائر البشرية، أي تسعة أعشار معاصرينا. ومن الخطر إسناد هذا الدور إليها إلا إذا أردنا رؤية جحافل من البشر الضالين والتائهين الذين يملكون شخصية مشوهة. فلكي يشعر المرء بالارتياح والانسجام في عالمنا اليوم، من الضروري ألا يكون مرغماً، لولوج هذا العالم، على

التخلي عن لغته الانتمائية. فلا يجب إرغام أحدٍ على «الهجرة» الذهنية كلما فتح كتاباً، أو جلس أمام التلفاز، أو خاض نقاشاً، أو انصرف إلى التفكير. ويجب أن يستطيع كل إنسان امتلاك الحداثة بدلاً من أن يتكون لديه الانطباع بأنه يقترضها من الآخرين.

وعلاوة على ذلك، وهنا يكمن أهم جانب تجدر الإشارة إليه اليوم. فاللغة الانتمائية واللغة العالمية لا تكفيان في عصرنا الراهن، ويجب على كل الناس الذين يملكون الوسائل والسن المناسبة والقدرات، الذهاب أبعد من ذلك.

فأن يتمكن فرنسي وكوري، حين يلتقيان، من التحدث والنقاش وعقد الصفقات بالإنكليزية، فهذا يشكل تقدماً دون شك بالنسبة إلى الماضي، ولكن ألا يتمكن فرنسي وإيطالي من التواصل إلا بالانكليزية، فلا جدال بأن هذا الوضع يمثل تقهقراً وإفقاراً لعلاقتهما.

وأن يتمكن العديد من القراء في مكتبة بمدينة مدريد من تذوق فوكنر أو شتاينبك بلغتهما الأصلية، فهذا أمر عظيم؛ ولكن من المؤسف أن يأتي يوم لا يتمكن فيه أحد من قراءة فلوبير أو موسيل أو بوشكين أو ستريندبرغ بلغتهم الأصلية.

انطلاقاً من هذه الملاحظات، أحاول التوصل إلى خلاصة تبدو لي جوهرية: إن الاكتفاء، في مجال اللغات، بالحد الأدنى الضروري،

يتنافى مع روح عصرنا ولو أوحت المظاهر عكس ذلك. فبين اللغة الانتمائية واللغة العالمية، يوجد فضاء رحب، فضاء شاسع يجب أن نعرف كيف نملأه...

وأود الإشارة، لتوضيح كلامي، إلى نموذج من أعقد النماذج وأهمها من حيث النتائج المترتبة عليه ـ وأعني به نموذج الاتحاد الأوروبي. فها هي مجموعة من الدول كان لكل منها مسارها التاريخي وإشعاعها الثقافي، قد باشرت العمل على تقريب مصائرها. فهل تصبح هذه الدول بعد خمسين عاماً فدرالية أو كونفدرالية، ملتحمة نهائياً أم متشرذمة؟ وهل يتسع اتحادها ليشمل أوروبا الشرقية والمتوسط وما هي حدوده؟ هل يشمل البلقان؟ المغرب العربي؟ تركيا؟ الشرق الأدنى؟ القوقاز؟ إن الكثير من الأمور في عالم الغد يعتمد على الإجابة عن هذه التساؤلات، لا سيما العلاقة بين الحضارات المختلفة والديانات المتنوعة ـ المسيحية والإسلام واليهودية. وأياً كان مستقبل البناء الأوروبي، وأياً كان شكل الاتحاد والأمم الشريكة، يبرز سؤال اليوم سوف يبقى مطروحاً على الأجيال القادمة: كيف تدار مسألة تعدد اللغات التي تحصى بالعشرات؟

في مجالات أخرى، يجري الاعتماد الصارم للتوحيد والتجانس والتسوية، ولكن الشكوك تبقى قائمة في المجال اللغوي. فقد يصار غداً إلى اعتماد الجيش والشرطة والحكومة نفسها بالإضافة إلى العملة

الموحَّدة والقانون الموحَّد. ولكن لو جرت المحاولة لإلغاء أبسط اللغات، سوف يؤدي الأمر إلى إثارة أعنف المشاعر وأكثرها جموحاً. ويكمن الحل الأمثل، لتدارك المآسي، في الترجمة، والترجمة، والترجمة مهما بلغت التكاليف...

وفي غضون ذلك، تجري عملية توحيد لم يقررها أحد، ويستاء منها الكثيرون، ولكن الحقائق اليومية تفرضها على الجميع. فما أن يلتقي إيطالي وألماني وأسوجي وبلجيكي في حانة، سواء كانوا طلاباً أم صحافيين أم رجال أعمال أم نقابيين أم موظفين، حتى يعتمدوا بالضرورة لغة مشتركة. ولو قام الاتحاد الأوروبي منذ مائة عام أو حتى خمسين عاماً خلت، لكانت هذه اللغة هي اللغة الفرنسية، أما اليوم فهي الانكليزية.

هل يمكن التوفيق، إلى ما لا نهاية، بين هذين الشرطين الإلزاميين، أي الرغبة في الحفاظ على الهوية الخاصة لكل إنسان، وضرورة التخاطب والتواصل بين الأوروبيين بأقل عراقيل ممكنة؟ وللخروج من هذه المعضلة، ولتفادي النزعات اللغوية المريرة والعقيمة بين الأوروبيين بعد بضع سنوات، لا يكفي الاعتماد على الوقت، فنحن أدرى بما يحدث مع مرور الوقت.

ويتمثل الحل الوحيد الممكن في القيام بتحرك إرادي قد يعزز التنوع اللغوي ويدرجه في العادات انطلاقاً من فكرة بسيطة: فكل

إنسان اليوم يحتاج بالطبع إلى ثلاث لغات، الأولى لغته الانتمائية، والثالثة اللغة الإنكليزية؛ ولا بد، بين اللغتين، من تعزيز لغة ثانية يملك المرء حرية اختيارها، وقد تكون لغة أوروبية على الأغلب ولكن ليس على الدوام. وقد تكون هذه اللغة لكل امرئ، منذ انتسابه إلى المدرسة، اللغة الأجنبية الأساسية، ولكنها قد تكون لغة العاطفة، لغة التبني، اللغة المختارة، اللغة المحبوبة...

هل تكون العلاقات الألمانية ـ الفرنسية غداً بين أيدي الأنغلوفونيين في الدولتين، أو بين أيدي الألمان الفرانكوفونيين والفرنسيين الجرمانوفيين؟ الجواب واضح ولا يرقى إليه الشك. وماذا عن العلاقة بين إسبانيا وإيطاليا؟ وبين جميع الشركاء الأوروبيين؟ يكفي القليل من المنطق السليم والقليل من التبصر والقليل من الإرادة لتكون تيارات المبادلات التجارية والثقافية وغيرها أساساً بأيدي الذين يحملون للشريك أهمية خاصة، وعندما يؤكدون ذلك من خلال التزام ثقافي بارز، أي باعتناقهم لغته الانتمائية، فهؤلاء وحدهم قادرون على المضي قدماً في تطوير هذه العلاقة.

وهكذا، فقد نشهد في السنوات المقبلة إلى جانب «العموميين» الذين يجيدون لغتهم فقط مع الإنكليزية، «الاختصاصيين» الذين يملكون، إلى جانب هذه المعرفة الدنيا، لغتهم المفضلة للتواصل التي اختاروها بحرية، وفقاً لميولهم الخاصة، والتي يحققون بواسطتها

نجاحهم الشخصي والمهني. ولا شك أن عدم معرفة الإنكليزية سوف يشكل عائقاً مهماً على الدوام، ولكن معرفة الإنكليزية دون غيرها، سوف يكون، وعلى نحو متعاظم، عائقاً حقيقياً، حتى للذين تعتبر الإنكليزية لغتهم الأم.

إن الحفاظ على اللغة الانتمائية والحرص على عدم انحسارها كي لا يضطر الذين ينطقون بها إلى إهمالها لو أرادوا الحصول على ما تقدمه لهم حضارة العصر؛ وتعميم تعليم اللغة الانكليزية كلغة ثالثة دون تحفظ ومع التوضيح المستمر للشباب كم هي ضرورية وغير كافية معاً؛ وفي الوقت نفسه، تعزيز التنوع اللغوي والعمل داخل كل دولة على أن يجيد الكثيرون الإسبانية والفرنسية والبرتغالية والألمانية وكذلك العربية واليابانية والصينية ومائة لغة أخرى يندر التخصص بها ويكون هذا التخصص، بالتالي، أهم بالنسبة إلى المتخصص والمجتمع على السواء. ذلك هو درب الحكمة الذي يجب أن يسلكه من يريد أن يحصل على الاغتناء من هذا التطور المذهل في مجال الاتصالات، وعلى المستويات كافة، بدلاً من الإفقار والارتياب الشامل وتشويش الأذهان.

لن أنكر أن الاتجاه الذي أقترحه للحفاظ على التنوع الثقافي يتطلب قدراً من التطوع. ولكننا إذا أقلعنا عن بذل هذا الجهد وتركنا

الأمور تسير على ما هي عليه، وإذا ما ظلت الحضارة العالمية التي تتشكل أمام أعيننا تبدو، في السنوات المقبلة، أميركية بالدرجة الأولى، وأنغلوفونية أساساً، أو حتى غربية بامتياز، يبدو لي أن الجميع سوف يخسرون: الولايات المتحدة لأنها سوف تؤلب ضدها قسماً كبيراً من دول العالم لا يقبل موازين القوى الحالية؛ والمؤتمنون على الثقافات غير الغربية لأنهم سوف يفقدون تدريجاً كل ما يمثل علة وجودهم، وينساقون وراء ثورة لا نهاية لها؛ وأوروبا، ربما أكثر من الجميع، سوف تخسر على الجهتين لأنها ستكون الهدف الأول للذين يعتبرون أنفسهم مقصيين، مع عجزها عن الحفاظ على تنوعها اللغوي والثقافي الخاص.

٤

كدت أضع لهذه الدراسة عنواناً مزدوجاً: الهويات القاتلة أو ما السبيل لترويض الفهد. لماذا الفهد؟ لأنه يقتل إذا ما تعرض للاضطهاد، ويقتل إذا ما سنحت له الفرصة، والأسوأ هو إطلاق سراحه بعد إصابته، ولأنه قابل للترويض تحديداً.

وهذا ما كنت أريد قوله قليلاً في هذا الكتاب عن الرغبة الانتمائية، أنه يجب عدم التعامل مع هذه الرغبة لا بالاضطهاد ولا بالتساهل بل مراقبتها، ودراستها بهدوء، وتفهمها، ثم ترويضها وتدجينها لو شئنا ألا يتحول العالم إلى غابة، وألا يشبه الغد أبشع صور الماضي، وألا يضطر أبناؤنا، بعد خمسين أو مائة عام، أن يشهدوا المجازر والترحيل وغير ذلك من أشكال «التطهير»، أن يشهدوها مثلنا عاجزين بل واقعين أحياناً ضحاياها.

وقد فرضت على نفسي، كلما دعت الحاجة، أن أذكر الوسائل التي قد تهدىء من روع «الفهد»، لا لأنني أملك حقائق تخولني القيام بذلك، بل لأنني، ومنذ أن شرعت بهذه الدراسة، لم أعتبره تصرفاً

مسؤولاً أن أكتفي بالتمني وأعدِّد الشروط الضرورية بل أن أشير كذلك، على مر الصفحات، إلى بعض الطرق الذي يبدو لي واعداً، وبعضها الآخر الذي يتراءى لي مسدوداً.

غير أن هذا الكتاب، بالرغم من ذلك، ليس دليلاً للعلاجات الشفائية. فعندما يتعلق الأمر بحقائق بالغة التعقيد والاختلاف، لا يمكن نقل أي صيغة كما هي من بلد إلى آخر. وقد استعملت كلمة «صيغة» عن قصد لأنها في لبنان تتكرر دائماً في الأحاديث للدلالة على التسوية التي تتوزع بموجبها السلطة بين الطوائف الدينية الكثيرة. وأنا أسمعها حولي منذ حداثتي، بالإنكليزية والفرنسية، ولا سيما بالعربية، وهي كلمة تذكر بصياغة الحلي.

وتستحق «الصيغة اللبنانية» في ما تحمله من خصوصية، دراسة مطوَّلة، ولن أذكرها في هذا المقام إلا من أجل طابعها الأقل خصوصيةً والأكثر نموذجيةً وقدوةً، ليس بصفتها لائحة تضم حوالى عشرين جماعةً لا تزال تسمى «طوائف»، بمساراتها الخاصة ومخاوفها الأزلية وصراعاتها الدموية ومصالحاتها المدهشة، بل فقط من حيث فكرتها التأسيسية وفحواها أن احترام التوازنات يجب أن يتأمن بنظام محاصة دقيق.

وأبدأ بالتساؤل التالي لتحديد إطار كلامي: عندما يشعر سكان إحدى الدول أنهم ينتمون إلى جماعات مختلفة ـ دينية ولغوية وإتنية

وعرقية وقبلية وغيرها ـ، كيف يجب «إدارة» هذا الواقع؟ هل تؤخذ هذه الانتماءات في الحسبان؟ وإلى أي حد؟ هل يجب أن نتجاهلها بالأحرى ونتصرف كما لو أننا لا نراها؟

تتعدَّد الإجابات، وتمثل تلك التي وضعها مؤسسو لبنان الحديث بكل تأكيد الخيار الأقصى الذي يستحق الاحترام لاعترافه الشكلي بالجماعات المتعددة، ولكنه يحمل منطق الاعتراف إلى درجة التطرف. وكان بالإمكان أن يشكل هذا الخيار نموذجاً وقدوةً ولكنه أصبح مثالاً لا يحتذى، وذلك إلى حد كبير بسبب الحقائق المعقدة في الشرق الأدنى، وكذلك جزئياً بسبب ثغرات هذه الصيغة نفسها وجمودها ومحاذيرها وتنافرها.

ولا يجب بالضرورة تحقير هذه التجربة برمتها. فقد قلت في بادىء الأمر إنها «تستحق الاحترام» لأنه سلوك يستحق الاحترام ذاك الذي أعطى موقعاً لكل طائفة بدلاً من تسليم السلطة كلها لطائفة واحدة، والحكم على الطوائف الأخرى بالخضوع أو الاندثار؛ وهو يستحق الاحترام لأنه وضع نظاماً قائماً على توازنات دقيقة ساعد على ازدهار الحريات والفنون في منطقة تهيمن عليها الأنظمة ذات الديانة الواحدة والأيديولوجيا الواحدة والحزب الواحد أو اللغة الواحدة، ولا يملك فيها الذين لم يحالفهم الحظ في أن يولدوا في الجانب الصحيح من الحدود الفاصلة بين الجماعات خياراً آخر سوى الإذعان أو النفي

أو الموت. ولكل هذه الأسباب، أقول وأكرر أن التجربة اللبنانية، بالرغم من إخفاقاتها، تبقى في نظري أشرف من تجارب أخرى في الشرق الأدنى وغيره، تلك التي لم تسفر عن اندلاع حرب أهلية، أو ليس بعد، ولكنها أرست استقرارها النسبي على القمع والطغيان و«التطهير» والتمييز الفعلي.

غير أن الصيغة اللبنانية التي انطلقت من فكرة جديرة بالاحترام انحرفت وشابها الفساد. وكان فشلها نموذجياً من حيث أنه أظهر جلياً حدود نظام المحاصة وكل رؤية «طائفية».

لقد كان الهم الأول «لمخترعي» الصيغة اللبنانية تفادي المواجهة في خلال الانتخابات بين مرشح مسيحي ومرشح مسلم، وذلك للحؤول دون التفاف كل طائفة تلقائياً حول «ابنها»؛ وكان الحل الذي جرى اعتماده يقوم على التوزيع المسبق للمناصب المختلفة بحيث لا تتم المواجهة قط بين طائفتين، بل بين مرشحين ينتميان إلى الطائفة عينها. وكانت هذه الفكرة ذكية ومنطقية من الناحية النظرية. ولكن، عندما جرت محاولة تطبيقها على كل مستويات الحكم، من رئاسة الجمهورية إلى المجلس النيابي والوظائف العامة، أصبح كل منصب «ملكاً» لطائفة واحدة في الواقع!

عندما كنت شاباً، غالباً ما نددت بهذا النظام العجيب الذي لا يختار المرشح الأكفأ للوظيفة نفسها بل المرشح الذي «تعود» هذه

الوظيفة إلى طائفته. وما زلت حتى اليوم على موقفي كلما سنحت لي فرصة التعبير عنه مع فرق واحد وهو أنني كنت أريد استبدال هذا النظام بأي شكل آخر حين كنت في التاسعة عشرة، أما وقد بلغت التاسعة والأربعين، فأنا أتمنى استبداله، ولكن لا بأي شيء آخر.

وأنا، إذ أكتب ذلك، أنظر إلى أبعد من لبنان. فلئن تبين فساد النظام الذي قام في هذا البلد، لا يجب باعتقادي أن نستنتج من هذه الحقيقة خلاصات أكثر فساداً، كأن نعتبر، على سبيل المثال، أن المجتمعات المتعددة الطوائف، لا «تصلح للديموقراطية»، وأن الحكم الصارم وحده كفيل بالحفاظ على السلم الأهلي فيها.

وغالباً ما نسمع من بعض دعاة الديموقراطية هذا الخطاب الذي يريد أن يكون «واقعياً» بالرغم من أن أحداث السنوات الأخيرة جاءت لتثبت العكس. وإذا كانت الديمقراطية لا تفلح دوماً في تسوية المشاكل المسماة «بالإتنية»، فلم يثبت قط أن الديكتاتورية أوفر حظاً. فهل كان نظام الحزب الواحد في يوغسلافيا أكثر قدرةً على المحافظة على السلم الأهلي من تعدد الأحزاب في لبنان؟ كان يمكن أن يظهر الماريشال تيتو، منذ ثلاثين عاماً، أهون الشرين، لأن العالم لم يعد يرى الشعوب المختلفة تتناحر. أما اليوم، فالعالم يكتشف أن لا مشكلة أساسية قد سويت بل على العكس.

إن ما حدث في معظم دول العالم الشيوعي سابقاً لا يزال حاضراً في الأذهان بحيث يغني عن الخوض في استدلالات طويلة. ولكن لا ضير ربما من التشديد على أن الأنظمة التي تحظر كل حياة ديموقراطية تساعد، في الواقع، على تعزيز الانتماءات التقليدية. فعندما تسود الريبة في أحد المجتمعات، تكون الأشكال الأخيرة من التضامن هي الأعمق والأقوى؛ وعندما تخنق كل الحريات السياسية أو النقابية أو الأكاديمية، تصبح أماكن العبادة الأماكن الوحيدة التي يمكن التجمع فيها والمناقشة والشعور بالتضامن في المحن والشدائد. فالكثيرون دخلوا في العالم السوفياتي «بروليتاريين» و «أمميين»، ثم خرجوا منه أكثر «تديناً» و «قوميةً» من ذي قبل. ومع مرور الوقت، تبدو الأنظمة الديكتاتورية «العلمانية» المزعومة موائل للتطرف الديني، فالعلمانية دون ديموقراطية كارثة للديموقراطية وللعلمنة على السواء.

غير أنني أكتفي بهذا القدر، إذ ما جدوى الاستفاضة في هذا التفنيد؟ فبالنسبة إلى الذي يتطلع إلى عالم تسوده الحرية والعدالة، لا تعتبر الديكتاتورية في مطلق الأحوال حلاً مقبولاً، دونما حاجة إلى المماحكة بشأن عدم قدرتها الجلية على حل المشاكل المتعلقة بالانتماء الديني والانتماء الإتني أو الهوية. فالخيار لا يقوم إلا في إطار الديموقراطية.

غير أنني لا أحرز تقدماً يذكر بقولي هذا. فلا يكفي أن نقول «ديموقراطية» ليحدث التعايش المنسجم. فهناك ديموقراطية وديموقراطية، والانحرافات في هذه الحالة لا تقل إجراماً عن انحرافات الديكتاتورية. ويبدو لي أن ثمة نهجين خطرين بصورة خاصة لصون التنوع الثقافي واحترام المبادىء الأساسية للديموقراطية نفسها: نظام المحاصة بالطبع الذي قد يصل إلى درجة العبث، والخيار المعاكس أيضاً الذي يقوم على نظام لا يحترم سوى قاعدة العدد دون أي رادع.

ويعتبر النموذج اللبناني أكثر النماذج المعبرة عن النهج الأول، ولكنه ليس الوحيد. ويقضي هذا النظام بتقاسم السلطة بين مختلف الطوائف، بصورة موقتة، على أمل التخفيف من حدة التواترات، ومع الحرص على دفع الناس تدريجاً نحو شعور بالانتماء الى «المجتمع الوطني». غير أن منطق هذا النظام يتخذ منحى آخر: فما أن يصار إلى تقاسم «قالب الجبنة» حتى ترى كل طائفة أن حصتها ضئيلة وأنها ضحية ظلم سافر، وينقض بعض السياسيين على هذا التذمر ويحولونه موضوعاً دائماً في خطابهم السياسي.

وشيئاً فشيئاً، يجد الزعماء الذين لا يقومون بالمزايدات أنفسهم مهمشين، ويتعزز الشعور بالانتماء إلى «العشائر» المختلفة بدلاً من أن يتضاءل، ويضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع الوطني بل يكاد

ينعدم، ويحدث ذلك على الدوام وسط المرارة وحمامات الدم أحياناً. ولو كنا في أوروبا، لكانت بلجيكا تمثل هذه الحالة. ولو كنا في الشرق الأدنى، لكان لبنان هو الذي يمثل هذه الحالة.

لا شك أنني أقوم بتبسيط الأمور قليلاً، ولكننا نتجه نحو هذا السيناريو ما إن نتجاوز خطاً معيناً في معالجة النزاعات «الإتنية»، وهو الخط الذي يحول الانتماءات الطائفية إلى هويات بديلة عوضاً عن إدراجها في هوية وطنية يعاد تحديدها وتوسيعها.

إن الاعتراف داخل المجتمع الوطني بعدد من الانتماءات ـ اللغوية والدينية والإقليمية، الخ.. ـ غالباً ما يخفف حدة التوترات ويصحح العلاقات بين الفئات المختلفة من المواطنين. ولكن هذه العملية دقيقة ولا يمكن الخوض فيها بسطحية لأن أشياء بسيطة تحدث قد تؤدي إلى عكس ما نتوخاه. فنحاول تسهيل اندماج إحدى الأقليات، ونكتشف بعد عشرين عاماً أننا قد وضعناها في غيتو لا تستطيع الخروج منه؛ وأننا، بدلاً من تصفية الأجواء بين الفئات المختلفة من المواطنين، قد أنشأنا نظاماً لا ينتهي من المزايدات والاحتجاجات والمطالب الحاقدة مع سياسيين جعلوا منه علة وجودهم وخبزهم اليومي.

تتسم كل ممارسة تمييزية بالخطورة حتى لو كانت تجري لمصلحة جماعة قد عانت وذاقت الأمرين، ليس فقط لأننا نستبدل ظلماً بظلم ونعزز الحقد والريبة، بل لسبب مبدئي أكثر خطورة في

اعتقادي: فما دام موقع الفرد في المجتمع سوف يبقى مرتبطاً بانتمائه إلى هذه الجماعة أو تلك، نكون كمن يعمل على استمرار نظام فاسد لا بد أن يعمِّق الانقسامات؛ ولو شئنا تقليص أشكال التفاوت والظلم والنزاعات العرقية أو الإتنية أو الدينية أو سواها، فالهدف العقلاني الوحيد، الهدف المشرِّف الوحيد، يقوم على السعي من أجل أن يعامل كل فرد كمواطن كامل بغض النظر عن انتماءاته.

وبالطبع، لا يمكن تحقيق هذا الهدف بين عشية وضحاها، ولكن هذا ليس سبباً لتوجيه العربة في الاتجاه المعاكس.

٥

لقد أدت مساوىء نظام المحاصة و«الطائفية» إلى الكثير من المآسي في مناطق عديدة من العالم بحيث برَّرت الموقف المعاكس الذي يفضِّل تجاهل الاختلافات والاستناد في كل شيء إلى حكم الأكثرية المعروف بأنه لا يخطىء.

للوهلة الأولى، يعكس هذا الموقف المنطق الديموقراطي السليم الصرف: فأن يكون بين المواطنين مسلمون ومسيحيون وسود وآسيويون وأميركيون ويهود ووالونيون وفلامنديون، هذا أمر لا يعنينا، فلكل واحد منهم صوت في الانتخابات، ولا قانون أفضل من قانون الاقتراع العام! وتكمن مشكلة هذا القانون «المشرِّف» في أنه لا يعمل بطريقة صحيحة ما إن تكفهر الأجواء. ففي ألمانيا بداية العشرينيات، كان الاقتراع العام يصلح لتشكيل ائتلافات حكومية تعكس حالة الرأي العام؛ وفي بداية الثلاثينيات، أسفر هذا الاقتراع العام نفسه، في مناخ أزمة اجتماعية حادة وترويج للأفكار العنصرية، عن إلغاء الديموقراطية. وعندما تمكن الشعب الألماني مجدداً من الاقتراع في أجواء سليمة، كانت قد وقعت ملايين الضحايا. فقانون الأكثرية ليس

دائماً مرادفاً للديموقراطية والحرية والمساواة بل هو أحياناً مرادف للطغيان والاستعباد والتمييز العنصري.

وعندما تعاني إحدى الأقليات القمع، لا يحررها الاقتراع العام بالضرورة بل قد يضيق عليها الخناق. ويجب الكثير من السذاجة ـ أو، على العكس، الكثير من اللؤم ـ للتأكيد أن إعطاء السلطة للأكثرية يؤدي إلى التخفيف من معاناة الأقليات. ففي رواندا، يقدر عدد الهوتو بحوالى تسعة أعشار السكان، وعدد التوتسي بالعشر الباقي. ولو جرت انتخابات «حرة» اليوم في هذا البلد، لما كانت غير إحصاء إتني، ولو حاولنا تطبيق قانون الأكثرية بدون رادع، لأسفر الوضع حتماً عن مجزرة أو حكم ديكتاتوري.

لم أذكر هذا المثال بمحض الصدفة. فعندما ندرس عن كثب السجال السياسي المرافق للمجازر التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤، نلاحظ أن المتطرفين ادَّعوا دوماً أنهم تصرفوا باسم الديموقراطية بل ذهبوا إلى درجة مقارنة انتفاضتهم بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وإبادة التوتسي بتصفية جماعة تتمتع بالامتيازات، كما فعل روبسبيير وأصدقاؤه أيام حكم المقصلة، بل تم إقناع بعض الكهنة الكاثوليك بأنهم يجب أن يدعموا «جانب الفقراء» و «يتفهموا غضبهم»، بحيث أصبح هؤلاء الكهنة متواطئين في إبادة جماعية.

ولئن كانت هذه المحاجة تثير قلقي، فليس فقط لأنها تحاول إضفاء طابع نبيل على الأفعال الشائنة التي يرتكبها القتلة، بل لأنها تبين الطريقة التي قد «تنحرف» فيها أكثر المبادىء سمواً. فالمذابح الإتنية تجري دوماً تحت أسمى الذرائع ـ العدالة والمساواة والاستقلال وحق الشعوب والديموقراطية ومحاربة الامتيازات. وما جرى في العديد من البلدان في السنوات الأخيرة يجب أن يثير ريبتنا كلما استعمل مفهوم ذو طابع عالمي في إطار نزاع يحمل طابعاً يتعلق بالهوية.

تشكل بعض الجماعات البشرية التي تعاني التمييز العنصري الأكثرية في بلادها كما كانت الحال بالنسبة إلى جنوب أفريقيا حتى إلغاء نظام الفصل العنصري. ولكن العكس يكون صحيحاً، في أغلب الأحيان، فتعاني الأقليات أو تكون محرومة من أبسط حقوقها، وتعيش دائماً في الرعب والذل. فإذا عاش المرء في بلد يخشى فيه الاعتراف بأنه اسمه بيير أو محمود أو باروخ، وكان هذا الوضع مستمراً منذ أربعة أجيال أو أربعين جيلاً؛ إذا عاش المرء في بلد لا يحتاج فيه إلى مثل هذا الاعتراف لأنه يحمل أصلاً على وجهه لون انتمائه، ولأنه ينتمي إلى أولئك الذين يعرفون في بعض الدول «بالأقليات المرئية»، فلا حاجة عندئذ إلى تفسيرات مطولة كي نفهم أن مفردات على غرار «أكثرية» و«أقلية» لا تندرج دوماً في قاموس الديموقراطية.

لإحلال الديموقراطية، يجب تداول الآراء في مناخ من الهدوء

النسبي، ولتكتسب الانتخابات معنى، يجب أن يحل الاقتراع الواعي الذي يشكل التعبير الحر الوحيد محل الاقتراع الآلي، الاقتراع الإتني، الاقتراع المتطرف، الاقتراع الانتمائي. وما إن نكون في منطق طائفي أو عنصري أو توتاليتاري، لا يقوم دور الديموقراطيين، في كل أرجاء العالم، على إعطاء الغلبة لميول الأكثرية بل على احترام حقوق المستضعفين، ضد قانون العدد لو اقتضت الحاجة.

إن ما هو مقدس في النظام الديموقراطي هو القيم وليس الآليات. وما يجب احترامه بالمطلق ودون أي تنازل هو كرامة البشر، نساءً ورجالاً وأطفالاً، بغض النظر عن معتقداتهم أو لون بشرتهم أو أهميتهم العددية، ويجب تكييف نظام الاقتراع مع هذا الشرط.

إذا أمكن للاقتراع العام أن يمارس بحرية دون الإفضاء إلى الكثير من الإجحاف، فلا بأس، وإلا يجب اللجوء إلى الضوابط. وقد لجأت كل الأنظمة الديموقراطية الكبرى إلى هذه الضوابط بين الحين والآخر. ففي المملكة المتحدة حيث يسود اقتراع الأكثرية، وما إن برزت الحاجة إلى تسوية مشكلة الأقلية الكاثوليكية في إيرلندا الشمالية حتى جرى التفكير في أشكال اقتراع مختلفة لا تأخذ في الحسبان قانون العدد الصارم فقط. وفي فرنسا، اعتمد أخيراً، بالنسبة إلى كورسيكا التي تطرح مشكلة خاصة اقتراع إقليمي مختلف عن النظام المعتمد في سائر فرنسا. وفي الولايات المتحدة، يمثل ولاية رود أيلاند التي تضم

مليون نسمة عضوان في مجلس الشيوخ، وكذلك القول بالنسبة إلى ولاية كاليفورنيا التي تضم ثلاثين مليون نسمة، ويخالف هذا الإجراء قانون العدد، وقد أدخله الآباء المؤسسون كي لا تقوم الولايات القوية بسحق الولايات الضعيفة.

غير أنني أود العودة باختصار إلى جنوب أفريقيا لأن أحد الشعارات التي رفعت فيها سابقاً، شعار حكم الأكثرية majority rule قد يثير الالتباس. ففي إطار نظام الفصل العنصري، كان هذا الشعار طريقاً مختصراً مفهوماً شرط التحديد، كما فعل بعضهم كنلسون مانديلا، أن الغاية ليست استبدال حكومة بيضاء بحكومة سوداء ولا استبدال نظام تمييز عنصري بنظام تمييز عنصري آخر، بل منح كل المواطنين، أياً كانت أصولهم العرقية، الحقوق السياسية نفسها؛ وانطلاقاً من هذا المبدأ، حرية اختيار قادتهم سواء أكانوا من أصل أفريقي أم أوروبي أم آسيوي أم مختلط.

ولا شيء يمنعنا من التفكير بأن شخصاً أسود قد ينتخب رئيساً للولايات المتحدة، أو أن شخصاً أبيض قد ينتخب رئيساً لجنوب أفريقيا. غير أن هذا الاحتمال ليس وارداً إلا بعد عملية فعالة من التجانس الداخلي والاندماج والنضج، حين يحكم على مرشح من قبل أبناء وطنه على أساس صفاته الإنسانية وآرائه بدلاً من انتماءاته الموروثة. وغني عن القول إننا لم نبلغ هذه المرحلة بعد، ولا في أي

بلد في الواقع، لا في الولايات المتحدة، ولا في جنوب أفريقيا، ولا في بلدان أخرى. وتجري الأمور في بعض البلدان على نحو أفضل من بلدان أخرى؛ ولكنني عبثاً أبحث على خريطة العالم، فأنا لا أعثر على بلد واحد لا يكترث فيه الناخبون للانتماء الديني أو الإتني للمرشحين.

وحتى في الأنظمة الديموقراطية القديمة، تبقى بعض أشكال التحجر والجمود قائمة. ويبدو لي أنه لا يزال من الصعب أن يصبح «كاثوليكي روماني» رئيس حكومة بريطانيا. وفي فرنسا، لم يعد التحفظ قائماً بشأن الأقلية البروتستانتية التي يستطيع أعضاؤها، مؤمنين كانوا أم لا، الترشح لأعلى المناصب في الدولة دون أن يأخذ الناخبون في الحسبان سوى كفاياتهم الشخصية وخياراتهم السياسية. وبالمقابل، ومن أصل ستمائة دائرة انتخابية فرنسية، لم تنتخب دائرة واحدة نائباً مسلماً في الجمعية الوطنية. ويعكس الاقتراع في الواقع نظرة المجتمع إلى نفسه وإلى مكوناته المتنوعة، ويساعد على تشخيص الداء ولكنه لا يقدم وحده الدواء قطّ.

ربما كان يجدر بي الامتناع عن التطرق مطولاً في الصفحات الأخيرة إلى أوضاع لبنان وروان‍دا وجنوب أفريقيا ويوغسلافيا السابقة؛ فالأحداث الدموية التي عصفت في هذه البلدان خلال العقود الأخيرة احتلت عناوين الصحف لدرجة أن كل النزاعات الأخرى قد تبدو

بالمقارنة بها سطحية بل تافهة. ومع ذلك ـ هل يجب التذكير بالأمر؟ ـ لا يوجد بلد واحد اليوم يمكن الاستغناء فيه عن التفكير في طريقة التعايش بين شعوب مختلفة سواء أكانت محلية أو مهاجرة. ففي كل بقعة من العالم، توجد بؤر توتر تجري السيطرة عليها بهذا القدر أو ذاك من البراعة، وتنزع عموماً إلى التفاقم. وغالباً ما تطرح المسألة على أكثر من صعيد، وبصورة متزامنة؛ ففي أوروبا، على سبيل المثال، تواجه معظم الدول مشاكل إقليمية أو لغوية أو متعلقة بوجود جماعات المهاجرين بالإضافة إلى مشاكل «قارية» تبدو اليوم أقل حدةً، ولكنها سوف تبرز للعيان مع قيام الاندماج بين دول الاتحاد الأوروبي، إذ يجب تنظيم «الحياة المشتركة» لعشرين أو ثلاثين دولة لكل منها تاريخها ولغتها وحساسيتها الخاصة.

وبالطبع، يجب الإبقاء على حس التناسب. فكل أنواع الحمى لا تنذر بالطاعون، ولكن يجب عدم التعامل مع أي حمى باستخفاف. أفلا يثير تفشي الزكام القلق أيضاً؟ وألا يخضع تطور الفيروسات إلى المراقبة المستمرة؟

وغني عن القول إن كل «المرضى» لا يتطلبون العلاج نفسه. ففي بعض الحالات، يجب اعتماد «ضوابط» مؤسساتية بل اللجوء إلى إشراف فعال من جانب المجتمع الدولي في الدول ذات «السوابق الخطرة» للحؤول دون حدوث المذابح والتمييز العنصري

والحفاظ على التنوع الثقافي. وبالنسبة إلى معظم البلدان، تكفي القيام بتصحيحات أكثر دقةً تهدف على الخصوص إلى تنقية الأجواء الاجتماعية والفكرية. ولكن الحاجة تبرز أينما كان إلى تفكير هادىء وشامل لإيجاد الطريقة الفضلى من أجل ترويض وحش الهوية الانتمائية.

خاتمة

لن يفاجأ كل الذين تابعوا تحليلي إلى هذا الحد حين يقرأون بأن هذا التفكير يجب أن ينطلق برأيي من فكرة جوهرية فحواها أن يتمكن كل إنسان من التماهي ولو قليلاً مع البلد الذي يعيش فيه، ومع عالمنا المعاصر، مما يترتب عليه بعض السلوكيات والعادات التي يجب أن يعتمدها الإنسان نفسه ومحاوروه، أفراداً كانوا أم جماعات على السواء.

يجب أن يحظى كل منا بالتشجيع على الاضطلاع بتنوعه الخاص واعتبار هويته حصيلة لانتماءاته العديدة بدلاً من حصرها في انتماء واحد يرفعه إلى مستوى الانتماء الأسمى، وأداة للاستعباد، وأحياناً أداة للحرب. ويجب على كل الذين لا تتطابق ثقافتهم الأصلية مع ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه أن يتمكنوا من الاضطلاع دون تمزق بهذا الانتماء المزدوج، والحفاظ على انتسابهم إلى ثقافتهم الأصلية، وعدم الشعور بأنهم مرغمون على إخفائها كالمرض المعيب، والانفتاح على ثقافة البلد المضيف بموازاة ذلك.

يبدو هذا المبدأ، في هذه الصياغة، وكأنه يعني أساساً المهاجرين ولكنه ينطبق كذلك على أولئك الذين يحافظون على علاقة عاطفية بثقافتهم الأصلية بالرغم من عيشهم الدائم في المجتمع نفسه. وأذكر من بين هؤلاء السود الأميركيين الذين تدل تسميتهم الحالية ـ الأميركيون الأفارقة african americans ـ بوضوح على انتمائهم المزدوج؛ ويعني هذا المبدأ كذلك كل الذين يشعرون، لأسباب دينية وإتنية واجتماعية أو غيرها، بأنهم «أقلويون» و«معزولون» في الوطن الوحيد الذي حصلوا عليه في حياتهم. وبالنسبة إلى جميع هؤلاء، تبدو القدرة على العيش بصفاء انتماءاتهم المتنوعة كافة أساسية لتحقيق ذاتهم ولإحلال السلم الأهلي على السواء.

وعلى هذا النحو، يجب على المجتمعات الاضطلاع بدورها بالانتماءات المتعددة التي صنعت هويتها عبر التاريخ، والتي لا تزال تنحتها، ويجب أن تبذل هذه المجتمعات جهداً للتأكيد، عبر رموز بارزة للعيان، أنها تضطلع بتنوعها كي يستطيع كل إنسان التماهي مع ما يرى حوله، وأن يتعرف كل إنسان إلى ذاته في صورة البلد الذي يعيش فيه، ويشعر بالتشجيع على الاندماج فيه بدلاً من البقاء، كما يجري في أغلب الأحيان، مشاهداً قلقاً وعدائياً في بعض الأحيان.

وبالطبع، لا تكتسب كل الانتماءات التي يملكها أحد البلدان الأهمية عينها، ولا يتعلق الأمر بالمناداة بمساواة ظاهرية لا تنطبق

على شيء بل بالتأكيد على شرعية الأساليب التعبيرية المتنوعة. فعلى سبيل المثال، تعتبر فرنسا بلداً ديانته الرئيسة الكاثوليكية، مما لا يجب أن يحول دون اعترافها ببعدها البروتستانتي وبعدها اليهودي وبعدها الإسلامي، وكذلك بعدها «الفولتيري» الذي يرتاب أشد الريبة من كل ديانة؛ وقد كان ولا يزال لكل من هذه الأبعاد ـ والقائمة تطول ـ دور بارز في حياة هذا البلد، وفي إدراكه العميق لهويته.

ومن جهة أخرى، من المؤكد أن اللغة الفرنسية تتمتع بدورها بهوية متعددة الانتماءات، فهي هوية لاتينية لا ريب ولكنها كذلك جرمانية وسلتية مع مساهمات أفريقية وأنتيلية وعربية وسلافية، فضلاً عن تأثيرات أخرى أحدث عهداً، تغنيها دون أن تفسدها بالضرورة.

وقد اكتفيت هنا بحالة فرنسا التي يمكنني الاستفاضة حولها مطولاً. فمن نافل القول إن كل مجتمع يملك تصوره الخاص والفريد جداً، لنفسه ولهويته. فبالنسبة إلى دول العالم الجديدة، لا سيما الولايات المتحدة، لا يسبب الاعتراف بأن هويتها مؤلفة من انتماءات متعددة مشاكل من ناحية المبدأ لأن هذه الدول قامت على المهاجرين الذين وفدوا إليها من جميع القارات. غير أن هؤلاء المهاجرين لم يصلوا إليها جميعاً في الظروف نفسها، فبعضهم كان يبحث عن حياة أفضل، وبعضهم الآخر اختطف واقتيد إلى هناك عنوةً. ولن يتمكن كل أبناء المهاجرين وكذلك أحفاد الذين كانوا يعيشون في تلك الأرض

في خلال حقبة ما قبل كولومبوس، من التماهي الكامل مع المجتمع الذي يعيشون فيه إلا بعد سيرورة طويلة ومديدة وشاقة لما تكتمل بعد. ولكن التطبيق هو الذي يطرح مشكلة في هذا السياق وليس مبدأ التنوع.

وفي بلدان أخرى، تطرح مسألة الهوية الوطنية بصورة مختلفة. ففي أوروبا الغربية التي أصبحت، بحكم الواقع، أرض هجرة، بالرغم من أنها لم تكن تعتبر نفسها كذلك أصلاً، لا يزال بعض الشعوب يواجه صعوبة في إدراك هويته دون الرجوع الحصري إلى ثقافته الخاصة. ويصح ذلك تحديداً على الذين ظلوا طويلاً متشرذمين أو محرومين من استقلالهم. فبالنسبة إلى هؤلاء، لم تتوافر الاستمرارية عبر التاريخ من خلال دولة وموطن بل من خلال الروابط الثقافية والإتنية. هذا ويجب على أوروبا قاطبةً، وبقدر ما تنزع إلى الوحدة، أن تتصور هويتها، هي أيضاً، كحصيلة لكل انتماءاتها اللغوية والدينية وغيرها. وما لم تدافع أوروبا عن كل عنصر من عناصر تاريخها، ولم تقل صراحةً لمواطنيها العتيدين أن عليهم أن يشعروا بأنهم أوروبيون كلياً دون أن يكفوا عن كونهم ألماناً أو فرنسيين أو إيطاليين أو يونانيين، فلن يكتب لها بكل بساطة العيش والبقاء.

إن قيام أوروبا الجديدة يعني قيام مفهوم جديد للهوية، لها ولكل دولة من الدول التي تؤلفها، وكذلك، قليلاً، لسائر العالم.

وفي ما يتعلق بهذا المثال، كما المثال الأميركي، وأمثلة عديدة

أخرى، قد يقال الكثير والكثير، ولكنني أقاوم الرغبة في الخوض في التفاصيل، مكتفياً بالتطرق إلى جانب مهم في اعتقادي من «طريقة عمل» الهوية: فاعتباراً من اللحظة التي ينتسب فيها المرء إلى بلد أو مجموعة من البلدان كأوروبا الموحدة، لا يسعه سوى أن يشعر بالقرابة مع كل عنصر من العناصر التي تؤلف هذا البلد أو هذه المجموعة؛ ولا ريب أن المرء يحتفظ بعلاقة متميزة جداً مع ثقافته الخاصة وبنوع من المسؤولية تجاهها، ولكن ثمة علاقات تنسج كذلك مع المكونات الأخرى. واعتباراً من اللحظة التي يشعر فيها أحد سكان مقاطعة بيامون بأنه إيطالي، لا يمكنه إلا أن يكترث لتاريخ البندقية أو نابولي، وإن خصَّ تورينو وتراثها بحنان مميز. وعلى هذا النحو، كلما شعر هذا الإيطالي بأنه أوروبي، سوف يتعاظم اهتمامه بمسيرة أمستردام أو لوبيك، ولن ينظر إلى هاتين المدينتين كأنهما غريبتان. وقد يستغرق الأمر جيلين أو ثلاثة أجيال، وربما أكثر لبعضهم، ولكنني أعرف شباباً أوروبيين يتصرَّفون منذ الآن كما لو أن القارة بأكملها موطنهم وكل سكانها أبناء بلدهم.

وأنا الذي أجاهر بكل انتماء من انتماءاتي لا يسعني إلا أن أحلم باليوم الذي تسلك فيه المنطقة التي أبصرت فيها النور الدرب نفسه، مخلِّفةً وراءها زمن القبائل وزمن الحروب الدينية وزمن الهويات القاتلة، من أجل بناء شيء مشترك؛ أحلم باليوم الذي أستطيع أن أدعو

فيه لبنان وفرنسا وأوروبا «موطناً»، وكل شعوبها «أبناء بلدي»، مسلمين كانوا أم يهوداً ومسيحيين، بتسمياتهم وأصولهم المختلفة. فالوضع هو كذلك في ذهني الذي لا يتوقف عن التنظير واستباق الأمور، ولكنني أود أن يكون كذلك يوماً ما على أرض الواقع وبالنسبة إلى الجميع.

أنهي هذا الاستطراد على مضض وأعود إلى نقطة البداية لأكرر على الصعيد العام ما قلته أصلاً عن كل بلد: يجب العمل بحيث لا يشعر أي إنسان بأنه مستبعد عن الحضارة المشتركة التي تبصر النور، وأن يجد كل إنسان فيها لغته الانتمائية وبعضاً من رموز ثقافته الخاصة، وأن يتمكن كل إنسان من التماهي، ولو قليلاً، مع ما يبرز في العالم الذي يحيط به، بدلاً من الالتجاء إلى ماضٍ يعتبره مثالياً.

وبموازاة ذلك، يجب أن يتمكن كل إنسان من إدراج عنصر جديد في ما يعتبره هويته، عنصر مرشح لاكتساب المزيد من الأهمية خلال القرن المقبل والألفية القادمة: الشعور بالانتماء أيضاً إلى المغامرة البشرية.

هذا تقريباً ما أردت قوله حول الرغبة في الهوية وانحرافاتها القاتلة. ولو كان هدفي الإحاطة بالمسألة من كل جوانبها، فأنا لا أزال في البدايات، وكنت أود أن أضيف إلى كل فقرة كتبت عشرين فقرة أخرى. ولا أدري، إذ أعيد قراءة ما كتبت، إن كنت قد وفقت في اختيار النبرة الملائمة في هذه الصفحات ـ نبرة لا تتسم ببرودة شديدة ولا

تشوبها حماسة مفرطة ـ أو الحجج المقنعة أو الأكثر صواباً. ولكن الأمرين سيان، فقد حاولت فقط طرح بعض الأفكار وتقديم شهادة وتحفيز التفكير في قضايا تشغلني منذ وقت طويل، ويتعاظم اهتمامي بها كلما تأملت في هذا العالم الساحر والمحيِّر الذي قدِّر لي أن أبصر فيه النور.

حين يصل الكاتب عادة إلى الصفحة الأخيرة، تكون أغلى أمنية لديه أن يقرأ الناس كتابه بعد مائة أو مائتي عام. وبالطبع، لا يمكن التكهن بذلك، فهناك كتب أراد لها مؤلفوها الخلود ثم انطفأت غداة صدورها، في حين أن كتاباً قد يبقى، وكنا نخاله مجرد ترفيه لتلامذة المدارس. غير أن الأمل لا يفارقنا. أما هذا الكتاب الذي ليس ترفيهاً ولا عملاً أدبياً، فسوف أتمنى بشأنه عكس ذلك: أن يكتشفه حفيدي يوماً، وقد أصبح راشداً، مصادفة في مكتبة العائلة، فيتصفحه ويقرأ بعض صفحاته، ثم يعيده فوراً إلى الرف المغطى بالغبار حيث تناوله، مستخفاً ومندهشاً للحاجة إلى قول هذه الأمور في الزمن الذي عاش فيه جده.



«منذ أن غادرت لبنان للاستقرار في فرنسا، كم من مرة سألني البعض عن طيب نية إن كنت أشعر بنفسي «فرنسياً» أم «لبنانياً». وكنت أجيب سائلي على الدوام: «هذا وذاك!»، لا حرصاً مني على التوازن والعدل بل لأنني سأكون كاذباً لو قلت غير ذلك. فما يحدد كياني وليس كيان شخص آخر هو أنني أقف على مفترق بين بلدين، ولغتين أو ثلاث لغات، ومجموعة من التقاليد الثقافية. وهذا بالضبط ما يحدد هويتي...».

يتساءل أمين معلوف، انطلاقاً من سؤال عادي غالباً ما طرحه عليه البعض، عن الهوية، والأهواء التي تثيرها، وانحرافاتها القاتلة. لماذا يبدو من الصعب جداً على المرء الاضطلاع بجميع انتماءاته وبحرية تامة؟ لماذا يجب أن يترافق تأكيد الذات، في أواخر هذا القرن، مع إلغاء الآخرين في أغلب الأحيان؟ هل تكون مجتمعاتنا عرضةً إلى الأبد للتوتر وتصاعد العنف، فقط لأن البشر الذين يعيشون فيها لا يعتنقون الديانة نفسها، ولا يملكون لون البشرة عينه، ولا ينتمون إلى الثقافة الأصلية ذاتها؟ هل هو قانون الطبيعة أم قانون التاريخ الذي يحكم على البشر بالتناحر باسم هويتهم؟

لقد قرّر المؤلف كتابة «الهويات القاتلة» لأنه يرفض هذا القدر المحتوم، وهذا الكتاب يزخر بالحكمة والتبصر والقلق، وكذلك بالأمل.

ISBN 978-9953-71-662-6
